وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جـــــامعة محمد بوضياف - المـــــسيلـة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعـلوم التسيير
قـسم علوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département de Sciences Economiques

الموضوع:

أثر التطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة: عينة من البنوك التجارية بولاية المسيلة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: مالية وإدارة مخاطر

إعداد الطالبة:
عمرون عزيزة

لجنة المناقشة

اسم الأستاذ	الرتبة	الصفة
عريوة محاد	أستاذ محاضر قسم ب	رئيسا
بوقرة رابح	أستاذ محاضر قسم أ	مشرفا ومقررا
زغبة طلال	أستاذ مساعد قسم أ	مناقشا

السنة الجامعية:
2015/2014

«وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالا نوحي إليهم

فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون»

الآية 43 من سورة النحل

إهداء

الى روحه الطاهرة....

الى من ذكراه في نفسي خالدة، والذي شاءت إرادة الخالق سبحانه وتعالى أن لا يرى ينع

ماجهد عليه طوال سنين...هو معلمي...هو سيدي.....أبي الحسين

الى الحبيبة التي كانت أحرص مني على بحثي، والتي أيقضت في أعماقي روح العزيمة والايمان والتي

ما أنفكت لحظة عن حثي على العمل والإخلاص فيه...هي غاليتي... أمي

الى من جادوا علي بغيث الحب والكرم وشحناني بالقوة ، وعلماني الالتزام والإصرار ...

الى أخي تاج رأسي رضوان...الى نبيلي أخي إسماعيل

الى الذي نهلت من فيض نبعه... عمي عبد الحميد

الى الذي غُمرت بعطفه...خالي جمال

الى ربّ أخ لم تلده أمي... معمر

الى الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة والسعادة...إخواني وأخواتي

الى الأحبة اللواتي تقاسمت معهم أحلى اللحظات والذكريات..بوراس سارة و بلعمري فاطمة ووالي

جميلة وبلواهري سمية

شكر

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان

للأستاذ الدكتور بوقرة رابح

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، ولما وجدته لديه من دقة التوجيه والإشراف،

منقح و مشجع و مصحح حتى استوى هذا النتاج وحان حصاده ولما غمرني به من رعاية و نصح

كما أتقدم بالشكر والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة وجهدهم في

قرائتها وعلى ما قدموه من ملاحظات قيمة تهدف الى تصويبها والارتقاء بمستواها

كما أتوجه بتحية تقدير وإخلاص الى جميع أساتذتي الذين لم يبخلو علي بالمعرفة و النصح،

وأخص بالذكر

الدكتور عريوة محاد والأستاذ سراي صالح

وأتقدم بخالص شكري للزميل والأخ غلاب عبد الكريم وحميدي عيسى وجميع أفراد مكتبة

باب الجامعة

الملخص

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات السريعة والعميقة، وذلك بفعل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي حدثت في العالم، مما أثر على طبيعة الوظائف والأنشطة الإدارية بالمصارف، ومما زاد من الحاجة الى سياسات وأساليب جديدة لإدارة المخاطر الائتمانية.

هدف هذه الدراسة هو التعرف على أثر التطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية، بالبنوك التجارية الجزائرية، باستخدام المقابلة التي تم إجراؤها مع أفراد من المصارف المبحوثة، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود وحدة تنظيمية خاصة بإدارة المخاطر المصرفية، وضعف الآليات والأدوات المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف وعدم استناد مختلف عملياتها المصرفية الى المداخل الحديثة.

الكلمات المفتاحية: العولمة المصرفية، تكنولوجيا المعلومات، نظم المعلومات المصرفية، إدارة المخاطر، التطور الإلكتروني، الصيرفة الإلكترونية.

Abstract

The last quarter of the twentieth century has seen many rapid and profound changes and that because of the technological developments and information that have taken place in the world, affecting the nature of administrative functions and activities of banks, as well increasing the need for policies and new methods for the management of credit risks.

The goal of this study is to identify the impact of electronic banking developments on the credit risk management, in the Algerian commercial banks, by using the interview, which was conducted with members of the surveyed banks, the results of the study showed that a lack of private banking risk management organizational department, and the weakness of mechanisms and tools used in credit risk management in banks and non-banking operations based on the various entrances to the modern.

Keywords: globalization of banking, information technology, banking information systems, risk management, electronic development , Electronic banking.

المقدمة

1. مدخل

إنّ التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة وبالأخص زيادة التوجه نحو العولمة كان له الأثر البالغ على البنوك وأعمالها بحكم الترابط الكبير والهام بينهما، حيث لم تعد العولمة المصرفية خيارا بقدر ما أصبحت تيارا يدعو إلى تبني أفكار الانفتاح والمنافسة الحرة.

ولمواكبة العولمة المالية وما جاءت به من تطورات تكنولوجية، وجب القيام بجملة من الأمور لتقوية الجهاز المصرفي باعتباره لب النظام المالي خاصة في الدول العربية التي تمتلك أسواقا مالية غير متطورة وفقيرة التقنيات الحديثة، كما أن التأخر في إحداث إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي تعتبر من الأسباب الرئيسية لتعطل حركة رؤوس الأموال في هذه الدول، وبالتالي يصبح من الضروري إيلاء عناية خاصة لتقويته للاستفادة من الآثار الإيجابية التي تتيحها العولمة وتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عنها.

ونظرا لتوجه البنوك إلى الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية والمخاطر الائتمانية خاصة ومحاولتها لتبني استراتيجية واضحة لقياسها والتخفيف منها، فقد وجبت ضرورة عصرنة وإصلاح الجهاز البنكي الجزائري وتعزيزه بآليات حديثة وتكنولوجيات وفق معايير عالمية في تقييمها للمخاطر الائتمانية، وعليه فقد أصبحت اليوم البنوك التجارية الجزائرية مطالبة بمسايرة التطورات البنكية الإلكترونية أكثر من أي وقت مضى.

2. الإشكالية

تشير الاتجاهات الحديثة إلى أنّ البنوك التي لا تتوافر على التكنولوجيا الكافية والمتطورة التي تمكنها من إدارة العمليات المصرفية، وإدارة المخاطر التي تواجهها، وبالأخص المخاطر الائتمانية، بكفاءة وسرعة وأكثر دقة، ومن أي موقع جغرافي، وفي أي وقت، ستواجه بلا شك نتائج سلبية تنعكس على بقائها واستمرارها في السوق المصرفي.

وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما هو أثر التطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية؟

من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل يوجد أثر للتطوير التنظيمي الإداري والأعمال الإلكترونية على أداء عمليات إدارة المخاطر الائتمانية؟
- ✓ هل يوجد أثر لتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على استراتيجيات وأساليب وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية السليمة؟
- ✓ كيف تساعد إدارة المعرفة في إدراك المخاطر؟
- ✓ ما تأثير تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك على عمليات إدارة المخاطر الائتمانية؟

3. الفرضيات

للإجابة على إشكالية البحث فقد اعتمدنا على جملة من الفرضيات والتي تتمثل في التالي:

يوجد أثر للتطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية.

كما يمكن وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ يوجد أثر في تحسين مستوى أداء عمليات إدارة المخاطر الائتمانية ناتج عن التطوير التنظيمي الإداري والأعمال الالكترونية.
- ✓ يوجد أثر لتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على استراتيجيات وأساليب وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية السليمة.
- ✓ تساعد إدارة المعرفة على وضع معايير متعددة المستويات تفيد في إدراك المخاطر من أجل دعم قرارات الائتمان في المصارف.
- ✓ يؤدي تكيف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك إلى تخفيف المخاطر.

4. أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب عديدة جعلتنا نتناول هذا الموضوع وتتمثل في:

- ✓ نظرا لأن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة حديث نسبيا.

- ✓ البحوث والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع قليلة، وتحتاج للتحديث في كل فترة بناء على حساسيته للتغيير، وإرادة منا لإضافة لبنة لمثل هذه الدراسات.
- ✓ الموضوع المتناول له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني باعتبار القطاع المصرفي أهم قطاع اقتصادي.
- ✓ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع المهمة والتي يضفي عليها طابع التطور التكنولوجي المستمر.

5. أهداف الدراسة

من خلال ما تقدم عرضه في المقدمة وطرح الإشكالية، ولأهمية إدارة المخاطر الائتمانية وضرورة تكييفها مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تبيان أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة المصرفية والتحرير المالي المصرفي، والحوكمة في البنوك.
- ✓ التعرف على نظم إدارة المخاطر الائتمانية وتوضيح مدى أهميتها في البنوك.
- ✓ الوصول إلى نتائج مناسبة، تساعد البنوك محل الدراسة في حل مشاكل التعرف على ضرورة تطوير آلياتها في إدارة عملياتها.
- ✓ توضيح مدى تكيف البنوك التجارية في الجزائر مع مختلف المستجدات التكنولوجية.
- ✓ بيان مختلف العوائق التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية في ممارستها للمعالجة الإلكترونية لعملياتها.

6. أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، سعيا منها لحماية أصولها وضمان بقائها واستمراريتها من جهة، والمحافظة على أدنى مستوى من التعرض للمخاطر الائتمانية في ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات المصرفية من جهة ثانية، كما تسهم الدراسة في معرفة مدى مسايرة المصارف التجارية الجزائرية لمختلف المستجدات والتطورات المصرفية الإلكترونية.

7. منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية وتحليلها، ولإسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري، واختبار الفرضيات اعتمدنا في الدراسة الميدانية على المقابلة في شكل أسئلة مباشرة لاختبار صحة الفرضيات والإجابة عن التساؤلات بهدف التعرف على إدارة المخاطر الائتمانية في ظل التطورات المصرفية الالكترونية، حيث تم تصميم أسئلة المقابلة لتحقيق أغراض هذه الدراسة.

8. الدراسات السابقة

- ✓ ذيب حسين (2012): "**فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**"، بالتطبيق على عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير فاعلية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان على مستوى البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير قوي وذو دلالة إحصائية لفعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان في البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، حيث بينت الدراسة أن مانسبته 74 %من قدرة البنوك على تسيير فشل الائتمان يفسره فعالية نظم المعلومات المصرفية والباقي يعود لعوامل أخرى.

- ✓ معطي سيد أحمد (2012): "**واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك التجارية**"، دراسة تحليلية استبيانية على بنوك ولاية سعيدة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حوكمة الشركات، طرح إشكالية واقع استخدام التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على نشاط البنوك الجزائرية والرفع من قدرتها التنافسية، وقد كانت من النتائج التي توصل إليها أن القطاع المصرفي الجزائري متأخر وعاجز عن توفير خدمات جديدة ويقتصر على العمل التقليدي للبنك في جمع المدخرات

ومنح القروض، وسيطرة البنوك الجزائرية على الودائع المصرفية في الجزائر واحتكار العمل المصرفي، بالإضافة إلى أنه توصل إلى أهمية التكنلوجيا الجديدة للإعلام والاتصال في تغيير النظرية لعالم المصارف وتمييز العمل المصرفي.

- ✓ عبد الرزاق حبار (2005):"**المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**".

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و البيئة التي تعمل فيها قصد تحديد نقاط الضعف و القوة، و من ثم تكييفها مع المعايير الدولية الخاصة بلجنة بازل حول الرقابة المصرفية، بمعنى آخر معرفة موقع الجهاز المصرفي الجزائري من هذه المعايير ليتم تصحيح النقائص و تدعيم الإيجابيات، لما تمنحه من مزايا – في حالة تطبيقها –للجهاز المصرفي في مجال تقدير المخاطر و مواجهتها، وقد خلصت إلى أنه يتطلب تكييف البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية جهد كبير مكلف في الوقت و الإمكانيات، نظرا لتأخر مشاريع إصلاح المنظومة المصرفية المبرمجة منذ سنوات، زيادة على أزمة البنوك الخاصة و تأثيراتها على العديد من المجالات، و إن كانت البنوك الجزائرية تحقق نسبة الملاءة المطلوبة الخاصة بالركيزة الأولى للجنة بازل وفق الطريقة المعيارية المتاحة حاليا بالنظر لحجم وطبيعة عملها، فهي مطالبة بالتطبيق الميداني لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة عن طريق اعتماد إدارة للمخاطر، و اكتساب أنظمة معلومات و دفع متطورة تمكنها من معالجة أفضل للمعلومات المالية و المصرفية، و تطبيق رقابة داخلية صارمة، و تعزيز التعاون مع هيئات الرقابة و الإشراف.

- ✓ ميرفت علي أبو كمال (2007):"**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II "**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، وقد خلصت إلى توصيات نذكر منها: أن تعمل المصارف على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بتنوعها، وخاصة إدارة مخاطر الائتمان، وأن تحافظ المصارف على توافق سياساتها الائتمانية مع التغيرات في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجود إدارة متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان.

- ✓ Linda delamaire (2012) : "**تنفيذ نظام إدارة المخاطر الائتمانية بالاعتماد على تقنية التنقيط المبتكرة**".

أطروحة مقدمة لجامعة برمنغهام للحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة، تقدم هذه الدراسة طريقة القرض التنقيطي التي تهدف إلى وضع خطوط الائتمان، ومنه السيطرة على مخاطر الائتمان، وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة تحسين التكنلوجيا التي يستخدمها المقرض لتخصيص الائتمان بين وكلاء ذو فائدة اجتماعية كبيرة وكذلك لتمكينه من تجنب الأخطاء المكلفة.

9. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بالنسبة للإضافة التي أضفناها من خلال هذه الدراسة هو أننا عالجنا أثر مختلف التطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية، وأبرز التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي بناء على التغيرات التي أحدثتها وتحدثها العولمة المصرفية والتحرير المالي والمستجدات التكنولوجية، وأهمية وجود آليات وتقنيات حديثة في البنوك والسعي للاستثمار في التكنولوجيا المصرفية بغية التعامل مع المخاطر وإدارتها بكل حداثة وسهولة وأمان.

10. تقسيمات الدراسة

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة، فإنه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين، وفصل ميداني حيث:

الفصل الأول: جاء بعنوان "التطورات المصرفية الإلكترونية"، والذي تناولنا من خلاله أهم المفاهيم المتعلقة بالعولمة المصرفية والتحرير المالي والحوكمة المصرفية ومختلف آثارها على القطاع المصرفي، وتعرضنا إلى التطورات التكنولوجية المصرفية وأشملناها كل من تكنولوجيا المعلومات المصرفية ونظم المعلومات، وإدارة المعرفة في المصارف، كما تطرقنا إلى التطوير التنظيمي الإداري وأشرنا من خلاله إلى النظام المعلوماتي المحاسبي الالكتروني والأعمال الإلكترونية بالإضافة إلى الصيرفة الالكترونية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان" إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية"، والذي تطرقنا فيه إلى البيئة المصرفية وتطور المخاطر، وضم ماهية المخاطر المصرفية، والتعرف على الائتمان المصرفي، كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى تحليل المخاطر الائتمانية وإدارتها، فتعرفنا على المخاطر الائتمانية المصرفية، وأساليب تحليلها وإدارتها.

الفصل الثالث: بعنوان "واقع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية في ظل التطورات المصرفية الإلكترونية"، حيث تناولنا التعريف بميدان الدراسة والذي شمل كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والبنك الخارجي الجزائري BEA، وبنك القرض الشعبي CPA، وتناولنا تقديما لأداة الدراسة المستخدمة في هذا البحث، بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وإبراز نتائج المقابلة التي أجريت على أفراد العينة المبحوثة وتحليلها.

11. صعوبات الدراسة

واجهتنا صعوبات عديدة أثناء إعداد هذه الدراسة سواء في الجانب النظري، أو العملي نذكر منها:

- ✓ ندرة المراجع بالعربية التي تناولت موضوع التطورات المصرفية الالكترونية.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة نظرا لطبيعة أداة الدراسة من جهة، وضيق الوقت لأفراد العينة المبحوثة وعدم استعداد البنوك التجارية الجزائرية لاستقبالنا من جهة ثانية.

الفصل الأول

التطورات المصرفية الإلكترونية

تمهيد

تعتبر التطورات العلمية والتكنولوجية ميزة للعصر الراهن وللنظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما أصبحت تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عليها من إعادة تأسيس العمل الدولي بالتوازي مع اتساع المبادلات الدولية، والتدفقات التجارية والاستثمار. ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار العولمة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السريعة والتي أتاحت استخدام شبكة الاتصالات العالمية (الأنترنت) في كل المجالات تقريبا، وقد كان المجال المصرفي من بين المجالات التي تأثرت كثيرا بتلك التطورات، حيث لعبت البنوك التجارية دورا هاما كأداة دعم وإنعاش اقتصادي لما تقوم به من تمويل للاقتصاد بمختلف مجالاته، حيث يحتل العمل المصرفي الآن نصيبا أكبر في النشاط الاقتصادي ويعتبر من أهم العناصر الأساسية للعولمة الاقتصادية، محاولةً منه مجاراة ومواكبة عالم الأعمال بغية عكس أهمية التطور التكنولوجي المصرفي لما يوفره من فعالية في العمل والانجاز.

سنركز من خلال هذا الفصل على مختلف التطورات العالمية التي تمس العمل الصرفي بالبنوك التجارية، ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: المستجدات العالمية في المجال المصرفي

المبحث الثاني: التطورات التكنولوجية المصرفية

المبحث الثالث: التطوير التنظيمي الإداري والتطور الإلكتروني

المبحث الأول: المستجدات العالمية في مجال العمل المصرفي

تتميز العولمة بتكثيف التجارة عبر الحدود، بزيادة التدفقات المالية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أبدى الأثر الكبير على المصارف، ويعزز ذلك التحرير المالي السريع والتقدم التكنولوجي، وقد شهد القطاع المالي بعض الأزمات كانت مشاكل المصارف القاسم المشترك فيها، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة للحوكمة في العديد من الاقتصاديات، وفق ما أصدرته لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1998 بالتركيز على الحوكمة في المصارف، ونشرة 1999 بتحسين الحوكمة المؤسسية في البنوك، وسنة 2006 قامت بتحديث مبادئ الحوكمة، وسنحاول مناقشة ذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: العولمة المصرفية وتداعياتها

المطلب الثاني: التحرير المالي والمصرفي

المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية

المطلب الأول: العولمة المصرفية وتداعياتها

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم. الشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن يكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا، فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في ظهور العولمة بمختلف أنواعها. ولقد كان للتغيرات المالية انعكاسا واضحا على أداء أعمال المصارف وقد تركزت هذه التغيرات العالمية في مجالات عديدة (مثل الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي)، حيث تشير الدراسات أن للعولمة المالية تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي.

أولا: مفهوم العولمة المصرفية وأسبابها

العولمة المالية أشمل من العولمة المصرفية، فالعولمة المالية تحدث على مستوى المؤسسات المالية المختلفة في حين تقتصر العولمة المصرفية على مستوى البنوك أو المصارف المحلية، وانطلاقا من هذا الطرح سنتعرض لمفهوم العولمة المصرفية وأسبابها.

أ. مفهوم العولمة المصرفية

إنّ العولمة المصرفية ترتبط بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة[1]، فالعولمة المصرفية تخرج البنك من إطاره المحلي إلى آفاق عالمية، تدمج نشاطه في السوق الدولية بجوانبه وأبعاده المختلفة، وتجعله يبحث عن التطور والقوة والسيطرة والهيمنة المصرفية، فهي اتجاه مصيري يعبر عن صراع قائم في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية العملاقة، التي أصبحت بحكم علاقات القوى الاقتصادية الضخمة تملك قدرة عالية على التأثير في السوق المصرفي العالمي المتزايد النمو والمتسارع في الانتشار في كافة أنحاء العالم.

والعولمة لا تعني أبدا التخلي عن السوق المحلية، لكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة، هذا من خلال الانتقال من محيط النشاط المحلي إلى محيط النشاط العالمي (الخارجي)، مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بأكثر فاعلية وقدرة على التنافس، وأكثر نشاط لضمان التوسع والامتداد المصرفي وضمان الارتباط الحيوي ما بين الأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك، بما يؤدي إلى تدعيم سمعة البنك وسلامته.[2]

ب. أسباب العولمة المصرفية

كان للعولمة المصرفية التأثير الكبير على البنوك مما جعلها ترغب في التوسع والنمو والهيمنة، وذلك يستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:

---

[1] محسن أحمد الخضري،" **مفهوم العولمة المصرفية**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، لبنان، 1999، ص 173.

[2] عبد الله غالم، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 92-93.

- ✓ ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى آخر.
- ✓ مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة.[1]
- ✓ التطور الذي حدث في اقتصاديات تشغيل البنوك والذي أدى إلى جعل السوق ما بين البنوك المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.
- ✓ مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب من الأسواق المحلية خاصة بعد اتجاه الدول النامية إلى فتح أسواقها وانتهاج سياسة التحرير الاقتصادي.
- ✓ تبني البنوك المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ليس فقط في الأسواق العالمية بل في سوقها المحلي، وهو ما يجعلها في موقف دفاعي انكماشي أكثر منه هجومي توسعي، ومن ثم فإنه قد تحجم عن تمويل أنشطة معينة أو عملاء معينين، أو تغيير سياستها التوظيفية من وقت لآخر، مما يجعل البنوك المحلية غير مستقرة أمام عملائها الراغبين في التعامل معها ومن ثم تضطر مرغمة للتخلي عن خططها التوسعية المستقبلية وتغيير استراتيجيتها الدائمة.
- ✓ خضوع البنوك المحلية إلى مجموعة من القواعد والضوابط الرقابية والإشراف التي تضعها مؤسسات الرقابة والإشراف العالمية، وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات إعادة الهيكلة وبنيتها للتوافق مع واقعها المعاش، وهذا حسب ما يقرره صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما قد يتطلب وقتا واستعدادا خاصا له، في الوقت الذي تكون فيه البنوك العالمية مستعدة ومتوافقة معه.
- ✓ تضخم وتنامي الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات ذات: كفاءات، رؤوس أموال عالية، حجم الأصول والأموال المتدفقة إليها كبيرة، والتي أصبحت تحتاج إلى وجود بنوك عالية تتيح لها الخدمات المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون.

[1] عدنان الهندي،" **إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل**"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229، لبنان، 2000، ص 8.

✓ التطور الهائل في نظم الاتصال ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى العالمي، بحيث أدت إلى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص ممثلة في:

- ازدياد ملموس في السهولة والإتاحة الفورية للعمليات بعد استخدام الكمبيوتر وكذلك التطور الذي حدث في الشبكات الدولية للمعلومات.
- تلاشي الحواجز التي كانت تفصل الأسواق المحلية عن بعضها البعض وبصفة خاصة ما يتصل بالأسواق النقدية والمالية.[1]

ثانيا: متطلبات العولمة المصرفية ومسؤولية البنك

أ. متطلبات العولمة المصرفية

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتحدد بناء عليه الارتكازات، والتوجهات والهوية المصرفية للبنك الذي يشق طريقه نحو العولمة وتحتاج هذه الأخيرة إلى إدراك البنى الذاتية للبنك بحيث يجب أن تنمو بالشكل الذي يمكنها من تخطي الحدود ونشر شبكة فروعه ووحداته على مستوى العالم وفي إطار يتصف بكونه: متكامل، متسق، ومن هنا تكون العولمة المصرفية انبعاث من داخل البنك، ويتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجياً،[2] وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي: [3]

✓ زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية.

✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية.

✓ تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات.

---

[1] عبد الله غالم، مرجع سابق، ص ص93-94.

[2] **العولمـــة المصرفيـــة**، متاح على الموقع:
https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=aDEYVf6cH4LXaqHegfgD#q=b6d7a951171944f9a12d2812cd058251-original; page consulteé le 01/04/2015 ;19h59.

[3] عبد الله غالم، مرجع سابق، ص ص 98-100.

- ✓ أصبحت عمليات الدمج والتجميع والتملك وسيلة أساسية لدى بعض المصارف لاسيما الكبرى منها للتوسع في حجم الأعمال والربحية وتحقيق وفرات الحجم، وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة.
- ✓ تطوير أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف، بحيث يتم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي، وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية، وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة.
- ✓ إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية، والتركيز على تقديم الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والدخول بقوة وفعالية إلى ميدان التجارة الالكترونية.
- ✓ إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في البنوك لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى.

ب. مسؤولية البنك

إنّ المعني والمسؤول عن عولمة البنك هو المعني والمسؤول بمستقبل البنك، أي بتواجده واستمراره، ومن ثم فإن عليه أن يؤكد أنّ البنك في المستقبل سوف يتمتع بأمرين:

- ✓ حرية الحركة الفاعلة النشطة التي توفر له المرونة اللازمة للتوافق مع المتغيرات والمستجدات فضلا عن النفاذية المتواصلة والمستمرة لكافة الأسواق.
- ✓ إيجابية الحركة التي تحقق له انتهاز الفرص المتاحة في المستقبل وتحقيق العائد المناسب منها، وبالتالي تمكين البنك من حيازة نصيب مناسب في السوق العالمي.

وبناء على هذين الأمرين يستطيع البنك معرفة ما يحتاجه من قدرات وإمكانيات وموارد حتى يمكنه مواجهة المنافسة العالمية والتوافق السريع مع تيار العولمة، ومجرد الاحتياط والتحوط ضد المخاطر ليس محققا للربحية بقدر كاف، فهو مجرد تجنب للخسائر أما المحقق للربحية فهو خلق الفرص الاقتصادية وانتهازها بشكل جيد، وهو الذي يحقق للبنك الاستقرار والاستمرار.

ثالثا: أهداف العولمة المصرفية

إنّ التحدي الحقيقي الذي تواجهه البنوك هو القدرة على عدم التعولم، أي القدرة على عزل نفسها عن تيار العولمة وعلى وضع الحواجز أمام ما يحدث في العالم وامتداد أسواقه واتساع محيطه ونشاط خدماته والذي هو أمر مستحيل.

ومن ثم فإذا كان الأمر كذلك فإنّ الإسراع في العولمة أفضل من التردد والتأخير، حيث أن تكلفة التأخير سوف تصبح باهظة وغير قابلة للاستيعاب والتحمل، وبالتالي تسبب أزمة في حد ذاتها قد تطيح بالبنك أو تجبره على إغلاق أبوابه والخروج من السوق، وتحقق العولمة المصرفية للبنوك أهدافا يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- ✓ وضع برامج وقائية لمواجهة ما قد ينشأ من أزمات مصرفية سواء على المستوى الكلي العالمي أو على المستوى الجزئي المحلي قطاعيا ونشاطيا، ومن ثم فإن إيجاد إدارة فعالة للبنك لمواجهة الأزمات والوقاية منها ومواجهة آثارها السلبية في ظل العولمة المصرفية، يتطلب فهما واسعا لعملية الإنتاج والتسويق والتمويل والتنمية البشرية التي تجعل البنك يمتلك قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة واستخدامها لاختراق الأسواق المصرفية الدولية.
- ✓ تدعيم المركز المالي للبنك وزيادة القوة المالية بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية وفي هذا المجال تلجأ البنوك إلى عدة أساليب رئيسية من أهمها:

- التوريق المصرفي: وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام البنك بتحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين.
- القروض الجماعية المشتركة: يتم من خلالها توزيع المخاطر وتنسيق العمل وإقامة التحالفات المصرفية والدخول في أنشطة اقتصادية تحتاج إلى تكتل جهوي مصرفي بين مجموعة المصارف والمؤسسات المالية

[1] المرجع نفسه، ص ص 95-98.

- ✓ إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث وتطوير البنوك لتحسين الأداء والدخول في مجالات جديدة أفضل وأرقى مع مراعاة نظرية التكامل المصرفية والاستفادة من الفروق الفردية بين المجتمعات البشرية في تقديم خدمات مصرفية متميزة أكثر اشباعا وفاعلية.
- ✓ تحقيق فعالية غير محدودة في إعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح انشطته التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز والمتابعة الجماعية ارتقائية فعالة توفر كافة الإمكانات والطاقات، وفي الوقت ذاته دافعة ومحفزة على الابتكار والإبداع والتحسين المستمر، وبالتالي توفير نظام حمائي ووقائي سليم ضد أنواع عديدة من الازمات.
- ✓ يصبح البنك أكثر اقتصاديا في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها وبالتالي اكتساب المزيد من الربحية من مولدات الثقة الجماهيرية في البنك.[1]

إنّ هذه الأهداف التي تدعيها العولمة المصرفية من أجل الإسراع للدخول في حلبتها تخفي ورائها رغبة عارمة لدى المصارف للتوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية ومن هنا يمكن القول أنّ العولمة تعبر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من السيطرة والهيمنة المصرفية.[2]

رابعا: التطورات المصرفية المالية المعاصرة

إنّ للعولمة العديد من الآثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي سواء كانت ايجابية أو سلبية، وهنا لابد من التأكد من عمل المصارف لرفع الإيجابيات وزيادتها وتقليص السلبيات إلى أقل مستوى ممكن، كما أن هناك العديد من التغيرات والاختلافات والبحوث والدراسات والتطورات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة قد أثرت وبشكل غير محدود على الجهاز

[1] آسار فخري عبد اللطيف،" **العولمة المصرفية**"، مجلة الجندول، العدد 24، سبتمبر 2005، العراق، ص243.

[2] غيث أركان، "**أثر العولمة على الجهاز المصرفي العراقي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، 2014، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، ص 368.

المصرفي في بلدان العالم وبالتالي يجب أن نسلط الضوء على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على المصارف،[1] يمكن إيجازها على النحو التالي:[2]

- ✓ **توسيع تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية:** وقد تعاظم هذا التوجه بسبب احتدام المنافسة مع المؤسسات المالية الأخرى، وتزايد وعي وثقافة العملاء من حيث الخدمات المطلوبة في ضوء التطورات التكنولوجية المذهلة، كما أدى إلى ارتفاع التكاليف العاملة في المصارف، وزيادة تعرضها لاحتمالات الفشل، إلا أنها أدت إلى إيجاد مصادر جديدة للإيراد تتمثل في رسوم الخدمات.
- ✓ **الثورة التكنولوجية:** واجهت المصارف تزايد تكاليفها من خلال التوجه نحو "الأتمتة أو التلقائية" والشبكات الإلكترونية، للاستعاضة بذلك عن الموارد البشرية، في نظم تنفيذ العمليات وتقديم المنتجات والخدمات، بوجه خاص في مجالات قبول الودائع، وآليات الدفع، ومنح الائتمان، من بين الأمثلة المهمة هنا استخدام "أجهزة الصراف الآلي" التي تقدم خدماتها طوال اليوم (24ساعة)، وفي عالم كهذا، لم تعد المصارف مجرد مبان تحتوي على المقابلات وجها لوجه بين المصارف والعملاء، بل يتوقع أن تغدو هذه المباني من مخلفات الماضي، لكي تحل محلها الاتصالات الالكترونية، وتمتد الأتمتة إلى عمليات إنتاج الخدمة ذاتها وتقديمها، ومن العوامل المهمة والمؤثرة في قدرة المصارف المعاصرة على اتخاذ القرارات السعرية، وتسهيل الاتصالات بشأن انتقال المعلومات السعرية بسرعة وبدقة، توسع استخدام التكنولوجيا المستندة للحاسوب في تنفيذ العمليات المصرفية بسرعة وبعمق، ويشتمل ذلك على توسيع شبكة المعلومات على النطاقين المحلي والدولي، والتحسينات المستمرة في النظم المحاسبية، وإسنادها إلى قاعدة بيانات أوسع وأدق، والزيادة الكبيرة في استعمال نظم "معالجة" المعلومات المستندة للحاسوب في المصارف والمنشآت المالية، وتزايد الشفافية، أدى كل ذلك إلى تسريع عملية تخفيض تكاليف المعاملات إلى نحو جزء بسيط من مستوياتها السابقة.

---

[1] محمد عبد المنعم، "**العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف** "، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد3، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، ص 14.

[2] خليل الشماع، **أساسيات العمليات المصرفية**، الجزء3، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية في العلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2007، ص ص 11-22.

- ✓ **التحرير من الرقابة:** تتمثل بتقليل القيود الحكومية على المصارف والمنشآت المالية، وقد بدأ التحرير من القيود الحكومية بإزالة السقوف على أسعار الفائدة المدفوعة المفروضة على الودائع الادخارية، بهدف إتاحة الفرصة للجمهور لتحقيق عائد أفضل من الودائع، ويبرز التحرير من الرقابة من خلال التوجه العالمي نحو التحرير من الرقابة، وتقليل أوجه عدم المرونة، وتذليل العقبات أمام احتدام المنافسة في الأسواق المالية والمصرفية والمحلية، والاهتمام في إطار اتفاقية بازل I وبازل II المتزايد الذي بدأت توجهه السلطات الرقابية إلى نسب "متانة رأسمال المصارف" والمنشآت المالية الأخرى.
- ✓ **احتدام المنافسة:** فقد شجع التغيير التكنولوجي على زيادة حدة المنافسة المصرفية والمالية، بسبب القدرة الأكبر على حساب تكاليف العمليات المصرفية، وإيصال المعلومات السعرية، وبالتالي تضييق الهوامش والفروقات بين الأدوات والعمليات المصرفية المتناظرة أو المتشابهة، هذا إلى جانب اندفاع المسؤولين لتطوير التكنولوجيا الجديدة في العمل.
- ✓ **الاندماجات والحيازات:** حيث تتنافس المصارف في تملك بعضها البعض، أو شراء الشركات المالية، ومنشآت الادخار، وشركات التأمين، ولم تعد هذه الاندماجات والحيازات مجرد مسألة مالية، بل تعدت ذلك إلى كيفية خدمة المجتمعات المحلية، إلى جانب تعويض الموارد البشرية بالنظم الالكترونية على نطاق واسع.
- ✓ **التوريق:** وهو عملية تحويل القروض إلى سندات وأوراق دين متنوعة، قابلة للتداول، وذلك لعدة أسباب منها: الانخفاض في أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما شجع على ظهور أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وانتعاش أسواق السندات مجددا، وأزمة ديون الدول الناشئة وآثارها على محافظ المصارف، والاتجاه نحو الاحتفاظ بالسندات طويلة الأجل مما أدى إلى تبديل هيكل الميزانية العمومية للمصارف ومصادر دخلها.
- ✓ **تبلور أساليب جديدة لإدارة الأنشطة المصرفية:** فتزايد أهمية إدارة الموجودات/المطلوبات ألزم المصارف والمنشآت المنافسة لها بتطوير الأساليب المتقدمة لذلك، واستخدام مجموعة متنوعة من المشتقات والفقرات خارج الميزانية العمومية لتحقيق هذه الأهداف، وذلك في إطار تصميم وتنفيذ آلية جديدة لتعظيم الإيراد والتحوط من المخاطر، أضف لذلك مجموعة جديدة من مشتقات الائتمان مثل المبادلات والخيارات مما أتاح للمصارف معالجة المخاطر الائتمانية في محافظها الائتمانية ومنتجاتها الائتمانية الأخرى.

✓ **تطور النظم المحاسبية والإحصائية اللازمة لحساب التكاليف والأسعار وتقدير المخاطر:**

فنظرا لتوسع تعامل المصارف "بالفقرات خارج الميزانية العمومية" وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات، فقد برزت مشكلات جديدة في كيفية إعداد تقارير مالية وإحصاءات تعبر بصدق عن طبيعة العمليات ومخاطرها، وإيراداتها وتكاليفها، فقد غدت القوائم المالية الدورية أكثر تكاملا وأكثر حساسية للسوق من حيث تأشير ربحية وسيولة المصرف والمخاطر التي يتحمل كل من المساهمين، والمنشآت والأطراف الأخرى، بما في ذلك السلطات الرقابية.

المطلب الثاني: التحرير المالي والمصرفي

يعتبر القطاع المالي شريان الاقتصاديات الحديثة، ولكونه قطاعا استراتيجيا بالنسبة لحكومات الدول النامية، عمدت هذه الأخيرة إلى إخضاعه لمختلف أشكال الرقابة انطلاقا من التأميم إلى وضع مجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والبنكي، إلا أنّ هذه السياسات المتعلقة بالكبح المالي في الدول النامية قد أضرت بالمنظمة المالية لهذه الدول ولم تحقق الأهداف التي جاءت من أجلها، وهو ما دفع بالعديد من الدول في بداية الثمانينيات في الشروع بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية، وهذا بمساعدة كل من البنك والصندوق الدوليين، حيث اعتمد على الجانب النظري الذي وضعه كل من R.Mckinon وE.Show، للتحرير المالي في الدول النامية والذي تبنته المنظمتين الدوليتين كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية.

أولا: مفهوم التحرير المالي

يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام إشرافي قوي[1].

من خلال هاذين المفهومين يمكن إعطاء مفهوم شامل حول التحرير المالي على النحو التالي:

[1] مرجع نفسه، ص ص 140-141.

التحرير المالي يشمل مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق وعدد كبير من الخدمات[1].

ثانيا: مبادئ التحرير المالي والمصرفي وأهدافه

للتحرير المالي والمصرفي مبادئ وأهداف يمكن أن نلخصها في:

أ. مبادئ التحرير المالي والمصرفي

تقوم عملية التحرير المالي والمصرفي على مبدأين وهما:

- ✓ تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها للادخار وخفضها للاستثمار.
- ✓ تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.[2]

ب. أهداف التحرير المالي والمصرفي

هناك مجموعة من الأهداف ساهمت في عملية تحرير القطاع المصرفي والمالي وتوفير الأموال اللازمة والظروف المناسبة لزيادة الاستثمار وتتمثل في[3]:

- ✓ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- ✓ خلق علاقة بين الأسواق المالية المحلية والأجنبية من أجل جلب الأموال لتمويل الاستثمار.

---

[1] عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر، 2009، ص3.

[2] عبد الله غالم، مرجع سابق، ص ص 140-141.

[3] المرجع نفسه، ص 142.

- ✓ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع انضمام مجموعة من الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية، وخلق فرص استثمارية جديدة.
- ✓ تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية، ومنها تغيرات أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة.

ثالثا: إجراءات التحرير المالي والمصرفي وشروط إنجاحه

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، وكذلك شروط إنجاحه، ويمكن شرح ذلك من خلال:

أ. إجراءات التحرير المالي والمصرفي

هناك إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية، وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، وعلى العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:[1]

- ✓ إعادة تكوين رأس المال المصرفي.
- ✓ إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- ✓ إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- ✓ تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- ✓ تقليل الحواجز أمام الانضمام للسوق والانسحاب منه.
- ✓ زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- ✓ التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وذلك بتخفيض القيود المباشرة عليها.

ب. شروط إنجاح التحرير المالي المصرفي

هناك ثلاثة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة:

[1] المرجع نفسه، ص 141.

- ✓ استقرار الاقتصاد الكلي، أي معدل تضخم منخفض حتى لا يكون هناك ارتفاع في سعر الفائدة.
- ✓ توافر المعلومات والتنسيق بينها، والمتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد في تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.
- ✓ التدرج في عملية التحرير المالي والمالي المصرفي.

رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه "شاو وماكينون" عام 1973 إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:[1]

- ✓ افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار، فقد توصل كل من Burkett وDult عام 1991، إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار وهذا عكس ما ذهبت اليه نظرية التحرير المالي والمصرفي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع المواد القابلة للاقتراض.
- ✓ عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات، حيث يرىWeiss وStiglitz أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطر للمقترضين وتنخفض أرباح البنك المتوقعة.
- ✓ إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي، فقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة

[1] المرجع نفسه، ص ص 142-146.

بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية، نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض.

تتوقف سلامة النظام المصرفي ومرونته على الطريقة التي تمارس بها البنوك وبكفاءة وإتقان الإجراءات التي تُسند إليها تحليلاتها لمخاطر الائتمان وقراراتها المتعلقة بالاقتراض، وعلى الطريقة التي تدرك بها ملامح المخاطر المتغيرة إلى جانب هذه الإجراءات تقوم البنوك بوظائف مالية رئيسية أخرى مثل ممارسة عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات وعمليات سوق الصرف الأجنبي، ونتيجة لذلك فإن القطاع المصرفي يعتبر الأداة الأساسية لنقل تدابير السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في السوق.[1]

خامسا: مزايا التحرير المصرفي

في ظل اتساع بوادر العولمة المالية، والعجز الذي تعاني منه الكثير من البنوك، كان عليها تحرير نشاطاتها وخدماتها، لترك المبادرة لوجود رؤوس أموال جديدة آتية من الخارج، ويحمل التحرير المصرفي في طياته مزايا، يعمل على تبيانها مؤيدو هذا التحرير، منها: [2]

- ✓ إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعمولات.
- ✓ إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة، بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية.
- ✓ ترك المبادرة لقوى السوق للعمل، وبالتالي القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، باستعمال عمليات الاندماج المصرفي.
- ✓ رفع مستوى التعامل مع الزبائن، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية، وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 132-133.

[2] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، أيام 14-15 ديسمبر، 2004، ص 484.

- ✓ زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية

بما أن أسس وقواعد الحاكمية المصرفية استحوذت على اهتمام الكثيرين، كونها من المواضيع المطروحة جديا على صعيد الاقتصاديات العالمية في ظل الأزمة المالية العالمية وانتشار العولمة بوتيرة متسارعة لم يسبق لها مثيل، فإن البنوك التجارية – وشأنها في ذلك شأن غيرها – قد تأثرت بمتطلبات العولمة وما تفرضه من تحديات جسام لإثبات وجودها في ظل ما نشهده من أحداث مالية وانهيارات مصرفية، وهكذا بدت ضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية، لتنظيم العلاقات التشابكية بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح على اختلافهم لإحكام الرقابة على الإدارة وعدم المساس بمصالح المتعاملين.

أولا: تعريف الحو كمة في الجهاز المصرفي

ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدّة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، وكذلك الحال بالنسبة للحوكمة والتي باتت من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة.

ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحوكمة واضحة في دعم آليات الإصلاح المالي والإداري للاقتصاديات بتوفيرها سُبل وأدوات ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي على أساس من المعايير الدقيقة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وبما يضمن مصالح المتعاملين. وبالمقابل فقد انعكس الركود الاقتصادي مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي بشكل واضح على الأداء المصرفي والاستقرار النقدي فكان لابد من أسلوب جديد تدار به الأمور وفق معايير وقواعد محددة.

ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف على أنها: "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل

وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين "[1].

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا لحوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركة الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ومن ثم الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة والأداء[2].

كما ترى الدكتورة هالة السعيد[3]، أن" نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين".

تختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على عدد كبير من الأطراف مقارنة بالشركات، كما قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي زيادة دائرة عواقبها الوخيمة والسيئة على الاقتصاد بأسره[4].

حسب لجنة بازل تشير حوكمة الشركات على مستوى البنوك إلى الأسلوب الذي تدار به أعمال وقضايا ومعاملات البنك من قبل مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا.

وعليه تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين

---

[1] **الحوكمة في المصارف**، مقال متاح على الموقع:
http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc ; page consulteé le20/03/2015;15h45.

[2] بن علي بلعزوز،" **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، بدون ذكر التاريخ، ص121-122.

[3] هالة السعيد، **تطبيق الحوكمة في البنوك العامة**، مقال متاح على الموقع:
http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic-t1780.htm ;page consulteè le12/03/2015;13h.

[4] عمر شريقي، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، يومي20-21 اكتوبر2009، ص4.

الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة[1].

ثانيا: الأركان التي تقوم عليها حوكمة الشركات والمصارف

لو تعمقنا في نشاط أي مصرف فإنه ينبغي أن يصوغ ويرسم استراتيجية من أجل تحقيق ربحية مرضية عن طريق تقديم المنتج الأفضل والذي يحوز على رغبة جمع من المستهلكين وهذا بالضرورة يؤدي إلى البقاء والنمو لهذه المصارف، وأن هذه المبادئ لا تتحقق من دون الأخذ بمبدأ الحاكمية عن طريق استغلال جميع الموارد المتاحة بأفضل صورة واعتماد الكفاءة والخبرة والمصداقية والشفافية Transparency إلى جانب الإمكانية العالية لجذب المزيد من الاستثمارات وهذا يتطلب:

- ✓ وجود مجلس إدارة بأعضاء لديهم الأهلية والمهارة والكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بواجباتهم من دون الخضوع لأي مؤثرات.
- ✓ وضع خطط وأهداف استراتيجية للمؤسسات مع مجموعة قيم (حضارة وسلوك وليس تشريع وحده).
- ✓ تحديد خطوط واضحة للمسؤولية والمسألة.
- ✓ وضع نظام رقابة داخلية فعال Internal Control مع تدقيق خارجي External Audit مؤهل ومستقل بعدّه ركيزة تقوم عليها (حاكمية الشركات).
- ✓ تطبيق نظم تعويضات (مكافآت وحوافز) Compensation System قادرة على تحقيق الأهداف فضلا عن ممارسة الإدارة بمنتهى الشفافية، أي أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة.
- ✓ من العوامل المهمة في تشجيع المصارف على تبني وتطبيق مبادئ حاكمية المصارف هي المنافسة.

وعلى هذا الأساس فإنه يتطلب من إدارة المصارف أن تقوم بدور فاعل من أجل إدارة وتوجيه وقياس ورقابة جميع المخاطر للحد منها والإبلاغ بحيث يتم الالتزام بالتعليمات الصادرة

[1] **احترام ضوابط الحوكمة في المصارف**، مقال متاح على الموقع:
http://iefpedia.com/arab;consulteé le20/03/2015 ;15h58.

بشأن قيامها بوضع نظم تستند إلى أسس علمية وعملية لقياس وإدارة المخاطر في مجال أنشطتها المختلفة.[1]

ونتيجة لاشتداد حدة التعقيد في نشاط المصارف أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، كما أنّ نجاح الحوكمة في المصارف لا يرتبط بوضع القواعد الرقابية بل بضرورة ضمان تطبيقها بشكل سليم وجيد، لذلك لابد لإدارة المصارف من أن تقتنع بأهمية هذه القواعد والضوابط بشكل يساعدها في تنفيذها لغرض توفير البيانات اللازمة عن أداء هذه المصارف وإدارات التفتيش داخل المصارف التي تعمل يوميا وتعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين.

ثالثا: الغرض من الحوكمة أو حاكمية المصارف

إن الغرض من تبني ضوابط الحوكمة ومبادئها هو:[2]

- ✓ الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن نقطتين أساسيتين هما:
  - تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حمايةً للنظام المصرفي والنظام المالي ككل.
  - وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.[3]
- ✓ بناء وتقوية المساءلة والمصداقية والشفافية.
- ✓ سلامة البيانات والمعلومات بهدف حماية المساهمين أو حملة الأسهم Shareholders والعاملين Employee والمجهزين Suppliers والزبائن Customers والذين هم أصحاب المصالح Stakeholders وكذلك المراقبينControllers .

---

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013، ص ص 109-111.

[2] المرجع نفسه، ص ص 107-108.

[3] نعيم دهمش وإسحق أبو زر عفاف،" **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**"، مجلة البنوك في الأردن، العدد10، المجلد 22، ديسمبر 2003، ص 27.

- ✓ زيادة القيمة السوقية لثروة مالكي هذه المصارف والشركات عن طريق زيادة سعر السهم في السوق إلى الحد الأقصى عن طريق حسن المبادلة بين العائد والمخاطرة بما يعني تحقيق ميزة تنافسية.
- ✓ استقرارية السوق المالي والاستثمار والنمو الاقتصادي وذلك لدورها في تحقيق ميزة تنافسية وتحقيق المنافسة بين الشركات وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تحقيق استقرار القيمة لاستثمارها.
- ✓ تطوير ثقافة قيم السلوك المهني والأخلاقي والذي تعتمد عليه الأسواق العاملة لأن الثقة والنزاهة يلعبان دورا حيويا ومهما في الحياة الاقتصادية ولمصلحة العمل ولرفاهية الأجيال والتطلع للمستقبل.
- ✓ توضح القواعد واللوائح الخاصة باتخاذ القرار داخل المصارف، وتوافر الهيكل المؤسسي الذي يتم من خلاله تحديد أهداف هذه المصارف وكيفية الوصول لتحقيق الهدف المرسوم لها.
- ✓ تحقيق الرقابة على كفاءة الأداء وبالنتيجة تساعد على تعظيم كفاءة رأس المال من أجل تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وكذلك الممولين وهذا بالضرورة سيؤدي إلى حتمية نجاح تطبيق الحوكمة في جميع المصارف.
- ✓ والأهم من ذلك كله هو ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المصرف.
- ✓ تدنية ورقابة المخاطر التي تواجه المصارف من خلال وضع اللجان الخاصة بعمل الحوكمة مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق والرقابة.

رابعا: لجنة إدارة المخاطر ضمن متطلبات الحوكمة المصرفية

نظرا لما تقتضيه مصلحة العمل المصرفي وتحسين وتطوير أداء المصارف بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال الحكم المؤسسي الجيد، فإنه استوجب على إدارة المصرف أن تقوم بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر المصرفية، حيث يشكل مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة لإدارة المخاطر وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية في المصرف والمستشارين الخارجيين، ويتم الاستعانة بالمستشارين الخارجيين بغرض الحصول على المشورة فقط، ولا يجوز اعتبارهم أعضاء في اللجنة، وتكون أغلبية أعضاء هذه اللجنة من مجلس

الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يترتب على لجنة إدارة المخاطر تحديد وإدراك أنواع المخاطر المختلفة كافة التي قد يتعرض لها المصرف، بما يشمل مخاطر الائتمان وأية مخاطر أخرى. ولذا يترتب على اللجنة الحصول على جميع التقارير والبيانات التي تمكنها من تحقيق ذلك، وعلى اللجنة تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها المصرف، كما يتوجب عليها إطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المصرف دون تأخير، كما يجب أن تقوم اللجنة بالتأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في المصرف بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للمصرف ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه المصرف، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن تراعي الأهداف المحددة، والاستراتيجيات، والحدود العليا للتعرض للمخاطر[1].

خامسا: اللاعبون الأساسيون في الحوكمة المصرفية

إن الحوكمة مسؤولية أطراف عدة ضالعة فيها سواء في الفكر أو العمل التنفيذي أو تشكيل الوعي الارتباطي بها، حيث يمكن، توضيح اللاعبين الأساسيين في الحوكمة من خلال الجدول التالي: [2]

[1] **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، ط1، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2009، ص ص 35-37.

[2] أكرم محسن الياسري وإيناس ناصر عكلة الموسوي،" **أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية**"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد9، العراق، نوفمبر 2012، ص ص 48-49.

الجدول رقم (1): اللاعبون الأساسيون في حوكمة المصارف

مجالات إدارة اللاعبون الخطر الرئيسيون ومسؤولياتهم	هيكل ميزانية العمومية	هيكل قائمة الدخل	مخاطر رأس المال الإفلاس وكفاية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر السوق	مخاطر سعر الفائدة	مخاطر العملة	مخاطر التشغيلية
القطاع العام.	مسؤولية إبعاد الخطر عن مصالح جميع الأفراد وهم:								
السلطات القانونية والتنظيمية	يتكون الإطار التنظيمي من الحدود القصوى للمخاطر التي يتعرض لها المصرف ومؤشرات إدارة الخطر الأخرى التي تنظم عمليات إدارة الخطر في المصرف								
الهيئات الإشرافية	تراقب الأداء المالي للمصرف وفاعلية إدارة المخاطر ومد ى الالتزام بالقواعد والقوانين								
قطاع المؤسسات	يقومون بتعين أعضاء مجلس الادارة المناسبين، وكذلك الادارة ولجان التدقيق.								
المساهمون									
مجلس الادارة	صياغة إجراءات ادارة الخطر وسياسات المصرف الأخرى، فهو المسؤول النهائي عن المصرف.								
لجنة التدقيق الداخلية	اختبار بمدى التزام بسياسات مجلس الادارة، وتقديم تقرير نظام الحوكمة، الرقابة وإجراءات إدارة الخطر.								
مدققين الحسابات الخارجيين	إعطاء رأي واضح ومحايد وصريح حول الكشوفات المالية للمصرف وتقييم طرائق إدارة الخطر.								
قطاع الجمهور (الزبائن)	معرفة من هم أصحاب المسؤولية والتأكيد على الكشف الصحيح للبيانات، وهم المسؤولون وحدهم عن قراراتهم								
المستثمرون والمودعون									
وكالات التصنيف وأجهزة الاعلام	اعلام الجمهور وتأكيد على مدى قدرة المصرف على أداء التزاماته تجاه الغير.								
المحللون	تحليل المعلومات التي تحمل نسبة مخاطر وتقديم النصائح للمستثمر بشأنها.								

المصدر: أكرم محسن الياسري وإيناس ناصر عكلة الموسوي، "**أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية**"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد9، العراق، نوفمبر 2012، ص ص 48-49.

المبحث الثاني: التطورات التكنولوجية المصرفية

يعيش العالم في حلم سريالي ناتج عن التطور التكنولوجي الذي اكتسح العالم بأسره، حيث لا يمر يوم لا نسمع فيه عن اختراع آلة تكنولوجية متطورة أو أكثر تطورا وذكاء من سابقاتها، لأنها، ببساطة، تقدم خدمات للإنسان (قد) تغنيه عن بذل أي مجهود يذكر، وتعد تكنولوجيا المعلومات المصرفية من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، بالإضافة إلى تطوير نظم المعلومات المصرفية، بما يخدم ما يسمى بإدارة المعرفة التي تحاول مصارف اليوم تجسيدها لعصرنة أجهزتها، وهو ما سنعرضه من خلال المطالب:

المطلب الأول: تكنلوجيا المعلومات المصرفية

المطلب الثاني: نظام المعلومات المصرفي

المطلب الثالث: إدارة المعرفة المصرفية

المطلب الأول: تكنلوجيا المعلومات المصرفية

اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطور أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي قد أسهم في إحداث العديد من التغيرات والتطورات في مجال إدارة الأعمال المصرفية ومخاطرها، هذا ويعتمد الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا الجديدة على معدل تزايد تلك التكنولوجيا وكذلك درجة إستيعابها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

أولا: مدخل لتكنلوجيا المعلومات المصرفية

لقد تحولت المعلومات إلى منتجات اقتصادية على غرار المواد المعروضة في السوق التي تخضع لقانون العرض والطلب، وأسهمت التحولات التكنولوجية بقسط كبير في تغيير المواقف الفردية من استخدام المعلومات ووظائفها، لإضفاء الصفة المادية على قيمتها، إلى

درجة جعلت من المجتمع الإنساني مجتمعا قائما على مبدأ الاتصال الحاسوبي المعبر عن وصول الانسان إلى التطور التكنولوجي في ميدان معالجة وتوزيع المادة الفكرية والمعرفية والإعلامية بواسطة الحاسوب، ولو أمعنا النظر في الدعامات الحقيقية التي تقف وراء تقدم الدول الصناعية لوجدنا أن أهم دعامة هي الإدارة والتنظيم، وهذه الأخيرة تقف وراءها دعامات وأسس، ومن تلك الدعامات والأسس الحديثة تكنولوجيا المعلومات[1]، والتي تعرف ضمن المداخل التالية:[2]

- **المدخل التكنولوجي (التقاني) Technological Approach:** ويركز هذا المدخل على الجوانب المادية والأجهزة في تكنلوجيا المعلومات، فضلا عن القدرات والإمكانات التي تقدمها النماذج الرياضية في دعم نظم المعلومات، ومن الحقول المعرفية التي تساهم في هذا المدخل ما يأتي:

✓ علم الحاسوب: ويهتم بالطرائق الحسابية والتشغيل والتخزين واستخدام ونشر المعلومات.

✓ علم الإدارة: ويهتم ببناء وتطوير الممارسات الإدارية ونماذج اتخاذ القرارات.

✓ بحوث العمليات: ويركز على الأساليب والطرائق الكمية لتعظيم النتائج المرغوبة.

- **المدخل الإداري Managererial approach:** يَعتبر هذا المدخل نظم المعلومات بأنها حل تنظيمي وإداري مبني على تكنلوجيا المعلومات لمواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه المنظمة، لذلك يَفرض هذا المدخل على المديرين الإلمام بالحاسوب مع ما يتمتعون به من مهارات وخبرات إدارية، لأن تكنلوجيا المعلومات هي إحدى الأدوات المهمة المتاحة للمديرين للتكيف، كما تعد أيضا مسؤولة عن تماسك التنظيم كوحدة واحدة.
- **مدخل الميزة التنافسية Competitive Advantage Approach:** ويركز هذا المدخل على تحقيق الميزة التنافسية من خلال تكنولوجيا المعلومات، إذ تستخدم المنظمات موارد مفاهيمية (بيانات ومعلومات) فضلا عن الموارد المادية الأخرى التي تمتلكها في تحقيق الأهداف، ويعد Porter من أكثر الكتاب تعريفا للميزة التنافسية في نظريته عن

[1] جمال داود سلمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص53-54.

[2] حيدر شاكر ومحمود حسن، **تكنلوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة**، منظور إداري (إداري تكنلوجي)،2013، ص ص9-11.

سلسلة القيمة، ويرى أن بإمكان المنظمة تحقيق القيمة المضافة عن طريق تطوير التكنولوجيا لأنشطتها بطريقة فعالة.

وهناك العديد من الكتابات التي تناولت تكنولوجيا المعلومات بتعمق، نظرا لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمنظمات، على اختلاف أنواعها وحجمها في العصر الحالي الذي يعتبر عصر ثورة المعلومات، خاصة بالنسبة للبنوك، باعتبارها الداعم الأكبر لاقتصاد البلد، وتعرف تكنولوجيا المعلومات المصرفية على أنها:رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، وعلى ذلك يضم مصطلح التكنولوجيا في الميدان المصرفي مجالين الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات المصرفية والبرامج، والثاني هو التكنولوجيا الخفيفة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي.[1]

ثانيا: مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي

حصل في العمل المصرفي بين عام 1950 و1970 ثلاثة تطورات مهمة، بدأت بإدخال المحترفين Professional إلى العمل المصرفي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1914، ومن ثم دخول ثقافة التسويق والبيع Marketing & Sales ومن ثم مرحلة تنامي دور التكنولوجيا المتقدمة، وتعتبر اتفاقية تكنولوجيا المعلومات من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة العالمية للتجارة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول عام 1996 ، ووقعت عليها 43 دولة معظمها من الدول المتقدمة، والتي تنتج 93% من حجم التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول الموقعة، بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 % سنويا إلى غاية

[1] محمد حمو، **أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص27، مذكرة غير منشورة.

سنة 2000 . بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات،[1] ولقد مر استخدام التكنولوجيا من قبل المصارف بست مراحل وهي : [2]

- ✓ **مرحلة الدخول:** وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية Back office operations، حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية الخلفية، مثل مشكلة التأخير في إعداد التقارير المالية، والتقارير المحاسبية، ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا التنفيذية سواء في الحلول المقترحة أو في كلفتها، فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي.
- ✓ **مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا Technology awareness:** وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال، وكانت مرحلة تحضير أوسع لدخول التكنولوجيا، وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا.
- ✓ **مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء Online real time:** وتميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية، حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا.
- ✓ **مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف Cost control:** وهي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا، وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف.
- ✓ **مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول المصرف Asset like any other asset:** بالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، ومن هنا بدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا Technology Management.

---

[1] محمد قويدري، "**انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**"، مجلة الباحث، العدد1، جانفي 2002، الجزائر، ص19.

[2] ناظم محمد نوري وعبد الفتاح زهير، **الصيرفة الالكترونية**، ط1، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص25-27.

- ✓ **مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال المصارف:** وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، وتحسين الضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.

إنّ هناك عناصر أساسية لابد من التأكيد عليها ضمن نطاق الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا المصرفية، وهذه العناصر تتمثل في:

- ✓ تصاعد أهمية الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking كميدان أساسي من أعمال البنوك، ومصدر مهم لزيادة ربحيته.
- ✓ الاعتماد المتنامي على الركائز الالكترونية لتلبية حاجات العملاء من الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ✓ تصاعد أهمية التكنولوجيا في مراقبة سير الأعمال والرقابة الداخلية.
- ✓ معايير بازل الجديدة التي تهتم بمخاطر التشغيل، وأهمية الإدارة الاستراتيجية لمخاطر التكنولوجيا المصرفية لمنع أي تأثير سلبي على البنوك.

ومن هنا كانت بداية العمل المصرفي الإلكتروني E-Banking، واعتماد البنوك على استراتيجية خاصة بالصيرفة الإلكترونية من خلال تقديم الخدمات المصرفية عبر فروعه.

ثالثا: مكونات تكنولوجيا المعلومات وعناصرها

يشتمل نظام المعلومات المعاصر على خمسة عناصر أساسية، تعمل بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة، وهذه العناصر أو الموارد هي:[1]

- ✓ الأفراد human: وتمثل متطلبا ضروريا للعمليات والإجراءات في كل نظم المعلومات، ومن هؤلاء الأفراد ما نطلق عليه اسم المستخدمين النهائيين end users، وهم الذين يستخدمون المعلومات التي ينتجها النظام، والذين من الممكن أن يكونوا محاسبين، أو مديرين، كما يمكن أن يكونوا من الاختصاصيين الفنيين information system specialists المسؤولين عن تشغيل وإدامة النظام وتطويره.

[1] المرجع نفسه، ص ص،20-21.

- ✓ الأجهزة hardware: والتي تشتمل على كافة أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات فتشتمل على الحواسيب وبقية الأجهزة، والوسائط media، والأغراض المنظورة tangible objectes، التي تسجل عليها البيانات، والأقراص الممغنطة أو الضوئية وملحقات الحاسب وغيرها.
- ✓ البرمجيات software: والتي تشتمل على كل من برامج نظم التشغيل وهي برامج النظام التي توجه المكونات المادية للحاسب وتسيطر عليها، وبرامج التطبيق وهي برامج توجه عمل الحاسب لأغراض محددة من قبل المستخدم النهائي.
- ✓ البيانات data: وهي المواد الأولية لنظم المعلومات، وتعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة، لذا يجب أن تستثمر وتدار بشكل فعال لتحقيق الفائدة المرجوة منها.
- ✓ الشبكات network: وتشمل تكنولوجيا الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى، ومختلف أنواع الشبكات مثل الأنترنت، والشبكات الداخلية (الأنترانت)، والشبكات الخارجية (الإكسترانت).

يمكن القول أيضا أن تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن نطاق واسع من القدرات، والمكونات، والعناصر المتنوعة، المستخدمة في خزن، ومعالجة البيانات، واسترجاع، وتوزيع المعلومات، بالإضافة إلى دورها في تأمين المعرفة وقد بينت إحدى الدراسات أن التكنولوجيا تمثل توليفة من المكونات الثلاثية الأبعاد[1]، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (1): مكونات تكنلوجيا المعلومات

المصدر: رابح عرابة، "**دور تكنلوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، جامعة الشلف، الجزائر، ص 13.

[11] رابح عرابة، "**دور تكنلوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، جامعة الشلف، الجزائر، ص 13.

يؤدي الاستخدام الأمثل لتوليفة تكنولوجيا المعلومات إلى إنتاج معلومات ذات قيمة مضافة، وفي الوقت المناسب، وبطريقة تحقق ميزة تنافسية للمنظمة.

رابعا: أسباب التسارع في التوجه نحو تكنلوجيا المعلومات

هنالك العديد من الأسباب والاعتبارات لتسارع التوجه نحو تكنولوجيا المعلومات، ومن الممكن تحديد مثل تلك الأسباب والاعتبارات بخمسة أسباب وهي:[1]

- ✓ تطورات الأنترنت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية: هنالك تكنولوجيات أعمال جديدة، وهنالك أعمال إلكترونية جديدة، وتجارة إلكترونية، وحكومات إلكترونية، وهذه تعتبر ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة والاتصالات محورها الأنترنت والتكنولوجيا التي تعتمد عليها الأنترنت.
- ✓ ظهور وتطور اقتصاد المعرفة: ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة، حيث أن المعرفة أصبحت أصول استراتيجية أساسية منتجة، وأن المنافسة أساسها هو الوقت والمنتجات أصبحت أقصر عمرا وفي بيئة متقلبة.
- ✓ النمو في الاقتصاد المرتبط عالميا (العولمة): إدارة وسيطرة مواقع الأسواق العالمية الإلكترونية، والمنافسة في أسواق العالم ومجاميع عمل موزعة عالميا، ونظم توزيع واتصال عالمية.
- ✓ التحولات في مشاريع الأعمال: مثل التذاكر الإلكترونية، المواقع الوسيطة، وسطاء العقار.
- ✓ ظهور ما يسمى بالشركات الرقمية: هي إذن الشركة التي تكون مجمل علاقات الأعمال المهمة فيها تقريبا، سواء مع الزبائن، أو المجهزين، أو العاملين، يتم تكييفها إلكترونيا، أو أنها متمكنة رقميا.

[1] **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، مقال متاح على الموقع:
https://docs.google.com/folderview?id=0B3_Fb0wNmAV8eFlBZFExVTJ2Mm8 ;consulteé le 31/03/2015 ;17h55.

خامسا: آليات الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا في البنوك

هناك مجموعة من الآليات تمكن البنوك من إدارة التكنولوجيا المتقدمة، على البنوك الالتزام بها للتقليل من الانعكاسات السلبية والمخاطر الناجمة على استخدام هذه التكنولوجيا في مجال عملها ومن هذه الآليات نذكر ما يلي:[1]

- ✓ ضرورة الاختيار بين امتلاك برامج جاهزة أو تطويرها داخل البنك، فالعمل المصرفي لا يتطلب بالضرورة سعي البنوك إلى تطوير برامج معلوماتية داخلية، بل يمكنها الاعتماد على الشركات المتخصصة في الميدان التكنولوجي لتأمين احتياجاتها من البرامج، وتؤكد التجارب العالمية أن عملية شراء البرامج الجاهزة تمكن البنوك من التطوير الدائم لبرامجها لتساير متطلبات واحتياجات العصر.
- ✓ تحديد البنك إستراتيجية اتجاه الصيرفة الالكترونية أو تقديم الخدمات المصرفية عبر فروعه، وبالتالي طريقة الارتباط بالزبون، من خلال الركائز والوسائط الإلكترونية، أو من خلال الفروع المصرفية، أو من خلالهما معا.
- ✓ ضرورة امتلاك القدرة لاختيار أكبر مجموعة من الأنظمة ذات الهندسة المتنوعة، فبالإضافة إلى اختيار البرامج الجاهزة على البنك اختيار الأجهزة المناسبة على أساس الاعتبارين التاليين:
  - إتاحة الفرصة أمام البنك للاختيار بين الشركات المصنعة للأجهزة، بحيث لا يبقى البنك رهين شركة واحدة، كما أن الاختيار يعني المنافسة بين الشركات المصنعة للأجهزة ولما فيه من مصلحة للبنك فيما يتعلق بسعر ونوعية الخدمة وحداثة التكنولوجيا المستعملة.
  - إمكانية توسيع الأنظمة وتطويرها لتساير العمل المصرفي.
- ✓ ضرورة مراعاة الاختلاف بين رجال البنوك ورجال التكنولوجيا، فالبنك ليس قاعة عرض للتطورات التكنولوجية، وأن التكنولوجيا ليست هدفا في حد ذاته، بل عنصرا واحد لتمكين البنوك من تنفيذ أعمالها بكل كفاءة وفاعلية وتعزيز ربحيتها الإجمالية، فمسؤولية اختيار التكنولوجيا الملائمة للبنك تقع على عاتق الرئيس التنفيذي للبنك، فلا ينبغي عليه اختيار

[1] محمد حمو، مرجع سابق، ص ص 35-36.

أحدث الأجهزة والبرامج، وأكثرها سرعة، بل عليه أن يراعي تكلفة هذه الأجهزة والبرامج، وإن تطلب الأمر إنشاء إدارة متخصصة في اقتناء التكنولوجيا والأجهزة والبرامج التي من شأنها أن تساعد على استثمار تكنولوجي مصرفي له عائد مرغوب فيه.[1]

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار مدى استعداد العملاء لمواكبة التغير الحاصل في العمل المصرفي للتكنولوجيا المتجددة، إذ أنّ العمل المصرفي الحديث يتطلب تغيير ثقافة موظفي البنك في خدمة الزبائن، وقبول هؤلاء لهذا التغيير يشكل شرطا أساسيا لنجاح استثمار البنك في التكنولوجيا المتطورة يعتمد على المراقبة الدقيقة والمتابعة المتواصلة لهذه العملية.
- ✓ التحوط ضد المخاطر، كما سبق وأن أشرنا أن استخدام التكنولوجيا في الميدان المصرفي لا يخلو من بعض المخاطر والمحاذير، تكبدت البنوك والمؤسسات المالية من جرائها خسائر تعد بمليارات الدولارات في كل سنة، ولهذا يجب على البنك أن يحرص على تأمين تقنيات فعالة لتوفير الحماية والأمن والسلامة المصرفية والمالية للتقليل من هذه المخاطر ومجاراتها.
- ✓ إن إدخال التكنولوجيا المتقدمة مجال العمل المصرفي أحدث تغير كاسح في الصناعة المصرفية، التي كانت في وقت مضى مهنة تقليدية، وأصبحت اليوم هذه الصناعة معنية بمواكبة التطور التكنولوجي وأصبحت البنوك هي الأخرى معنية بالإبداع والابتكار المالي والمصرفي.

سادسا: أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء البنوك

رغم ما تمنحه تكنولوجيا المعلومات من مزايا، إلا أنه لا يجب النظر إليها على أنها خير خالص، بل على العكس من ذلك فهي تحوي جوانب سلبية نستجليها من خلال هذا العنصر في إطار الحديث عن الآثار الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا المعلومات.[2]

[1] سيد إسماعيل، "**الاستثمار المصرفي التكنولوجي، التكنولوجيا المصرفية تكلفة وعائد وليست وجاهة**"، مجلة البنوك، القاهرة، العدد 41، أوت 2004 ، ص23.

[2] رابح عرابة، مرجع سابق، ص 13.

أ. الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات المصرفية على أداء البنوك

ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير أنماط العمل ومنهجية الإدارة وأثرت على ربحية البنوك، وأتاحت لها إمكانيات ضخمة للتوسع على النحو التالي:[1]

- ✓ إتمام آلاف العمليات في بضع ثوان بصرف النظر عن حجمها أو المدى المكاني الذي تتم فيه.
- ✓ الربط بين فروع البنك الواحد المنتشرة واشتراكها في تقديم خدمات مصرفية مختلفة وهو ما يترتب عليه رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة الميزة التنافسية لها على المستوى الدولي.
- ✓ مساعدة الإدارة العليا للبنك على اتخاذ القرارات المناسبة وإمدادها بمواقف يومية وأسبوعية وشهرية، مما يساعد على تخطيط النشاط وبرمجة التنفيذ والرقابة.
- ✓ تسهيل عملية الربط الدولي بين البنوك المختلفة، وذلك في مجال تبادل المعلومات والبيانات المصرفية.
- ✓ تدويل النشاط المالي والمصرفي وتوسيع نطاق السوق المالية العالمية، والمساعدة في إزالة الحواجز، خاصة في ظل التحرير المالي والمصرفي في إطار جولات المنظمة العالمية للتجارة (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات).
- ✓ تسهيل تسنيد أنشطة الأسواق المالية الدولية، بحيث تقل الحاجة إلى وجود علاقة مباشرة بين المقرض والمقترض، ويتحول دور البنوك إلى إدارة الإصدارات المالية والترويج لها.
- ✓ تسهيل معالجة كافة البيانات التفصيلية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمؤسسات المختلفة بما يساعد على توسع قاعدة عملاء القروض.
- ✓ أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة القيمة المضافة لدى البنوك نتيجة ممارستها للحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم ابتكارية عالية التكلفة.
- ✓ مكنت الثورة التكنولوجية في مجال الحواسب الآلية وتطبيقاتها في المجال المصرفي البنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة من الفروع دون الاعتماد على أعداد كبيرة من العاملين[2].

---

[1] محمد حمو، مرجع سابق، ص31.

[2] مرجع نفسه ، ص18.

ب. الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على أداء البنوك

لقد أصبحت الكثير من الشركات في الوقت الحاضر تستخدم تكنولوجيا المعلومات لمعالجة بياناتها بشكل إلكتروني، وهي تستخدم تكنولوجيا المعلومات لأجل تسيير أعمالها، وتصنيع منتجاتها، وتقديم خدماتها والمشاركة في المعرفة [1].وهو ما أدى إلى ما يلي[2]:

- ✓ اختراق نظم الحاسبات في البنوك بغرض إجراء تحويلات غير مشروعة وتعرض هذه الأجهزة للفيروسات التي تساعد على محو أنظمة المعلومات الداخلية للبنوك.
- ✓ اختراق الأوضاع المالية الخاصة بالعملاء إذا ما وقعت البيانات الخاصة بهم في أيدي غير مستخدمي الأجهزة، وهو ما يؤدي إلى إفشاء السر المصرفي.
- ✓ أدت ثورة الاتصالات في المجال المالي والمصرفي إلى الذعر المالي، الأمر الذي يحول أزمة بنكية عارضة إلى أزمة مالية حادة وشاملة.
- ✓ إن ثورة المعلومات لم تحقق شيئا يذكر لدعم الديمقراطية، على الأقل حتى الآن، بالرغم من الوعود بدعم عمليات المشاركة الجماهيرية من خلال الوسائل الإلكترونية التي تحقق الفورية والتفاعلية[3].

المطلب الثاني: نظام المعلومات المصرفي

القرارات الحديثة لا تعتمد على المعلومات فقط بل تعتمد كذلك على تقنية التحليل والنمذجة والبحث عن الحلول المثلى وهذا ما تقدمه أنظمة المعلومات وتقنياتها، وتكون النتيجة زيادة في قدرة البنك على مواجهة التغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، وكان لعملية التحول هذه أثارا كبيرة على المستوى التقني والإداري والتنظيمي داخل البنوك ومع كل هذا لا يزال هناك رفض للاستفادة من هذه الموارد التقنية، فهدف نظم المعلومات هو المساهمة في إدارة البنوك بصورة فاعلة ورشيدة، وترشيد عملية اتخاذ القرارات لها.

---

[1] طلال حمدونه وعلام حمدان، "**مدى استخدام تكنلوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد1، جانفي 2008، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، فلسطين، ص 914.

[2] محمد حمو، مرجع سابق، ص20.

[3] رابح عرابة، مرجع سابق، ص ص 13-14.

أولا: مفهوم نظام المعلومات المصرفي

يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وبثها وتوزيعها، ويمكن أن نعرف نظام المعلومات بشكل أكثر تحديدا بأنه مجموعة من العناصر البشرية والآلية التي تعمل معا على تجميع البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، وتبويبها طبقا لقواعد وإجراءات مقننة لأغراض محددة وإتاحتها للباحثين وصانعي القرارات، على شكل معلومات مناسبة ومفيدة. [1]

إذ يختص نظام المعلومات في البنك بتجميع وتشغيل وتحليل وإرسال المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، وبالتوقيت المناسب والنوعية المطلوبة، وذلك لخدمة أنظمة العمل البنكية مثل التمويل، والأفراد، والبحوث والتطوير، وتقديم الخدمات البنكية بما فيها الائتمان، والتسويق البنكي، ونظام المعلومات جزء من النظام الكلي للبنك يتكامل مع النظم الإدارية والوظيفية، ومخرجاته تمثل الدعامة الأساسية لمخرجات النظم الإدارية الخاصة بصنع القرار، كما ويعرف أيضاً على أنه: "النظام الذي يجمع ويحول ويرسل المعلومات في المنظمة (البنك)، ويمكن أن يستخدم أنواعاً عديدة من نظم معالجة المعلومات لمساعدته في توفير المعلومات حسب احتياجات المستفيدين[2] ."

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المصرفي ومكوناته

أ. خصائص النظام المعلوماتي المصرفي

يتصف نظام المعلومات بمجموعة من الخصائص، بوجودها تعطي للنظام مصداقية واعتمادية أعلى، تمكن المستفيدين من الحصول على معلومات دقيقة وصادقة وشاملة، بسهولة وفي الوقت المناسب وبأساليب وطرق مختلفة وهذه المعلومات متنوعة مع انتظام في المواعيد وتنوع في قنوات بثها، تزيد من فعالية وكفاءة النظام وشفافيته، ويمكن إجمالها في: [3]

---

[1] ناظم محمد نوري وعبد الفتاح زهير، مرجع سابق، ص ص19-20.

[2] حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص79-80، مذكرة غير منشورة.

[3] مرجع نفسه، ص ص80-81.

- ✓ الدقة والصدق عند تقديم المعلومة: والمثال الواضح هنا هو تزويد العملاء بمعلومات دقيقة عن أسعار الفائدة والعمولات التي يُحَصِلها البنك، أو تقديم البيانات اللازمة لدائرة الضرائب.
- ✓ كمال المعلومة: أي توفير معلومات تامة وغير مجزأة أو متحيزة دون حذف أو إضافة غير مبررة .
- ✓ توقيت المعلومة: أي أن تصل في الوقت المناسب للجهة الطالبة، حيث عنصر الوقت مهم في كثير من العمليات، وهذا لا يعني إيصالها قبل موعدها بوقت كبير قد يعرضها للإهمال والنسيان، كما أن وصولها في وقت متأخر قد يفقدها قيمتها.
- ✓ سهولة الوصول للمعلومة: يمكن أن يكون مقدار الجهد المبذول مؤشراً على سهولة الوصول للمعلومات.
- ✓ سعة الانتشار: وهو عدد الجهات أو الشرائح، التي يمكن أن تصلها المعلومات والتقارير وكذلك تنوع قنوات إيصالها.
- ✓ التطوعية في تقديم المعلومة: ويقصد بها استعداد المنظمة الذاتي لتقديم المعلومة، بدون طلب من جهة خارجية أو بحكم القانون.
- ✓ أقل ما يمكن من السرية: تشكل السرية حجة رئيسية لدى معظم الإدارات في عدم إعطاء المعلومة للجهة الطالبة لها، ولا نقصد هنا كذلك البوح بكل شيء، بحيث تتعرض المنظمة لخطر تسرب المعلومات واستغلالها من قبل المنافسين، وإنما المبالغة في حجب المعلومات
- ✓ تنوع التقارير: إنّ من أهم مزايا نظم المعلومات هو قدرتها على تقديم أنواع كثيرة من التقارير، وقدرتها على الفرز والتلخيص، لذلك فإن بإمكان المنظمات تقديم أنواع مختلفة من التقارير يستخدمها المستفيدين.
- ✓ دورية التقارير وانتظامها: إنّ تقديم التقارير في مواعيدها المحددة رغم كل الظروف الاستثنائية، تشكل حالة إيجابية جداً لنظم المعلومات تزيد من رضا المستفيدين.
- ✓ وجود موقع على الأنترنت: لا تستغني منظمات الأعمال اليوم بأي حال من الأحوال، عن بناء موقع لها على شبكة الأنترنت لفوائده الكثيرة، حيث أنه يغنيها عن فتح فروع كثيرة ويوفر لها تكاليف كبيرة، فضلاً عن إيصال خدماتها إلى عدد هائل من الجمهور وبدون حدود.

ب. مكونات النظام المعلوماتي المصرفي

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرارات، وهي تتكون من المدخلات، المعالجة، المخرجات، والتغذية العكسية، وهذه المكونات تقوم بوظائف متعددة لتسهيل العمل داخل البنك، وهذه الوحدات موضحة في الشكل الآتي:[1]

شكل رقم (2): مكونات النظام المعلوماتي المصرفي

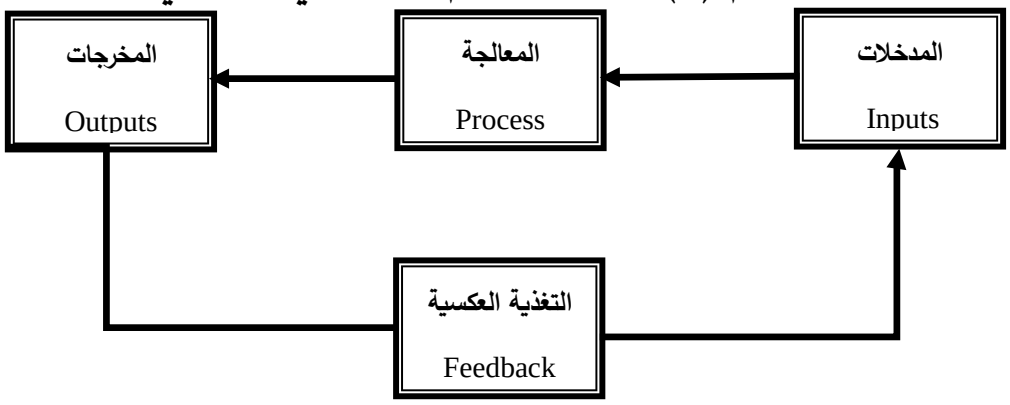

المصدر: علي شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، (دراسة ميدانية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص14، مذكرة منشورة.

- ✓ **المدخلات:** هي العناصر التي تدخل في عملية المعالجة وتؤثر في النظام وتكون مستمدة من البيئة التي توجد فيها، وتشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، التي تتم عن طريق التجميع والترميز للظواهر أو الأشياء كما هي موجودة على حالها لفترات زمنية معينة، وتكون في شكل مواد أولية، رأس المال ...الخ.
- ✓ **المعالجة:** وهي الجانب الفني من النظام والتي تمثل التحويلات التي تطرأ على المدخلات للوصول إلى مخرجات، حيث يحدث تفاعلا بين عناصر النظام المختلفة من ناحية وبينها وبين مدخلاته من ناحية أخرى، وتمثل المعالجة حالة من التفاعل المحدد والذي يتحكم به، وجميع العمليات المحاسبية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات.
- ✓ **المخرجات:** وهي كل ما يحتاجه متخذ القرار من نتائج عملية المعالجة التي تمت داخل النظام، وهي التي يتم الحصول عليها من المدخلات التي خضعت إلى عمليات المعالجة،

[1] علي شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، (دراسة ميدانية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص ص14-15، مذكرة منشورة.

وتمثل المخرجات الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام الذي يذهب إلى البيئة المحيطة، أو إلى نظم أخرى قد تكون منتجا نهائيا أو وسيطا أو معلومات، تستخدم في اتخاذ القرارات أو كبيانات لنظام معلومات آخر.

- ✓ **التغذية العكسية:** وتهدف إلى ضبط عمليات النظام لتكون المخرجات موافقة للأهداف، وتعمل على تقييم النتائج، وهي تعد أحد أهم الأنواع الرقابية للتأكد من السير الحسن للخطط الموضوعة، والتأكد من عدم وجود فرق أو تجاوز للإجراءات والسياسات.

ثالثا: نظم المعلومات المصرفية التي تخدم المستويات الإدارية

هناك ستة أنواع من نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة وهي نظم معالجة المعاملات، نظم المكتب، نظم العمل المعرفي، نظم المعلومات الإدارية، نظم دعم القرار، نظم معلومات الإدارة التنفيذية، وهذه النظم الستة تخدم أربع مستويات وهي الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، العاملون في مجال المعرفة، والإدارة التشغيلية أبرزها[1]:

- ✓ نظم معالجة المعاملات: تختص بتسجيل ومعالجة البيانات التي تنتج عن الأنشطة اليومية والأعمال الروتينية المتكررة مثل معاملات البيع، أوامر الشراء، تسجيل النفقات، وتستفيد الإدارة من نظم معالجة المعاملات عن طريق تنفيذها لهذه الأنشطة عبر المعالجة الإلكترونية والتسجيل الفوري للبيانات من خلال ما توفره من دعم للقرارات الهيكلية، كما تساعد هذه النظم في توثيق كل الأنشطة وعمليات المنظمة الداخلية والخارجية من خلال شبكات الحاسوب المرتبطة بالأنترنت، وبذلك يمكن القول أن هذه النظم تقوم بتمهيد الطريق لعمل الإدارات العليا والوسطى في المنظمة دون أن تكون لها صلة مباشرة بهذه الإدارات.
- ✓ نظم المكتب: وتشمل هذه النظم كماليات المكتب، والتقويم الإلكتروني، وفهارس البريد الإلكتروني، ونظم الجدولة، ونظم إدارة المهام، توفر هذه النظم خدمات الدعم الفني، تقوم على تقويم الحاسب الآلي للمديرين وغيرهم من ذوي المهن في المكتب لمساعدتهم في تنظيم أعمالهم، وتمكن برمجيات إدارة المكاتب من استخدام الحاسب بدلا من الأساليب اليدوية للتخطيط مثل التقويم الورقي، والفهارس والمذكرات، وهذا يعني مكتب بدون ورق.

[1] حسين ذيب، مرجع سابق، ص ص87-88.

- ✓ نظم العمل المعرفي: تعتبر المعرفة أساس الإبداع، والبعض يراها مصدر ثروة في الاقتصاديات الحديثة، وإدارة المعرفة هي محاولة تطوير المؤسسة لتكون قادرة على خلق، واكتساب، وتخزين ومشاركة واستخدام المعرفة بين أفراد المؤسسة .لذلك فإن نظم العمل المعرفي هي نظم مبنية على المعرفة، تدعم المنظمة بالابتكار وتوزيع المعرفة لمساعدة المدراء في اتخاذ القرارات، وتتعلق وظائفها بالمحطات الهندسية، ومعالجة البيانات، وتصوير الوثائق، والمفكرات اليومية الإلكترونية، التي تخدم مستوى العمل المعرفي وكذلك مستوى نظم المكتب.
- ✓ نظم دعم القرار: صممت نظم دعم القرار لحل المشكلات بمساعدة المدراء في فصل أماكن وأجزاء المشكلة ليتمكنوا من استخدام خبراتهم وحكمهم في حلها، من خلال مكوناتها الأساسية وهي(نظم إدارة البيانات، والنماذج، والمعرفة، ومواجهة المستخدمين)، ونظام دعم القرار هو نظام تكنولوجيا المعلومات متفاعل ومرن، مصمم لدعم عملية اتخاذ القرارات المعقدة، حيث يحسن من فعالية متخذ القرار بتزويده بالمساعدة التي ترفع من أفق بصيرته، وهذا الاتحاد بين معرفة متخذ القرار وتكنولوجيا المعلومات يعطي متخذ القرار القوة للاستجابة للتقلبات في الأسواق.
- ✓ نظم المعلومات الإدارية: يعتبر من أشهر أنظمة المعلومات، يعمل على تزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة لأداء وظائفها وعملياتها، يستخدم تكنولوجيا المعلومات من أجل التقاط، نقل وتحويل، واسترجاع ومعالجة، وعرض المعلومات والتي تدعم واحداً أو أكثر من أنظمة العمل، كما يزود المنظمة بتقارير متكررة أو معدة مسبقاً، وتتكون من مجموعة من الموارد المترابطة التي تعمل معاً بشكل متفاعل وتشمل الأجهزة والبرمجيات والموارد البشرية والبيانات والشبكات والاتصالات، ومن تطبيقاتها تحليل المبيعات، وتحليل التكاليف، والموازنة السنوية، والتي تخدم نظم دعم القرار.
- ✓ نظم معلومات الإدارة التنفيذية: هو نظام مبني على الحاسب الآلي، مصمم لمساندة المدراء في المستوى الاستراتيجي لتدعيم القرارات غير الهيكلية من خلال استخدام الحاسوب، وتعتمد هذه النظم على المعلومات.

رابعا: نظام المعلومات الائتماني

حاليا، يتطلب الاقتصاد القائم على الائتمان الوصول إلى معلومات كاملة ودقيقة وموثوق بها تتعلق بتاريخ الدفع للمقترضين، ومنه فنظام المعلومات الائتماني الفعال يمكن أن يشمل عدد من الوظائف، بما في ذلك جمع وتحليل وتوزيع المعلومات حول العملاء، والتعامل مع التزامات الائتمان الخاصة بهم. وقد أثبتت الدراسات أنه يمكن أن تكون أداة فعالة في تقييم المخاطر التي يواجهها الدائنين، وأيضا تجعل من الممكن التقييم تجريبيا، في شكل أدوات قياس الجدارة الائتمانية، ويمكن للدائنين تقييم أكثر لقدرة العملاء على التسديد، وبالتالي تعزيز تقديم الائتمان والتنمية الاقتصادية في البلدان التي تعمل فيها [1]، وهو الجهاز العصبي للبنوك، ليس فقط لتحقيق الترابط والاتصال الفعال بين أجهزة البحث والدراسة والتحليل واتخاذ القرار في العمليات الائتمانية المقدمة للبنك، بل أيضا للأهمية القصوى للمعلومات التي يتيحها هذا النظام لإدارة البنك ككل في موازنة قراراتهم والحفاظ على موارد البنك.

إنّ لنظم المعلومات الائتمانية مهام، ووظائف، وأنشطة لا تتعلق فقط بجمع المعلومات، أو بتحليلها، أو باستخراج المؤشرات منها، ولكنها تتسع وتتجاوز ذلك إلى نطاق المرشد لقرارات البنك والموجه لها، والمتصدي لأي انحراف يهدد مسيرته، وبالتالي فهي شديدة الأهمية بالنسبة لمتخذي القرار بالبنك.

ويعرف نظام المعلومات الائتماني بأنه ":ذلك النظام الفرعي بالبنك الذي تسند إليه عملية تحديد، وتجميع، وفرز وتصنيف، وتشغيل، وتحليل كافة البيانات التي تكون إدارة البنك بشكل عام أو نشاط الائتمان بشكل خاص في حاجة إليها، واستخلاص المعلومات الفعالة منها، وإرسالها إلى متخذ القرار بالشكل الذي يتفق مع احتياجاته وبالشمول، والنوعية المطلوبة، وبالتوقيت المناسب"، ولنظام المعلومات الائتماني أربعة مكونات رئيسة هي[2]:

- ✓ المدخلات: تأتي مدخلات نظام معلومات الائتماني من البيانات التي تتحصل عليها الدائرة الخاصة بالاستعلام البنكي، المرتبطة بإدارة الائتمان بصورة مباشرة من مصادر عديدة هي:

[1] **CREDIT INFORMATION SYSTEMS** ; sur le site: http://www.iadb.org/res/publications/pubfiles/pubs-804 ; consulteé le 31/03/2015 ; 21h42 .

[2] حسين ذيب، مرجع سابق، ص86-87.

- مصادر داخلية من البنك: يمكن إجمالها في حسابات العميل لدى البنك ووضعه المالي، طلبات العميل من البنك فيما يتعلق بتخفيض أسعار الفائدة أو تأخير السداد وغيرها، وكفاءة العميل في سداد التزاماته.
- مصادر خارجية عن البنك: تتسم هذه المصادر بدرجة من الحيادية والموضوعية وأهمها: (مركز المخاطر البنكية) البنك المركزي، السجل التجاري، والصحيفة العينية للعميل، الموردون وتجار الصنف، والبنوك الأخرى، ومكاتب الاستعلامات الخاصة، الصحف والجرائد الرسمية والنشرات التجارية.

بعد جمع البيانات تأتي عملية تقييمها للوقوف على مدى كفايتها، وجودتها، وصحتها، وصلاحياتها واكتمالها، ومناسبتها، وحداثتها، وتوافقها مع الغرض المطلوب من جمعها، ووفقاً لهذا التقييم يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بتخزينها وفقا للأسلوب المناسب، أو تحديثها وتحليلها، أو استكمالها، أو إدخالها لنظام التشغيل لاستخلاص المعلومات.

- ✓ العمليات: يتم بموجبها تشغيل البيانات الائتمانية من خلال فرزها، تصنيفها وترتيبها، ترميمها، تعبئتها وتسجيلها، تحليلها للوصول إلى المؤشرات التي تستنتج منها الاتجاهات العامة للبنك.
- ✓ المخرجات: مخرجات نظام المعلومات الائتماني توجه عادة لخدمة عناصر القرار الائتماني، حيث يتم توجيه المعلومات إلى متخذ القرار في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب، وبالجودة والدقة المناسبة.
- ✓ التغذية العكسية: يقوم متخذ القرار باتخاذ قراره بناء على المعلومات الموجهة إليه، وتظهر آثار ذلك في شكل نتائج، على ضوئها يتم تقييم نواحي القوة والضعف في نظام المعلومات الائتماني، ومن خلال هذا التقييم يتم الحصول على بيانات جديدة تفيد النظام، بل وتستخدم كمدخلات جديدة لهذا النظام.

خامسا: أهمية نظم المعلومات في البنوك والتحديات التي تواجهها

أ. أهمية النظام المعلوماتي المصرفي

نظم المعلومات ساعدت الأفراد والمنظمات وقدمت دعما كبيرا ومستمرا للمجتمع على طول الفترة الزمنية السابقة واللاحقة، للوصول إلى تحقيق أهدافهم، لكونها توفر الوسائل، والأدوات والتقنيات المساعدة في هذا المجال، لذلك فهي:[1]

- ✓ تعد موردا مهما لأي منظمة لتشكيل الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية من خلال أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها.
- ✓ استخدامها في استراتيجيات الأعمال لتحسين الوضع التنافسي للمنظمة.
- ✓ تعمل على تامين احتياجات الإدارة العليا بما تحتاجه من معلومات تساعدها في رسم سياساتها ومباشرة مهامها ومسؤولياتها.
- ✓ لها أهمية في توليد ونقل المعرفة، لاستجابتها لاحتياجات المستخدم وسهولة الوصول إلى بنية ومضامين محتوياتها، وتكامل أنظمتها وقدرتها على التوسع والتطور.
- ✓ تساعد أنظمة أتمتة المكاتب والتقنيات المستخدمة فيها في أعمال إدارات البنوك من خلال تخفيض حجم الجهاز الإداري ،واختصار النفقات (التكاليف) ولا يعد ذلك عيبا ، إذ يرى بعض الكتاب والباحثين وبخاصة الاقتصاديين أنّ تكنولوجيا المعلومات بدخولها المكاتب والمنظمات شجعت على زيادة البطالة، ولكن في الحقيقة إذا كان ذلك من جانب فإنها خلقت في الجانب الآخر مجالا واسعا من الأعمال والوظائف ومنها عمليات التطوير والصيانة والبرمجة وصناعة التكنولوجيا وهذه كلها بحاجة إلى أعداد كبيرة من الموارد البشرية والتي تعد بمثابة صناعة المستقبل[2].
- ✓ كما أن استخدام البنوك للنظم الحاسوبية في العمليات الإدارية التخفيف من الأعباء، وتخفيف المصاريف المالية على الموظفين، وتتغلب على العديد من السلبيات للعمل البشري

[1] علي شرار المطيري، مرجع سابق، ص17.

[2] حيدر شاكر ومحمود حسن، مرجع سابق، ص 308.

التي قد يتسبب بها الملل من العمل الروتيني، ولكن يعيب البعض على استخدام هذه النظم في المؤسسات الإدارية التخلي عن الأعمال الورقية. [1]

ب.التحديات التي تواجه نظم المعلومات الإدارية بالبنوك

نظم المعلومات الإدارية أداة حيوية للغاية لنمو وبقاء منظمات الأعمال في عالم اليوم. فالقطاع المصرفي يعتمد كليا عليها في إدارة المعلومات والبيانات الهامة، لكنها تواجه تحديات عديدة نذكر منها:[2]

- ✓ عدم دراسة وتقدير المخاطر وعوامل عدم التأكد في نظم التطوير.
- ✓ المناخ التنظيمي المصاحب لنظام المعلومات.
- ✓ تقدير فوائد وجدوى النظام.
- ✓ تغيير طرق وأساليب الإدارة رغم بناء نظم المعلومات الجديدة.
- ✓ تناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.
- ✓ تأثر الاحتياجات من المعلومات بالتغيرات البيئية.
- ✓ نقص العمالة الفنية المتخصصة والماهرة.
- ✓ التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي.

المطلب الثالث: إدارة المعرفة المصرفية

لقد أصبحت إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات من أهم الأنشطة لأي منظمة أعمال تريد الاستمرار والنجاح في الأسواق، وتسعى إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها التوصل إلى عنصر تفوق وإبداع يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لذلك يمكن القول بأن تدفق المعرفة يعد القلب النابض للقطاع البنكي والمالي بسبب ارتباط هذه القطاعات بالمعروفة المتخصصة في كل أبعادها وعناصرها ولطبيعة الصناعة البنكية، هنا تبرز أهمية الاستخدام السليم لتكنولوجيا المعلومات الحديثة

[1] **نظم المعلومات الإدارية**، مقال متاح على الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/ ;consulteé le 31/03/2015 ;16h54.

[2] دياب عابدين، **نظم المعلومات الإدارية**، ص15، مقال متاح على الموقع:
http://files.books.elebda3.net/elebda3.net-3200.ppt ; consulteé le 01/04/2015 ;15h18.

والمتطورة في إدارة المعرفة بما يسهم في تعزيز قدرات البنوك في استيعاب المستجدات التكنولوجية.

أولا: تحليل مفهوم إدارة المعرفة

إن المدخل المناسب لتحليل مفهوم إدارة المعرفة هو التمييز بين البيانات، المعلومات، والمعرفة. البيانات هي المعطيات البكر، الأرقام، الأحرف، أو الأشكال والصور التي تشكل المادة الأولية التي يجب أن تعالج كمدخلات لتحويلها إلى مخرجات أو معلومات. المعلومات هي نتاج معالجة البيانات أو هي البيانات بعد معالجتها لكنها ذات قيمة مضافة لتوفر خصائص الدقة والموثوقية والجودة. [1]

المدخل التكنولوجي لإدارة المعرفة يهتم ببناء وتطوير نظم إدارة المعرفة المستندة على تكنولوجيا المعلومات مثل نظم التنقيب عن البيانات، مستودعات البيانات، النظم الخبيرة، نظم المعالجة التحليلية الفورية، نظم المعلومات الذكية، نظم المعلومات المستندة على الويب وغيرها. في حين يهتم المدخل الثقافي بالأبعاد السلوكية أو الفكرية لإدارة المعرفة من خلال تناول حقول التعلم الجماعي، التعلم المتواصل، فإدارة المعرفة ليست وظيفة إدارية مستقلة أو عملية مستقلة عن بقية الأنشطة التنظيمية لأن إدارة المعرفة هي حزمة من الأنشطة والعمليات التنظيمية المتنوعة العابرة للمجالات التنظيمية التي تقوم بعملية تكوين المعرفة الجديدة بصورة مستمرة وإدارة التعاضد بين تكنولوجيا المعلومات وقدرة الابتكار الخلاقة للموارد البشرية الموجودة في المنظمة. [2]

نستطيع القول أنه من الصعب إيجاد مفهوم واحد لإدارة المعرفة، إلاّ أن الفكرة الجوهرية لإدارة المعرفة تتلخص بعمليات استقطاب المعرفة، تكوين المعرفة، المشاركة بالمعرفة، تخزين وتوزيع المعرفة وإدارة التعاضد الاستراتيجي بين رأس المال الفكري والتكنولوجيا المعلوماتية لهدف تحقيق ميزة التنافسية المؤكدة للمنظمة .أي أنّ إدارة المعرفة تهتم باستثمار الأصول

[1] غالب عوض الرفاعي وسعد غالب ياسين، **دور إدارة المعرفـــة في تقليل مخاطر الائتمان (دراسة ميدانية)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي السنوي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 26-27-28 افريل2004، ص9.

[2] مرجع نفسه، ص12.

المعرفية أو الرأس المال الفكري واكتشاف القيم المخفية وغير الملموسة الأصول الإنسانية والفكرية في المنظمة[1].

ثانيا: إدارة المعرفة في المصارف

كان من مظاهر انبثاق اقتصاد المعرفة الذي رافق ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقنيات الشبكات هو تحول المعرفة إلى عنصر أساسي من عناصر انتاج السلع والخدمات، بل أصبحت المعرفة العامل الحيوي للإنتاج. فالمعرفة هي المورد الاستراتيجي في منظمات اليوم والمستقبل، وصعود المعرفة وتعاظم أهميتها في عالم الأعمال ارتبط أيضاً بعوامل مهمة أخرى نذكر منها على سبيل المثال ظهور المنظمات المستندة على المعرفة وصناعات المعرفة، وفي المصارف تأخذ المعرفة التنظيمية الممزوجة مع الخبرات الميدانية المتراكمة بُعد الشكل والإطار، وبُعد المحتوى، وبالتالي يصبح دور إدارة المعرفة هو تطوير المحتوى والإطار وتشكيلهما في توليفة واحدة لتمكين إدارة المصرف والعاملين من إنجاز الأنشطة المصرفية المتخصصة من إدارة الأصول والخصوم.

ويقع في قلب هذه المهام المعقدة إدارة المخاطر من خلال إعداد محدِدات أو معاملات للأنشطة التي يقوم المصرف بتنفيذها، وينطبق هذا الأمر على كل أشكال المعاملات المصرفية وكل أنواع القرارات التي تتخذها الإدارات في المصرف وبصورة خاصة قرارات الائتمان، فعلى مستوى قرارات الائتمان تساهم إدارة المعرفة في تقليل مخاطر الائتمان من خلال عدة محاور نذكر منها ما يلي:

- ✓ المساعدة في فهم أعمال الزبائن.
- ✓ تقليص فجوة عدم التناظر بالمعلومات بين المصرف والمقترض.
- ✓ المعرفة الأفضل بالمقترض.
- ✓ تحليل المخاطر ودعم قرارات الائتمان.

كما تساعد إدارة المعرفة على وضع معايير متعددة المستويات تفيد في إدراك المخاطر بطريقة موضوعية بالإضافة إلى توظيف المعرفة التنظيمية والخبرات العملية والمهنية المتراكمة لدعم قرارات الائتمان في المصارف، فأهم قضية تتصدى لها إدارة المعرفة في المصارف هي

[1] وهيبة داسي، "**دور إدارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية** "، دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية، مجلة الباحث، العدد11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 169-171.

معالجة عدم تناظر المعلومات بين المصرف من جهة والمقترض من جهة أخرى، أي بين ما يعرفه المصرف عن المقترض وما يجب أن يقدم للمقترض من معلومات جوهرية عن حقائق وقواعد وشروط الاقتراض ومضامين هذه العملية التعاقدية والمالية التي تجمع العميل بالمصرف.

إنّ معرفة المصرف بالأعمال والمنافسين ومعرفة المصرف بالعميل يجب أن يقابله معرفة جيدة بالمصرف وبطبيعة ونوع الخدمات المصرفية المقدمة، ولهذا يقع على عاتق إدارة المعرفة وضع خطط عملية طموحة لسد الفجوة المعرفية في داخل المصرف والتي تظهر عندما يكون هناك حاجة لقرارات استراتيجية أو تغييرات تنظيمية كبيرة أو عندما لا تستطيع بعض الوحدات التنظيمية المتخصصة من المشاركة بالمعرفة أو عندما لا يستطيع المصرف من التعامل بمرونة مع التغيرات التنظيمية أو الاستجابة لتغيرات في البيئة التنافسية.

وفي كل هذه الحالات يحتاج المصرف إلى المعرفة وابتكار المعرفة الجديدة لتعزيز الجدارة الجوهرية للمديرين والعاملين من صناع المعرفة، فلم تعد قوة أي مصرف تقاس بحجم أصوله، أو بإجماليات نشاطه، ولكنها تقاس بما لديه من عقول مبدعة قادرة على التفكير والتطوير والابتكار وإدارة عمليات التغيير بنجاح، وفي الوقت ذاته قادرة وراغبة في صناعة المزايا التنافسية .فالبنوك القادرة على صنع المزايا التنافسية، هي وحدها القادرة على الاستمرار والبقاء في عالم المال، وهي بذلك في حاجة دائمة إلى العقول البشرية.العقول القادرة على أن تستوعب تجربة الماضي، وتحلل ظروف الحاضر، وتستشرف آفاق المستقبل. [1]

ثالثا: عوامل نجاح تكنولوجيا المعرفة

لكي تنجح إدارة المعرفة في عملياتها لابد من توفير البنية التحتية من تكنولوجيا المعلومات والمعرفة التي يمكن توظيفها لغايات التكامل بين إدارة المعرفة في الجانب الإنساني وإدارة المعرفة في الجانب التكنولوجي، ولعل أبرز ما تحرص عليه ما يلي:[2]

- ✓ توصيل المعرفة للشخص المناسب بالمكان المناسب والوقت المطلوب.

[1] مرجع نفسه ص ص 169-171.

[2] غسان عيسى العمري، "**دور الروافد الفكرية والجذور الإدارية لإدارة المعرفة في بناء تكنلوجيا المعرفة**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، ديسمبر 2009، جامعة عمان العربية، الأردن، ص 36.

- ✓ تقديم حلول إدارة المعرفة من خلال مناجم البيانات ومستودعاتها وخرائط المعرفة.
- ✓ التركيز على المعلومات المتعلقة بالمعرفة المطلوبة.
- ✓ بناء أجيال جديدة من القواعد المعتمدة على المعرفة.
- ✓ التركيز على برمجيات المجموعات.
- ✓ التركيز على الشبكات المعرفية للمنظمة الافتراضية وفرق العمل الافتراضية.
- ✓ توفير البنية التحتية من البرمجيات المطلوبة التي تسهل ثقافة التشارك في المعرفة وتعمل على تطوير المهارات المناسبة.

رابعا: إدارة المعرفة ومخاطر الائتمان

لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات في العقود الخمسة الأخيرة من التركيز على البيانات ومعالجتها إلكترونياً لإنتاج معلومات ذات قيمة مضافة لدعم أنشطة الإدارة، إلى التركيز على بناء نظم توفر التعاضد الضروري بين الذكاء الصناعي والمعرفة لإدارة عمليات استقطاب وتكوين المعرفة وتخزينها وتوزيعها والمشاركة في تطويرها أو ابتكارها.

أما في القرن الواحد والعشرين أصبح التحدي الأهم الذي يواجه منظمات الأعمال وبصورة خاصة المنظمات التي تستند على المعرفة، أو المنظمات التي تقوم بإنتاج أو تقديم منتجات أو خدمات ذات طبيعة معلوماتية ورقمية هو العمل من أجل إدارة المعرفة بهدف تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة.

ضمن هذا السياق اهتمت المصارف بتخطيط وتنفيذ مشروعات وبرامج إدارة المعرفة لتعزيز قدراتها التنافسية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والوصول إلى مستوى من الفعالية عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وبصورة خاصة قرارات الائتمان التي تتخذها إدارات المصارف.

وبسبب كون قرارات الائتمان المصرفي ترتبط بصورة جوهرية بموارد المعلومات ومعارف وخبرات المصرف (الصريحة والضمنية) الموجودة لدى المديرين والعاملين أولاً وفي نظم إدارة المعرفة ثانياً فقد حاول الباحثين التعرف على واقع مشروعات إدارة المعرفة ودورها في تقليل مخاطر الائتمان في المصارف. [1]

[1] غالب عوض الرفاعي وسعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص ص 17-18.

خامسا: تطور المخاطر المصرفية في إطار بيئة العمل الحديثة

من أهم التطورات في العقدين الماضيين هي الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية وظهور أدوات مادية جديدة من المشقات المالية حيث تنطوي كل تعامل فيها على مخاطر مرتفعة مقارنة بمزاياها، نذكر منها: [1]

- ✓ **الصيرفة الإلكترونية وتطورها:** يقصد بالصيرفة الإلكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديد (الأنترنت) سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية. لقد ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهوم وتعني مجموع الوسائل المعلوماتية والإلكترونية المستخدمة في التحويلات المصرفية بطريقة آلية .
- ✓ **العمليات خارج الميزانية:** تمثل العمليات خارج الميزانية مجموعة من الحسابات ملحقة بالميزانية باعتبارها لا تقيد في هذه الأخيرة غير الديون المثبتة والذمم، يجمع خارج الميزانية كل العمليات التي تحقيقها مؤجل في المستقبل وبذلك تمثل الخصوم المحتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤثر خارج إدارة البنك، فهي عمليات تنطوي على خطر كبير، تعتبر غاية العمليات المصرفية خارج الميزانية كأي عملية مصرفية أخرى هي تحقيق مردودية كبيرة وباعتبار أن عمليات الاستثمار مرتبطة بالمستقبل فهي تنتج عنها مخاطر، إذ أن الحصول على نتائج تفوت أو تقل عن ما كان متوقعا وهذا التباين يرجع إلى عدة عوامل منها التغيرات في مستويات الأسعار مما يؤثر على تقدير التكاليف والإيرادات.
- ✓ **المشتقات المالية ومخاطر التعامل بها:** ويعرفها بنك التسويات الدولية على أنها: عقود تتوقف قيمتها على أساس الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقضي أو تتطلب استثمار في هذه الأصول، وتعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس الأسعار أو الفوائد. تتضمن المشتقات المالية أربعة أنواع يمكن تعداد أهم وأكثرها انتشارا عقود الخيار، العقود الآجلة ، العقود المستقبلية، عمليات المقايضة، وتكمن خطورتها في عدم

[1] بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص112-115.

استلزامها دفع قيمة الاستثمار بالكامل في وقت إنشائه معتمدة في ذلك على فكرة الهامش، بمعنى استخدام عامل الدفع في النشاط الاستثماري أو توظيف مبلغ صغير لتحقيق استثمار ذو قيمة مرتفعة.

لذلك فإن مخاطر المشتقات المالية يمكن أن تكون في الشكل: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر التسوية، مخاطر تشغيلية، مخاطر قانونية، ونتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقود بسبب التوسع في عمليات المشتقات تعرضت الكثير من المؤسسات المصرفية لخسائر مالية معتبرة.

- ✓ **ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بتسيير البنوك** :تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن على العموم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية والمالية، وقد تفاقمت إثر ما أصبح يعرف بالتحرير المالي، وتبعا لهذا تحدث انعكاسات تبرز عبر سوء الإدارة البنكية ومن أهم أشكال التسيب سوء الإدارة الفنية الائتمانية وسيطرة اليأس والإحباط الإداري وإفشاء الأسرار البنكية.

المبحث الثالث: التطوير التنظيمي الإداري والتطور الالكتروني

أدى ظهور الحواسيب لاستخدام نظم المعلومات كأداة للأعمال على نطاق واسع، ويجري استخدام أجهزة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات بشكل كبير من قبل البنوك كلها تقريبا، مما ساعد على اكتساح الإلكترونيات مجال العمل المصرفي، سيتم توضيح ذلك في:

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

المطلب الثاني: التطوير التنظيمي الإداري والأعمال الإلكترونية

المطلب الثالث: الصيرفة الالكترونية كأحد تطبيقات التطور الإلكتروني

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

إنّ تطبيق قدرات أنظمة المعلومات والتكنولوجيات يبرز تحسن في العمليات التجارية، وواحدة من القطاعات الرئيسية لجني ثمار أجهزة الكمبيوتر وأنظمة المعلومات هي البنوك، وتتطلب المعلومات والثقة، والمصارف هي في أمس الحاجة للمعلومات، وهو ما يوفره النظام المحاسبي الالكتروني.

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاظم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الالكترونية ونظم الاتصالات، وعليه يعرف على أنه الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية.[1]

ومنه يمكن القول أنّ النظام المعلوماتي المحاسبي هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها العض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها[2].

ثانيا: الوظائف والاهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

أ. وظائف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

يقدم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وظائف عديدة ومهمة للمسؤولين نذكر منها ما يلي[3]:

- ✓ جمع البيانات وتسجيلها وترميزها وتصنيفها وفحصها والتأكد من دقتها واكتمالها وتحويل البيانات من وسيلة تخزين إلى وسيلة أخرى.

---

[1] علي شرار المطيري، مرجع سابق، ص19.

[2] قاسم إبراهيم وزياد يحيى، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003، ص42.

[3] حرية شعبان الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية**، (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص56.

- ✓ تشغيل البيانات من خلال عملية فرزها وإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها ثم تلخيص النتائج وجمعها.
- ✓ إدارة البيانات من خلال تخزينها وتحديثها وصيانتها واسترجاعها وقت الحاجة إليها.
- ✓ رقابة وحماية البيانات حتى لا يتم التلاعب بها أو اختراقها وتغييرها أو حذفها.
- ✓ إنتاج وتوصيل المعلومات وإعداد التقارير اللازمة وذلك من خلال عمليات تجميع واسترجاع ونقل المعلومات وتقريرها.

ب. أهداف نظام المعلومات المحاسبي

تظهر أهداف نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من خلال[1]:

- ✓ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية
- ✓ توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.
- ✓ تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.
- ✓ تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.
- ✓ تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه.

وبالتالي فإن تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحقيق الأمن لهذا النظام والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها.

ثالثا: خصائص وشروط نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني خصائص وشروط تميزه عن غيره من الأنظمة المعلوماتية الإلكترونية وهي:

[1]–مرجع نفسه، ص54، مذكرة منشورة.

أ. خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

يمكن عرض خصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني من خلال الآتي:[1]

- ✓ السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وبالسرعة المطلوبة.
- ✓ ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية(IFRS) مما يقلل احتمالات الخطأ والغش.
- ✓ إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقا للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للائتمان.
- ✓ أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.
- ✓ تصنيف المعلومات المحاسبية المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة.
- ✓ إعطاء نتائج أكثر دقة.

ب. الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- ✓ أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمنظمة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق اهداف الإدارة.
- ✓ أن يكون مصدر لتزويد الإدارة بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط.
- ✓ أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية.
- ✓ أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذي القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين المعلومات واسترجاعها بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة.
- ✓ تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية في السوق.

[1] علي شرار المطيري، مرجع سابق، ص22-23.

[2] مرجع نفسه، ص20.

رابعا: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وذلك نظرا لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونيا، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة، ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها .[1]

خامسا: أمن نظم المعلومات

عندما يتم ميكنة التطبيقات داخل المنشأة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن بياناتها ومعلوماتها وأساليب العمل بها تعتمد اعتمادا أساسيا على التأمين والسرية والقدرة على البقاء التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي يصبح أمن المعلومات والاتصالات أهم مشاغل جميع أفراد المنشأة من المستويات الاستراتيجية العليا وحتى المستويات التنفيذية، ويعرف أمن نظام المعلومات بأنه الإجراءات والوسائل التي تحقق التأمين والسرية للنظام ضد الإئتلام الغير المشروع، التعديل غير المشروع، تقييد المصادر، زرع البرامج الدخيلة.

عملية التأمين والسرية متكاملة وتشمل جميع عناصر نظم المعلومات بنفس الأهمية من حيث الخطأ أو الإهمال في تنفيذ تأمين عنصر سيؤدي إلى مخاطر تسريب المعلومات أو إتلافها، وبالتالي يفقد متخذي القرار الثقة في معلومات نظام المعلومات.[2]

---

[1] حرية شعبان الشريف، مرجع سابق، ص64.

[2] حسين مصطفى هلالي، **نظم المعلومات البنكية ودعم اتخاذ القرار**، ندوة الخدمات البنكية الالكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)، القاهرة، أيام 25-26-27-28-29نوفمبر 2007، ص 28.

المطلب الثاني: التطوير التنظيمي الإداري والأعمال الإلكترونية

إنّ استخدام الأعمال الإلكترونية في إدارة أعمال المنظمات وبالأخص البنوك التجارية، أصبحت عنصر مهم في نجاحها، مما يميزها عن باقي المنظمات الأخرى المنافسة وأهمها التحول من الأساليب التقليدية في الإدارة إلى الأساليب الالكترونية، ومن ثم تحقيق المكتسبات المطلوبة.

أولا: المفاهيم المعاصرة في التطوير التنظيمي الإداري

تدارس الباحثون التطوير التنظيمي باهتمام كبير، واستخدموا عناوين عديدة مرادفة للتطوير التنظيمي كعنوان التنمية الإدارية، والتحديث والتغيير...الخ، ونتيجة لذلك ظهرت تعاريف متعددة للتطوير التنظيمي عكس كل منها اهتمام الكاتب بالجانب الذي عليه.

ويعتبر التطوير التنظيمي امتداد للمدارس السلوكية التي دعمت المدارس الفكرية الحديثة التي ركزت بشكل رئيسي على الجانب الإنساني واعتبرته الأساس في العمليات الإنتاجية.

وهناك تعريفات متعددة للتطوير التنظيمي نذكر منها ما يلي:

- ✓ قد عرفه Wendell French بأنه مجهودات منظمة تهدف لتحسين قدرات التنظيم على اتخاذ القرارات وحل المشاكل وخلق علاقات متوازنة بينه وبين البيئة عن طريق استخدام العلوم السلوكية.
- ✓ وعرفه القريوتي على أنه عملية تغيير وتحويل إيجابية مخطط لها تتم على مستوى المنظمة، بحيث تتناول المجالات التنظيمية كالقيم والاتجاهات والهياكل التنظيمية، والنشاطات الإدارية والتكنولوجية والمناخ التنظيمي وغيرها.
- ✓ هو عملية مخططة للتغيير في ثقافة المنظمات من خلال الاستفادة من تكنولوجيا العلوم السلوكية ونظريتها.
- ✓ وعرفه اللوزي بأنه جهد مخطط على مستوى التنظيم ككل، تدعمه الإدارة العليا لزيادة فعالية التنظيم من خلال تدخلات مخططة في العمليات التي تجري في التنظيم مستخدمين في ذلك المعارف التي تقدمها العلوم السلوكية.

ومنه يمكن تعريف التطوير التنظيمي الإداري على أنه عملية تغيير وتحويل إيجابية مخطط لها، تتم على مستوى المنظمة بحيث تتناول المجالات التنظيمية كالقيم والاتجاهات والهياكل التنظيمية، والنشاطات الإدارية والتكنولوجية والمناخ التنظيمي وغيرها. [1]

ثانيا: الأعمال الإلكترونية

إنّ التقدم والتطور التكنولوجي الحديث قد ساعد كثير من منظمات الأعمال في تحقيق أهدافها وقدرتها على النمو والبقاء والازدهار، ولهذا فإن اهتمام الإدارات العليا فيها ينصب على تحقيق موقع متميز في ظل هذه التغيرات تستلزم بها مواكبة التطورات التكنولوجية وتوظيفها لصالح منظماتها ومن ثم تحقيق المكتسبات المطلوبة لنجاحها، والحصول على رضا الزبائن لزيادة حصتها في المشاركة بالأسواق العالمية والإقليمية والمحلية.

إنّ إدارة الأعمال الإلكترونية أصبحت الآن هي التوجه والمنطلق لمنظمات الأعمال الكبيرة من أجل استمراريتها وبقائها ونموها وتحقيقا للتطوير التنظيمي لضمان نجاحها، والتي رسّخت لهذه المنظمات أنماط واستراتيجيات وأهداف جديدة تستطيع من خلالها الدخول بقوة إلى كافة الأسواق العالمية المنتشرة في كافة أرجاء العالم، وبما يسهل معها الحصول على القبول والرضا العالمي سواء كان من الحكومات أو المؤسسات الوطنية والدولية التي تتسابق في كسب الاستفادة من هذه المنظمات الكبيرة وكذلك إشباع حاجات واتجاهات الزبائن، وبات مصطلح استخدام الأعمال الإلكترونية هو عنصر تميز المؤسسات والهيئات والدول، وفرض ذلك حاجة الدول العربية إلى الاستثمار في البشر أكثر منه في التكنولوجيا لاجتذاب مهارة جديدة وتحقيق عملية تطوير وتغيير ثقافي في تقديم الخدمات بالوسائل التكنولوجية الجديدة.

ويقصد بالتطوير التنظيمي وربطه بالأعمال الالكترونية هي المجهودات التي تهدف إلى إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة وفي الهياكل التنظيمية وتطوير العنصر البشري، واستخدام التقنيات الحديثة لتحسين أدائها وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

- ✓ إجراء الدراسات التنظيمية للجهاز وتحديث الأدلة التنظيمية.
- ✓ تبسيط إجراءات العمل وتصميم وتطوير النماذج المستخدمة وتحديد الأدلة الإجرائية.
- ✓ تقييم أداء العاملين.

[1] بلال خلف السكارنة، **التطوير التنظيمي والإداري**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 23.

- ✓ إنشاء نظم المعلومات.
- ✓ استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة في الجهاز.
- ✓ وضع الخطط والبرامج اللازمة لتأهيل وتدريب وتطوير العاملين بالجهاز.
- ✓ تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في الجهاز في كافة المجالات.

أ. مفهوم الأعمال الإلكترونية

الأعمال الإلكترونية لها مفهومان الأول واسع والثاني ضيق، أما المفهوم الواسع للأعمال الإلكترونية هو تقديم كافة الخدمات والمعاملات عبر وسائط إلكترونية سواء كانت عبر شبكة المعاملات الدولية (الأنترنت) أو غيرها.[1]

والمفهوم الضيق هو تقديم الخدمات عبر شبكة الأنترنت، حيث تشكل النسبة الأعظم من هذه الخدمات والمعاملات، وإن كنا نرى أنّ الأعمال الإلكترونية يمكن تعريفها بأنها قدرة الإدارات والقطاعات المختلفة على توفير وتقديم المعاملات والإجراءات بوسائل الكترونية.[2]
وجاء مصطلح الأعمال الإلكترونية بعد ظهور مصطلح التجارة الالكترونية E-Commerceمحاولة للتعبير عن نظم وأدوات وتطبيقات وأنشطة جديدة تتجاوز حدود التجارة الإلكترونية لتمتد إلى فضاء التكنولوجيا الرقمية لشبكات الأعمال والأنترنت، والتي هي عبارة عن عملية لتطبيق الأعمال الجوهرية وتنسيقها وغيرها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات وتقنيات الأنترنت، بل إنها مرحلة متقدمة في تطور المعرفة الإدارية وتقنياتها التطبيقية ومهارتها المهنية فإنها تقوم على إعطاء الفكر الإداري بمفاهيم وقضايا بالمعرفة الإلكترونية، تحفز المديرين للانتفاع من المنظومات الإلكترونية، وتقنياتها المتقدمة الحاسب، والأنترنت والمعلومات والارتقاء بمستويات صنع القرارات، ومن ثم تحقيق مستويات عالية في تنفيذ تلك القرارات، وكذلك فإن الأعمال الإلكترونية تمثل نقطة التقاء موارد نظم المعلومات وتقنيات شبكة الأنترنت والموقع الإلكتروني بما في ذلك القدرة على ربط نظم الأعمال الجوهرية مباشرة مع الأطراف المستفيدة.[3]

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 436-437.

[2] مرجع نفسه، ص 438.

[3] مرجع نفسه، ص 439.

فالإدارة الإلكترونية تتميز بتحسين مستوى أداء العملية الإدارية، وبالتالي تحسين مستوى أداء العمليات الأساسية لمنظمات الأعمال وصولا إلى نتائج وإنجازات فائقة الجودة فضلا عن حيوية التواصل مع البيئة. إذا فالإدارة الإلكترونية هي التي تمارس عناصرها الأربعة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وفقا لمتطلبات المواكبة والاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات بأقسامها الثلاثة:

- ✓ الحاسب الآلي: ممثلا للعقل بما يوفره من قواعد منطقية ميسرة لتوثيق البيانات والمعلومات وتداولها.
- ✓ نظم الاتصال (الشبكات): ممثلا لشبكة الأعصاب بما توفره من سرعة في نقل البيانات أو المعلومات بين صانعي القرارات ومنفذيها.
- ✓ المعلوماتية (البرمجيات): ممثلا للمعرفة المتجددة بما توفره من صيغ مبرمجة عالية المرونة لمعالجة البيانات وترجمتها إلى معلومات.

ومن هنا نجد أن معظم القيادات الإدارية تعيش هاجس الخوف من فكرة الأعمال الإلكترونية واستخدام المعلومات حيث يلازمها التوجس والقلق من احتمالات الفشل في تطبيقاتها.

ب. خصائص الأعمال الإلكترونية

يقصد بخصائص الأعمال الإلكترونية السمات المميزة لهذا النوع من الخدمات والتي تجعلها مختلفة عن الأعمال التقليدية وأبرز هذه الخصائص ما يلي: [1]

- ✓ تحسين أداء المنظمات من خلال تخفيض الإنفاق والتكاليف المباشرة حيث يمكن خفض تكلفة الخدمات المرتبطة بكافة أعمال المنظمة سواء في الأمور المالية والتسويق والموارد البشرية والمشتريات والمبيعات بصورة فعالة.
- ✓ تحقيق التنسيق بين المنظمات مع بعضها البعض حيث التشابك والاعتماد المتبادل في المعاملات يؤدي إلى قلة التعقيدات الإدارية التي تؤدي إلى بطء الإجراءات، ومن خلال الأنترنت يمكن إجراء التبادل المعلوماتي بين منظمات الأعمال في إطار من التأمين والسرية.
- ✓ الانفتاح على العالم الخارجي والتعرف على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وتبسيط الإجراءات في أقل وقت ممكن.

[1] مرجع نفسه، ص ص 441-442.

- ✓ خفض دورة الوقت المرتبطة بإنتاج وتوصيل الخدمات وذلك لطبيعتها الفورية.
- ✓ غياب المستندات الورقية للخدمات الإلكترونية حيث يتم ملئ نماذج الخدمة ودفع الرسوم واستلام الموافقات دون تبادل مستندات ورقية.

ثالثا: الأنترنت والأعمال الالكترونية

لقد أمكن إزالة حاجز المكان لأكثر من مائة دولة، واختفت المسافات التي تفصل بينها، واستطاعت العقول أن تدخل هذه الدول دون جواز سفر، كما أمكن إذابة حاجز الزمان والتنقل بين الدول في عدة ثوان والتحدث دون متاعب اختلاف اللغات، وأصبح العالم المترامي الأطراف قرية صغيرة نتيجة ثورة في عالم الكمبيوتر اسمها الأنترنت.

يتكون الأنترنت من عدة شبكات للمعلومات، ويقصد بشبكة المعلومات توصيل عدد كبير من أجهزة الكمبيوتر ببعضها بهدف تبادل المعلومات والشكل النهائي لها على هيئة شبكة ضخمة يمكن لأي عنصر فيها الاتصال بعنصر آخر عن طريق جهاز مضمن–جهاز لنقل إشارات رقمية على خطوط الاتصالات بين الكمبيوترات بتحويل الإشارات الرقمية للإعلام لإشارات يمكن نقلها على قنوات الاتصال والعكس –وأيضا خط الهاتف.

تتنوع خدمات شبكة الأنترنت بعد أن ربطت بين جميع القطاعات بدون التقيد بنوعية الحواسيب الآلية، وأصبحت تضم الشركات والهيئات الحكومية والمراكز البحثية والمنضمات العالمية، ويقف وراء سرعة انتشار الأنترنت تقدم الخدمات المتنوعة والعديدة، ومن أهم الخدمات التي تقدمها شبكة الأنترنت[1]:

- ✓ **البريد الإلكتروني:** يقوم بدور حيوي في الربط بين مستخدمي الشبكة العالمية في جميع المجالات ومختلف التخصصات، حيث يتيح للمستخدم الاتصال بأقرانه في أي مكان في زمن قياسي لا يتعدى بضع ثوان، ويمكن أن يتلقى الرد على خطابه في نفس الوقت في حالة وجود المتلقي أمام الجهاز يقرأ بريده الإلكتروني.
- ✓ **المؤتمر الإلكتروني:** هو الصورة الإلكترونية لعقد المؤتمر أو ما يسمى "حوارا تفاعليا" باستخدام الهاتف، فيمكن لأي مستخدم التحدث مع الآخرين باستخدام الشاشة ولوحة

[1] مرجع نفسه، ص 443.

المفاتيح، فنجد شاشة الكمبيوتر تنقسم إلى قسمين "علوي وسفلي"، وكل متحدث يكتب ما يريد في القسم الخاص به.

- ✓ **تبادل الملفات:** تعتبر من أهم الخدمات المطلوبة والمميزة لشبكة المعلومات العالمية، وهي تتيح الفرصة للمستخدمين لتبادل البيانات والمعلومات في صورة ملفات يتم نسخها بأجهزة الكومبيوترات المختلفة داخل شبكة الأنترنت.
- ✓ **الاستخدام عن بعد:** تعد هذه الخدمة من أكثر الخدمات المطلوبة على شبكة الأنترنت، إذ أنها تمكن المستخدم في أي مكان وعلى مسافة آلاف الكيلومترات من استخدام الكمبيوترات الموجودة مثلا في الولايات المتحدة أو أوروبا، وكأنما يجلس المستخدم في نفس الغرفة وأمام نفس الأجهزة التي يستقي منها المعلومات.
- ✓ **الموقع الإلكتروني:** إنّ أهمية وجود موقع إلكتروني هو إرشاد المنظمات والشركات إلى كيفية تقديم كافة الخدمات اللازمة للزبائن والمتعلقة بمنتجاتها بسرعة وسهولة، وكذلك كيفية التعامل مع رسائل البريد الإلكتروني ذات الطابع الرسمي وليس الرسائل الشخصية، ووضع القواعد والمعايير اللازمة لتخزين وحفظ واسترجاع وتقييم الرسائل، ولكي يتم هذا داخل المنظمة لابد من وجود شبكة داخلية، يتم نقل الرسائل خلالها وتخزينها واسترجاعها عبر مزود أو خادم الشبكة المحلية.

رابعا: مشاكل ومعوقات تطبيق الأعمال الإلكترونية

بالرغم من وجود مزايا عديدة للأعمال الإلكترونية إلا أنه يوجد هنالك عدد من المعوقات والتي تحول دون الاستفادة منه بالشكل الكامل ومنها[1]:

- ✓ المخاطر التي يتعرض لها الموقع على الأنترنت مثل تعرض البيانات للتخريب والتدخل والتحويل أو استبدال البيانات.
- ✓ مخاطر إنشاء المعلومات الخاصة بطالب الخدمة عند إجراء تعامل عبر شبكة المعلومات الدولية.
- ✓ السطو على المعلومات الخاصة بطالب الخدمة مثل إمكانية الاستيلاء على أمواله عن طريق بطاقة الائتمان الخاصة به.

[1] مرجع نفسه، ص ص 444-456.

- ✓ غياب المستندات الورقية في بعض الخدمات المقدمة إلكترونيا مما يثير مشكلة إثبات التعاملات والعقود وتوثيق الحقوق والالتزامات وإثبات صحة التوقيعات والحفاظ على الملكية الفكرية.
- ✓ مشكلات الفقر المعلوماتي والمعرفي بلغات مختلفة، مما يثير صعوبة التعامل مع الوسيط الإلكتروني.
- ✓ ارتفاع معدلات التغيير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بصورة مخيفة في الوقت الذي يبحث فيه الأفراد عن استقرار نسبي.
- ✓ مشاكل التعاملات الضريبية والجمركية وسهولة التهرب من دفع الضرائب المباشرة والرسوم مثل ضريبة المبيعات، لأن دفع الضرائب يقترن بالحدود الجغرافية للدولة والاعمال الالكترونية لها طابع عالمي.

المطلب الثالث: الصيرفة الالكترونية كأحد تطبيقات التطور الإلكتروني

في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم العولمة على الخط، ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية.

أولا: ظهور البنوك الإلكترونية

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى

"البنوك الافتراضية "والتي تعتمد على شبكة الأنترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهي ما تسمى "Internet Banks " لتضيف أبعاداً غير مسبوقة للعمل المصرفي.

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية Electronic Banking أو بنوك الأنترنت Banking Internet كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد Remote Electronic Banking أو البنك المنزلي Home Banking أو البنك على الخط Online Banking أو الخدمات المالية الذاتية Self – Service Banking ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك.[1]

لذا فقد بات لزاماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة.

ثانيا: مفهوم البنوك الإلكترونية

تشهد دول العالم المتقدم ثورة متتابعة في العمل المصرفي، إذ تم الانتقال من (المصارف التقليدية) التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات تتبادل فيها المستندات والنقود المعدنية والورقية، إلى (المصارف الافتراضية) التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية وظهرت أنواع جديدة من النقود هي النقود الالكترونية، وقد تم إضافة أبعاد جديدة للعمل المصرفي، مثل العمل على مدار (24) ساعة يوميا و(7) أيام في الأسبوع وبدون توقف، والامتداد إلى كل مكان وبدون تكلفة كبيرة، وبدون الحاجة إلى الانتقال إلى العميل أو انتقال العميل إلى البنك عبر أنظمة الاتصال فائقة الكثافة، وتخطي كافة الحواجز والقيود المكانية والإدارية، وقد ساعد ذلك التطور الهائل الذي حدث في شبكة المعلومات الدولية "الأنترنت" التي تعتبر الركيزة الإلكترونية الأكثر تفضيلا لدى الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية، والعملاء حول العالم،

[1] **البنوك الالكترونية**، مقال متاح على الموقع:
http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm ;consulteé le 02/04/2015 ;21h20.

ويرى اليابانيون أنّ هذه النوعية الجيدة من البنوك ماهي إلا تكملة لخدمات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، بينما يرى الأمريكيون والأوروبيون أنها وسيلة لتقديم كافة الخدمات المصرفية بتكلفة أقل، ومرونة عالية جدا ،إذ تقدم الخدمات في أي وقت وأي مكان، وسوف يتزايد الاعتماد عليها، ومن المتوقع أن تكون منافسا قويا للخدمات المقدمة بواسطة الفروع التقليدية بما فيها الصراف الآلي .

في هذا الإطار يمكن تعريف البنوك الإلكترونية على أنها: تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق [1].

وعليه ووفقا لما تقدم فإنّ البنك الإلكتروني يشير إلى النظام الذي يتيح للعملاء الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص أو أي وسيلة أخرى.

والشكل التالي يوضح تقنية المعاملات المصرفية الإلكترونية عن طريق قنوات إلكترونية مختلفة.

[1] ناظم محمد نوري وعبد الفتاح زهير، مرجع سابق، ص ص27-29.

شكل رقم (3): المعاملات المصرفية الالكترونية

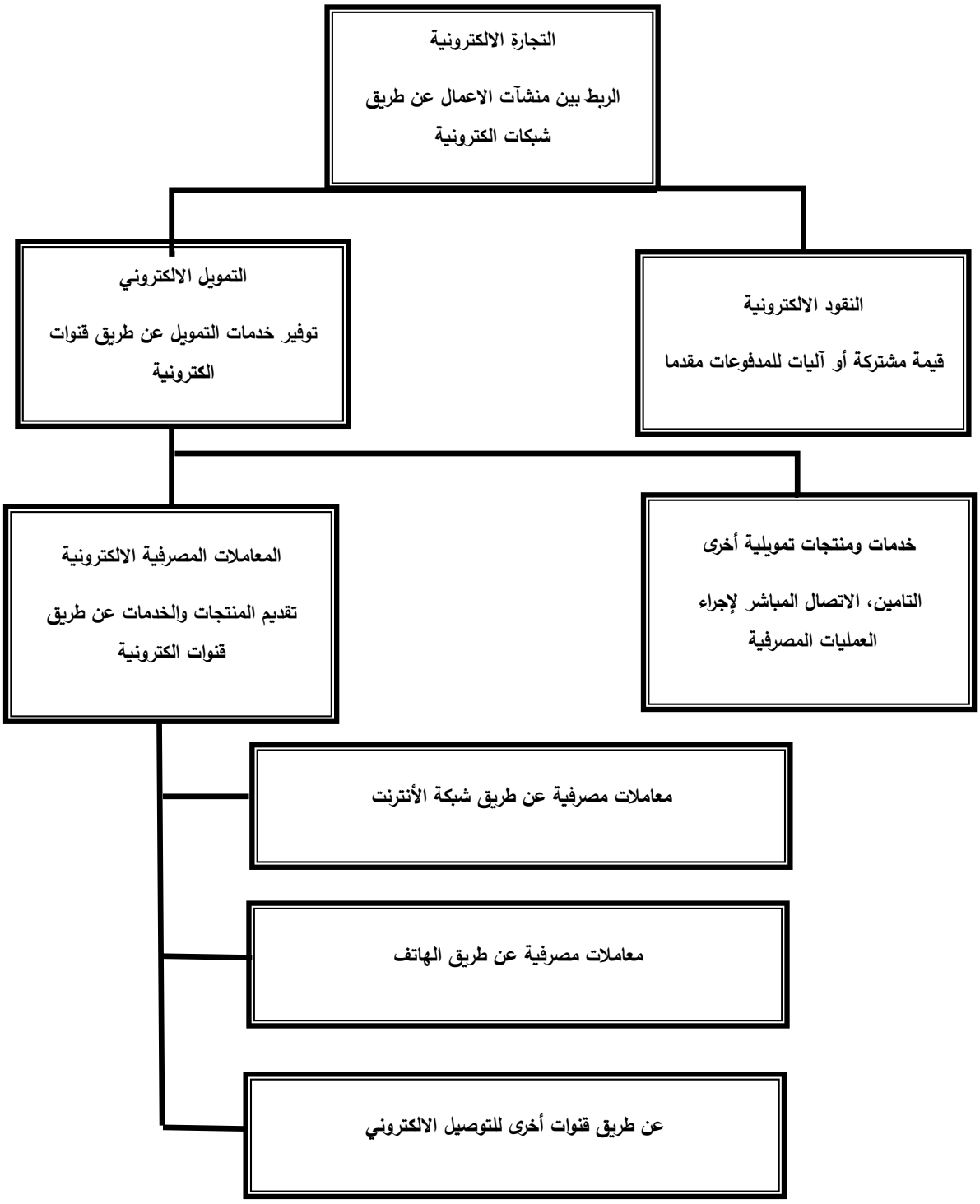

المصدر: بن عياد محمد سمير وسماحي أحمد، **التكنلوجيا البنكية الالكترونية**، (ضرورة ام حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية)، مقال متاح بتاريخ 2015/04/08 على الموقع:

Created by Neevia Personal Converter trial version http://www.neevia.com

ثالثا: مزايا الصيرفة الالكترونية

هناك عدة مزايا للصيرفة الإلكترونية وأهمها[1]:

- ✓ مزايا الصيرفة الإلكترونية للعملاء: إنّ مزايا وفوائد كثيرة وعديدة للعملاء نذكر أهمها: منح للعملاء قدرة أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملاءمةً لهم وهذه الميزة التي توفرها الأنترنت تعتبر نقلة نوعية في علاقة البنوك مع عملائها أي إذا كانت الخدمة المطلوبة غير متوفرة لدى البنك المختار أو أن سعرها غير تنافسي فإن العميل سيتحول بسهولة إلى بنك آخر له موقع على الأنترنت، وتقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع بما فيها العطل والأعياد، ودعم الالتزام بمواعيد عمل البنك الرسمية، تمكين العميل من الاطلاع على الحساب إضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مواعيد استحقاق أقساط القروض، سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.
- ✓ مزايا الصيرفة الإلكترونية للبنوك: وتعتبر البنوك الأكثر استفادة من مزايا البنوك الإلكترونية ومن أهمها:

- إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها عن عملائها وتحليلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.
- زيادة المنافسة بين البنوك ويسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة ومن ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي.
- إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، وجذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى.
- تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لأنها معاملات العملاء الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة التي تقوي الميزة الاستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي.

[1] معطي الله خير الدين وبوقموم محمد، **المعلوماتية والجهاز البنكي**، (حتمية تطوير الخدمات المصرفية)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004، ص ص197-198.

- الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته فاتصال الزبون ببنكه عبر الأنترنت يزيد جودته وسرعته من تميز البنكي الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.
- مزايا الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد الوطني: ومن مزايا الصيرفة على الاقتصاد الوطني عديدة من أهمها: زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية ومن ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني، نستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الأنترنت في التعامل المصرفي معها تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الأنترنت، هذه الرسوم سوف تعيد دورتها في اقتصاد البلد وتعيينه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدماتها في هذا المجال، فالمعدلات المصرفية عبر الأنترنت تزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك، والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام.

ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد فتحت فرص جديدة للبنوك من خلال الودائع و معاملات الائتمان، وإمكانية تقديم منتجات وخدمات جديدة، وتحسين الوضع التنافسي، والحد من التكاليف .. الخ، بطبيعة الحال، عندما يقدم المصرف الخدمات المصرفية الإلكترونية فإنه يواجه المخاطر –التشغيلية والسمعة والقانونية و مخاطر العمليات الدولية –ومنه فالمصرف الحديث ; يوميا يتعرض للمخاطر القائمة والجديدة، لذلك يجب على إدارة البنك تحديد المخاطر، وتقييم، السيطرة والتمويل. فإدارة المخاطر هي عملية إدارة المشاريع التي تتم بشكل مستمر، من خلال الرصد والتقييم.[1]

[1] Tijana Radojevic& Dalibor Radovanovic ; **MANAGING RISKS OF ELECTRONIC BANKING** ; INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE ; 19 – 20 November 2010,P107.

خلاصة

بعد ما استعرضنا التغيرات الأساسية التي يشهدها العالم في هذا الفصل، بدراسة مختلف جوانبها والعلاقات فيما بينها باعتبارها تمثل القاعدة الأساسية لإدراك المفهوم العام للعولمة وتداعياتها وما أفرزته من الثورة التكنولوجية والإلكترونيات الحديثة، حيث تمثل المعلومات الهدف من تفاعل كل العناصر في نظام المعلومات، والأساس الذي يدفع المصارف إلى تحقيق مزايا اقتصادية بكل أنواعها. حيث ركزنا على كل ما يتعلق بالبيانات والمعلومات من تعاريف، ومفاهيم وخصائص، ودورها في عملية اتخاذ القرار.

كما تطرقنا للنظام المعلوماتي وخصائصه باعتباره الوحدة الأساسية للأعمال الإدارية التي تتفاعل لتحقيق الهدف العام للبنك، ودراسة إدارة المعرفة كملجأ لمختلف التنظيمات الإدارية. وأخيراً تطرقنا إلى التطوير التنظيمي الإداري فعالجنا كل ما يرتبط به من تعاريف وظائف ودور تكنولوجيا المعلومات في تطويره، باعتباره طريقة منظمة لتجهيز معلومات عن ماضي، حاضر ومستقبل العمليات الداخلية للمنظمة واستكشاف المتغيرات الخارجية للبيئة، بغرض تحقيق هدفه العام وهو قيامه بوظيفته الرئيسية المتمثلة في عصرنة الإدارة المصرفية.

حتى تصل البنوك إلى تحقيق أهدافها، ينبغي عليها اعتماد أنسب الأساليب وأحدثها للرفع من فعالية نظم معلوماتها لإنتاج معلومات تتوفر فيها مقاييس الجودة والدقة والموثوقية، تمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي لعملائها من عدمه، وإدارة المخاطر المتعلقة بذلك والذي ستتم مناقشته ومحاولة الإلمام به في الفصل الموالي بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر الائتمانية

المصرفية

تمهيد

أخذت إدارة المخاطر المصرفية كموضوع من الموضوعات المهمة تستحوذ على اهتمامات الباحثين والمصرفيين وتشغلهم لاسيما في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية ، التي حصلت في كثير من دول العالم وأخيرا الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أين أظهرت هشاشة المركز المالي للعديد من البنوك، وهو ما أسفر عن إصدار اتفاقية بازل الثالثة، والتي تم تطبيقها بوتيرة متصاعدة إبتداءً من سنة 2013، وقد جاءت تعديلا لاتفاقية بازل الأولى والثانية لوقاية القطاع المصرفي الحساس من الهزات والأزمات، حيث اتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وتعتبر مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر و إلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل لأهم العناصر المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات بازل، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: البيئة المصرفية وتطور المخاطر

المبحث الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية وإدارتها

المبحث الأول: البيئة المصرفية وتطور المخاطر

لقد كان لزاما على الفكر المصرفي أن يتطور ليتواكب مع المستجدات الحديثة في مجال الثورة التكنولوجية والعولمة المصرفية، لذا فقد كان من الضروري الالتفات إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف وكيفية إدارتها، وباعتبار أن البنوك تلعب دورا رئيسيا في التطور الاقتصادي للبلد كممول أساسي له، وهي تقوم أساسا على الائتمان، سنحاول توضيح ذلك من خلال المطلبين:

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي

المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية

ولدت موجات التغيير الكثير من المخاطر، ازدادت بسبب المنافسة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء الحواجز القديمة، والاهتمام بالمخاطر المصرفية وقياسها وإدارتها يتنامى حاليا من قبل لجنة بازل والسلطات الرقابية، بغرض التخفيف منها وضمان استقرار الجهاز المصرفي.

أولا: خلفية عن أنشطة المصارف

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والافصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

ففي عالم المصارف تؤثر مخاطر عديدة على الربحية، وتثير هذه المصادر المتعددة للمخاطر قضايا متصلة بالتعريف، ففي مجال أصبحت فيه الإدارة الكمية للمخاطر وظيفة مصرفية رئيسية، ويجب تعريف وتحديد الأنواع المختلفة للمخاطر بعناية ودقة، وتوفر مثل

هذه التعريفات أساسا أوليا لقياس المخاطر وتنفيذ إدارة المخاطر، وبناء عليه اكتسبت تعريفات المخاطرة الدقة بمرور الوقت وساعد في ذلك اللوائح والقواعد التنظيمية التي حددت المبادئ والقواعد الأساسية الواجب تطبيقها على مختلف المخاطر.

ثانيا: نشأة وتطور المخاطر المصرفية

لقد ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينيات، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية التجارية تقوم أساسا بتجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها وحدّت من مخاطرها أيضا، وكان هناك حوافز منخفضة للتغيير والمنافسة. [1]

أما في فترة الثمانينيات، فكانت هناك موجات من التغيير الجذري في الصناعة، ومن بين القوى الدافعة الرئيسية كان هناك ثلاثة عوامل معوقة لتلك التغييرات وهي:

- ✓ الدور المتضخم للأسواق المالية
- ✓ التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية
- ✓ ازدياد المنافسة

لقد وسع التحرير بشكل جذري من مجموعة المنتجات والخدمات المطروحة بواسطة البنوك، ونوعت معظم المؤسسات الائتمانية عملياتها بعيدا عن أعمالها الأصلية، وتم ابتكار منتجات جديدة باستمرار، خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية مثل المشتقات وعقود المستقبليات، وقد نشط البحث الجدي عن فرص استثمارية ومنتجات سوقية جديدة من نمو مجالات أخرى غير الوساطة، وتطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات والتوريق وبطاقات الائتمان والمشتقات والبنود خارج الميزانية العمومية بمعدل سريع، ودخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة ودخل لاعبون جدد –مثل المؤسسات التجارية –في مجال الأعمال المصرفية التجارية، وتناقصت الحصة

[1] طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، (أفراد –إدارات–شركات–بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 194.

السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة .[1]

لقد ولدت موجات التغيير هذه المخاطر، وازدادت المخاطر بسبب المنافسة الجديدة وابتكار المنتجات والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية، وقد كان ذلك تغييرا جذريا وكليا في الصناعة المصرفية، ولكن هذه العملية تم إجراؤها على نحو منظم وخطوة خطوة، وليس مستغربا أن إدارة المخاطر برزت بقوة شديدة وقت حدوث تلك الموجات من التحول.

ثالثا: الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية

تعرف المخاطر عادة بأنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية، ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق[2]، فالقطاع المصرفي يواجه العديد من المخاطر، لعل من أهمها:

✓ المخاطر الائتمانية Credit Risk

إن الاستخدام الأساسي للأموال في البنوك التجارية هو الإقراض، وتحقق القروض أكبر قدر من العوائد، ولكنها تتحمل في نفس الوقت بأكبر خطر من مخاطر الائتمان، والتي تنتج من احتمال عجز المقترض عن السداد، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة وظروف التشغيل في المنشآت المقترضة تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين ويكون من الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كما أن القدرة على سداد القروض تنهار عادة لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل[3].

---

[1] نفس المرجع، ص195.

[2] نفس المرجع، ص196.

[3] عاطف عبد الرحيم، **تنظيم وإدارة البنوك**، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 216.

✓ مخاطر السيولة Liquidity Risk

مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة الصعوبة التي تواجه البنوك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة، سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض أو الودائع الجديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو السحب من الودائع ولا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول إلى نقدية بأقل خسارة من ناحية هبوط السعر [1].

✓ مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

يقوم التحليل التقليدي بمقارنة حساسية إيراد الفوائد للتغييرات التي تطرأ على عوائد الأصول مع حساسية مصروفات الفوائد للتغيرات التي تطرأ على تكلفة الفوائد المتعلقة بالخصوم، والهدف من ذلك هو تحديد مدى تغاير دخل الفائدة مع التحركات التي تطرأ على أسعار الفائدة السوقية.

وتشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية[2].

✓ مخاطر التشغيل Operational Risk

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، وذلك نتيجة ضعف الرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وكذلك السرقات والاختلاسات التي قد تتم بواسطة بعض موظفي البنك أو عملائه، كما ترتبط مخاطر التشغيل بأعباء وعدد الأقسام والفروع وحجم العمالة والتقنية المستخدمة[3].

✓ مخاطر رأس المال أو الوفاء بالالتزامات Capital or Solvency Risk

ترتبط كفاية رأس المال في البنك بمدى المخاطر التي يواجهها، فالبنوك التي تتحمل مخاطر كبيرة من المتوقع أن تزيد من رأسمالها، ووفقا لاتفاقية بازل يتم الربط بين مستوى رأس المال

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص ص 216-217.

[3] نفس المرجع، ص217.

المطلوب والأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان، وتتحدد تلك الأوزان حسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها الأصل[1].

✓ مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

وهي تلك التي تنشأ عن التحركات غير المواتية لأسعار الصرف، و تنشأ أساسا عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، و قد تنشأ عن العمليات الفورية Spot Transaction أو عن العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية، وعادة يتم قياس هذه المخاطر بحجم مراكز العملات المفتوحة لكل عملة على حدة إلى القاعدة الرأسمالية للبنك Capital Base ، ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة [2].

✓ المخاطرة التكنولوجية Technological Risk

طالما أنّ الصناعة المصرفية تتميز بالتطور والإبداع المستمر، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، فإن تقديم الخدمات والأنشطة المصرفية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر المصرفيين كي يستطيعوا أن يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة مصارفهم المختلفة، وعلى الرغم من أن لها مزايا متعددة سواء للمصرف أم للعميل إلا أنه في الوقت نفسه هناك مخاطر جسيمة تلازمها، لذلك فإن اتفاقية بازل II أصدرت لائحة مساندة تتعلق بمخاطرة هذه الأنشطة[3].

رابعا: إدارة المخاطر المصرفية

إنّ إدارة المخاطر مدخل علمي يوضح مشكلة التعامل مع المخاطر التي تواجهها الأفراد والمنظمات، ومنشأ إدارة المخاطر، إدارة تأمين الشركات، ومحورها هو إمكانية تعرض

[1] نفس المرجع، ص ص 218-219.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، (منهج علمي وتطبيق عملي)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص117-118.

[3] صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 77.

أصول ودخل المنظمة لخسائر عارضة، ويوجد لدى كثير من منشآت الأعمال أفراد مدربون متخصصون في التعامل مع المخاطرة البحتة[1].

وباعتبار أن إدارة المخاطر تتسم بالحداثة نسبيا، فقد تم تعريفها بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا: إن إدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطرة البحتة، ورغم أن من شأن هاته النقطة أن تساعدنا على فهم ماهية إدارة المخاطر، إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم، ويمكن تقديم التعريف التالي لإدارة المخاطر[2]:

"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى "

وتتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي[3]:

- ✓ تزود البنوك بنظرة أفضل عن المستقبل، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنه بدونها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة المخاطرة العائد الخاصة بذلك.
- ✓ إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء وهذا هو سبب ارتباط إدارة المخاطر الوثيق بقرارات التسعير.
- ✓ تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن يتم اتخاذ القرارات، لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار، فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعدها.

---

[1] طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 45.

[2] مرجع نفسه، ص ص 50-51.

[3] منال منصور، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية والقطرية والإقليمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

- ✓ إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، حيث أن أي خسارة غير متوقعة تم تقويمها على مستوى المحفظة يجب أن تغطى بواسطة رأس المال، مع العلم أن لهذه التغطية تكلفة.
- ✓ وقد أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي وازدياد المنافسة إلى تعرض المصارف لمخاطر وتحديات جديدة، وقد عمدت كثير من المصارف إلى إحداث إدارة متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي على مستوى الإدارة الوسطى، تعنى بالمخاطر وتقوم بمتابعتها، ويتم الرجوع إليها في كل عملية أو قرار ينطوي على مخاطر مصرفية.

الشكل (1) يوضح موقع إدارة المخاطر وأهميتها بالنسبة لبقية الإدارات في المصرف، بالإضافة إلى الأقسام التي تتضمنها إدارة المخاطر:

شكل رقم (4): أقسام إدارة المخاطر المصرفية

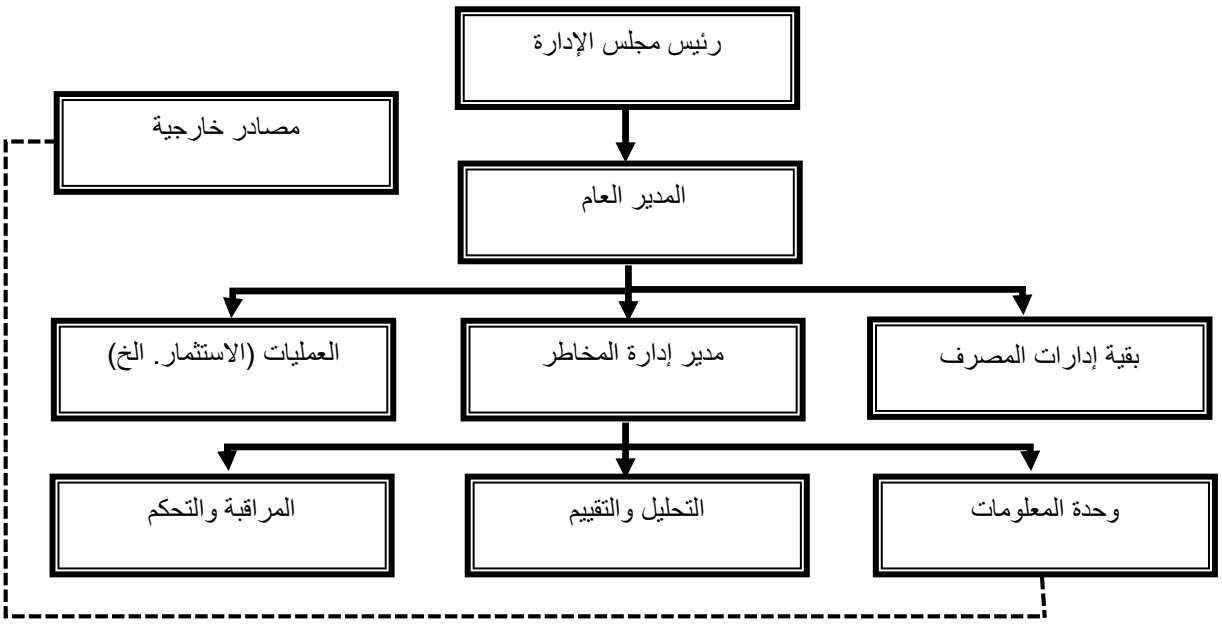

Source :http://www.bankofsoudan.org/arabic/circulars/makhatir/2005/tanmia2005; page consulteé le:25/02/2015

تشمل إدارة المخاطر الأقسام التالية[1]:

- ✓ قسم البيانات والمعلومات: يقوم القسم بتجميع وتوفير كافة البيانات والمعلومات التاريخية والحالية المتعلقة بأنشطة المصرف وعن بيئة العمل الداخلية والخارجية، ومن ثم تزويد كافة الإدارات في المصرف بما تحتاجه من معلومات وبيانات.
- ✓ قسم تحليل وتقييم المخاطر: يقوم القسم بالحصول على المعلومات المختلفة من قسم المعلومات، ثم تحليلها لتحديد نوع المخاطر، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك المركزي فيما يخص قياس المخاطر وطرق تقييمها، ثم رفع التقارير الدورية لنتائج التحليل والتقييم.
- ✓ قسم المراقبة والتحكم: يقوم القسم بوضع نظام للتقارير الداخلية، ومراقبة مخاطر التمويل ومخاطر العملات والسوق والتأكد من وجود معايير لإدارات المصرف المختلفة ومدى التزام الإدارات بتلك المعايير والأسس والضوابط وسياسات ولوائح البنك المركزي.

خامسا: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية

ظهرت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basle Committee on Banking Supervision، كتنظيم غير رسمي تم التفاهم عليه بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية في إطار (بنك التسويات الدولية Bank of International Settlements)، بهدف تنسيق شروط العمل المصرفي بين هذه الدول، ولتحقيق هذه الغاية قرر محافظو البنوك المركزية لهذه الدول في عام 1974 إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهكذا ظهرت هذه اللجنة من دون أن تكون وليدة اتفاق أو معاهدة دولية وقد أخذت اسمها من مدينة (بازل) السويسرية مقر أعمالها.

[1] سالم كاسر ناصر، **التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة**، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009، ص ص 84-85، مذكرة غير منشورة.

ويعد موضوع كفاية رأسمال المصرف واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، وتتطلب معايير لجنة بازل من المصارف تغييرا أساسيا في استراتيجيتها المصرفية وفي استراتيجية إدارة المخاطر.

المضامين الرئيسة لاتفاقية بازل I [1]:

- ✓ **التركيز على مخاطرة الائتمان:** إذ ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدِّها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى مثل (مخاطرة سعر الفائدة).
- ✓ تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها إذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.
- ✓ تقسيم دول العالم على مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.
- ✓ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجود بأوزان مخاطرة تتراوح بين 0%-100%، وأن إعطاء وزن مخاطرة لموجود ما لا يعني أنه موجود مشكوك في تحصيله بدرجة المخاطرة نفسها بعد تكوين المخصصات اللازمة.
- ✓ مكونات رأس المال المصرفي وفق متطلبات توصيات لجنة بازل إذ قسمت رأس المال على شريحتين، الأولى تتكون من رأس المال الاساسCore Capital ، والثانية تتكون من رأس المال المساند Supplementary Capital.
- ✓ مما تقدم يتبن لنا أن الاتفاقية ركزت على وضع حد أدنى لمتطلبات كفاية رأس المال التي ينبغي أن تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف بالتركيز على أنواع محددة كانت هي المهيمنة في البيئة المصرفية.

وفي شباط عام 1995 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الاقتراحات الرقابية لتطبيق معايير رأس المال، وقد اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لقياس

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص ص 80-81.

المخاطر وقد تم الإشارة إلى ما يسمى بمقياس القيمة عند المخاطرة Value at Risk، كأحد المقاييس الإحصائية لقياس المخاطر المصرفية.

الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل II [1]:

إنّ التعديلات التي تم إجراؤها سنة 1995 قد ساعدت في تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، ودعم المساواة التنافسية بين المصارف، وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل II ، التي سعت إلى وضع إطار جديد ومتكامل لكفاية رأس المال يعمل على تحقيق الأهداف الرقابية والإشرافية التالية:

- ✓ الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي.
- ✓ الاستمرار في دعم العدالة التنافسية بين المصارف.
- ✓ إيجاد وسيلة وأدوات شاملة للتعامل مع المخاطر.
- ✓ التركيز على المصارف النشطة والفاعلة عالميا.

كما أنّ الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية يشكل ركنا أساسيا يتوافق مع التطورات في مجالات الهندسة المالية Financial Engineering الحاصلة حاليا في الصناعة المصرفية المتطورة.

وقد ارتكز الإطار الجديد لاتفاقية بازل II على ثلاث دعائم أساسية لغرض تحقيق كفاءة وفعالية الإشراف والرقابة على سلامة النظام المالي بشكل عام، وسلامة النظام المصرفي بشكل خاص[2]:

- ✓ **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** وتمثل طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر اللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان وأن متطلبات الحد الأدنى لرأس المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي، وقياس التعرض للمخاطرة Risk Exposure Measurement، والقواعد المنظمة لحجم رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر.

[1] نفس المرجع، ص83.

[2] نفس المرجع، ص ص 84-87.

- ✓ **متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال:** وهي تشكل الدعامة الثانية لاتفاقية بازل II وتهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس مال المصرف وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفاعلية.
- ✓ **إنضباط السوق Market Discipline:** وتتضمن هذه الدعامة تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال، فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأسمال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة، وعليه فإن انضباط السوق يشكل الدعامة الأساسية لتقوية أمان النظام المصرفي.

أما فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان فيسمح للبنوك بالاختيار بين نوعين من أساليب القياس التالية:[1]

- الأسلوب المعياري The Standardized Approach: يعمل على زيادة حساسية الإطار العام لمعيار كفاية رأس المال للمخاطر من خلال الاعتراف بأن عملاء البنك المقترضين يمثلون درجات مخاطر مختلفة للبنك.
- أسلوب التصنيف الداخلي The Internal Rattings Based Approach-IRB: يسمح للبنوك باستخدام أسلوب التصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بهدف احتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر، وذلك وفقا لمعايير محددة وبعد موافقة البنك المركزي.

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية، ولأهمية هذا الدور تسعى الدول بكل الوسائل لحماية البنوك من الفشل حرصا على ثروات المودعين من خلال دراسة الائتمان المصرفي وتصنيفه.

[1] **متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطرة الائتمان**، "ورقة للمناقشة"، البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق قرارات بازل 2، قطاع الرقابة والاشراف، مصر، ص 3.

أولا: طبيعة الائتمان المصرفي

يعبر الائتمان المصرفي عن الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعيا كان أم معنويا (قد يكون العميل فرد، كما قد يكون شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله لدى آخر، لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. فقد يكون الائتمان في شكل قرض قصير أو طويل الأجل، كما قد يكون في صورة تسهيلات كما في حالة خطابات الضمان التي يسدد العميل جزء من قيمتها ويمثل الباقي ائتمانا، كذلك الاعتمادات المستندية غير المسددة قيمته بالكامل.

كما يمكن تعريف الائتمان على أنه:

مقياس لقابلية الشخص المعنوي/الاعتباري للحصول على القيم الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل، هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر أخرى عن مفهوم (الدين) إذ أنّ الأخير يمثل تعهدا بالدفع في المستقبل غالبا ما يكون بشكل نقدي[1].

من خلال مفهوم الائتمان يمكننا الاستدلال على طرفي الائتمان وهما:

الطرف الأول: هو الذي يمنح الائتمان أو المقرض، متوقعا الحصول على ما يعادلها في زمن محدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة.

الطرف الثاني: هو المقترض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة[2].

بالإضافة إلى تعريف الائتمان، فإننا بحاجة لمعرفة ما يشتمل عليه من تعاريف ذات العلاقة بالائتمان وهي كما يلي[3]:

- ✓ المركز الائتماني: وهو قابلية الحصول على الائتمان.

---

[1] عاطف عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص281-282.

[2] نفس المرجع، ص 282.

[3] رضا عبد المعطي وأحمد محفوظ، **إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص32.

- ✓ خط الائتمان: أقصى مقدار من الائتمان يمنحه البنك للمقترض.
- ✓ أداة الائتمان: وهي وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق البنك مثل السند، الكمبيالة..
- ✓ المخاطر الائتمانية: احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامها.

فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي يعبر عن نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني، لكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.

لايزال ينظر للائتمان المصرفي كونه مقدار التسهيلات القصيرة الأجل التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال العامل الجارية ولفترة لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظرا لكون المصدر الرئيسي لذلك الائتمان هو البنوك، لذلك شاع تسميته بالائتمان المصرفي Bank Credit[1].

فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلا (فرد او شركة اعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أية صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن

[1] عاطف عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 282.

من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نياب عن العميل لدى الغير.[1]

ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي

يتنوع الائتمان إلى عدة أنواع، ويمكن تبويبها الى:[2]

- ✓ **مصدر الائتمان:** يقسم إلى ائتمان مباشر بدون توسط المنشآت الائتمانية ومنها المصارف، وائتمان غير مباشر حيث يتوسط المصرف المودع والمقترض.
- ✓ **استحقاق الائتمان:** ينقسم الائتمان حسب استحقاقه إلى ثلاثة أنواع، قصير الأجل، أي يحدد بسنة واحدة فما دون، ومتوسط الأجل بين سنة واحدة وثلاث أو خمس سنوات، وطويل الأجل فيما زاد عن ذلك.
- ✓ **استعمالات الائتمان:** يصنف الائتمان إلى ثلاثة أنواع تبع لاستعمالاته، ائتمان انتاجي يستعمل في زيادة الإنتاج من خلال شراء أو تحسين الموجودات الثابتة...الخ، ائتمان استهلاكي يستعمل في تمويل شراء البضائع (جارية ام معمرة)، وائتمان المضاربة الذي يوجه لتمويل فرص المضاربة.
- ✓ **القطاع الاقتصادي:** يستند هذا التقسيم إلى القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض، مثل الائتمان الزراعي، والائتمان الصناعي، والائتمان التجاري، والائتمان العقاري.
- ✓ **الضمانة:** الائتمان نوعان من حيث الضمانة، فهناك ائتمان مضمون، ويستند على رهن ممتلكات منقولة أو غير منقولة(Collateral)، أو كفالة شخص ثالث، بغرض تقليل المخاطرة، وائتمان غير مضمون لا يحصل فيه المقرض على رهن موجودات معينة مقابل الأموال التي يقدمها لمقترض ولا بكفالة شخص ثالث، غير أن ذلك لا يعني أن هذا النوع من الائتمان يبقى دون ضمانة، فهو مضمون (بصورة غير مباشرة)، أي أن

---

[1] حمزة الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص 17-18.

[2] خليل الشماع، مرجع سابق، ص ص 598-601.

المقرض يشارك مع بقية الدائنين في القسمة عند بيع موجودات المدين وتوزيعها على الدائنين[1].

- ✓ **التسديد:** يبوب الائتمان إلى نوعين من حيث طريقة التسديد، فقد يكون بقسط واحد وقد يكون بأقساط متتالية تتفاوت أو تتساوى في مبالغها.
- ✓ **بيعة الائتمان:** الائتمان نوعان من حيث البيعية (Marketability)، إذ قد يكون الائتمان على شكل قروض أو على شكل استثمارات، حيث هذه الأخيرة تأخذ شكل أدوات المديونية وهي ائتمان قابل للتسويق[2].
- ✓ **نوع المقترض:** الائتمان أربع أنواع من حيث نوع المقترض، فقد يكون المقترض القطاع العائلي، أو قطاع الاعمال، أو القطاع الحكومي، أو القطاع الأجنبي

ثالثا: تصنيف الائتمان المصرفي وشروط منحه

إنّ وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان يجب أن يكون هدفا استراتيجيا لكل بنك تجاري، وذلك إذا ما أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم اليوم الذي تسوده المنافسة وتتعاظم فيه المخاطر[3].

أ. تصنيف الائتمان المصرفي

يمكن تصنيف الائتمان إلى مجموعات بحسب ضمان التسديد، وذلك على النحو الآتي:

- ✓ الائتمان الممتاز: ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.
- ✓ الائتمان الجيد: وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.
- ✓ الائتمان المتوسط :وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوماً.

---

[1] مرجع نفسه، ص 599.

[2] مرجع نفسه، 2007، ص ص 600-601.

[3] إبراهيم الجزراوي ونادية النعيمي، "**تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**"، دراسة (نظرية-تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005-2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010/7/20، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ص 6.

- ✓ الائتمان دون المتوسط :وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوماً.
- ✓ الائتمان الرديء :وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوماً.
- ✓ الائتمان الخاسر :وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

ب. شروط منح الائتمان:

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية:

1-د راسة الكفاية المالية للزبون.
2-النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.
3-الغرض من طلب الائتمان.
4-توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان.
5-الوضع المالي للزبون المقترض.

رابعا: دور الائتمان وأهميته في العمل المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، ففي بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل.

لذلك فإن عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج اليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس، فإن نمو حجم الموارد يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول، وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين، سواء بواسطة جهاز الفائدة ام عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

إنّ دور الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولاشك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان والسهر على حسن توجهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة ، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية ، لذلك خطت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لاتباعها في نطاق التسليف[1].

خامسا: التحليل المالي الائتماني

يعد التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك في تقييم المركز المالي للعميل طالب الائتمان المصرفي، ويساعد التحليل المالي في التعرف على نقاط القوة والضعف في نشاط العميل مما يسهم في ترشيد قرار منح الائتمان للعميل[2].

تتزايد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، حيث تطلب البنوك التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية)، والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان Credit Officer، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات، والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة او عدم الموافقة على طلب العميل. [3]

من هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الأهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح.[4]

---

[1] رضا عبد المعطي وأحمد محفوظ، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[2] أحمد شفيق، **مدخل في إدارة البنوك**، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، كلية التجارة، جامعة بنها، 2008، ص 103.

[3] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 351.

[4] مرجع نفسه، ص 352.

من خلال هذا النوع من التحليل تستطيع إدارة الائتمان أن تتعرف وعن كثب عن مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني، وبالتالي تستطيع أن تحدد ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل.[1]

تتمثل أهمية التحليل المالي بصفة عامة في قدرته على تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية للبنك إلى معلومات تفيد في تقييم سلامة المركز المالي للبنك، وتحديد كفاءة البنك مقارنة بالبنوك الأخرى، وترجع أهمية التحليل المالي – تحديدا– لمساهماته العديدة خاصة فيما يتعلق بالآتي: [2]

1–توفير مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاءة الإدارة بالبنك على أداء وظائفها.

2–التعرف على مواطن القوة ومواطن الضعف في أداء البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الشأن.

3–توفير أساس فاعل لتخطيط نشاط البنك في المستقبل.

4–توفير أساس جيد للرقابة والتأكد من مدى تحقيق الأهداف المخططة.

5–توفير المعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات المالية بالبنك.

6–تقييم مدى كفاءة سياسات البنك المختلفة (كسياسة الودائع والسيولة وغيرها) في تحقيق أهداف البنك.

7–التأكد من مدى استفادة البنك في استخدام موارده الذاتية والخارجية.

8–التعرف على مركز البنك التنافسي في السوق المصرفي.

[1] حمزة الزبيدي، مرجع سابق، ص 217.

[2] أحمد شفيق، مرجع سابق، ص 119.

المبحث الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية وإدارتها

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية من أهمها، والناتجة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها، ومن هذا المنطلق سنحاول أن نصب اهتمامنا من خلال هذا المبحث على المخاطر الائتمانية وإدارتها، ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية المصرفية

المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية

المطلب الأول: المخاطر الائتمانية المصرفية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، ومن خلال هذا المطلب سنحاول توضيح ذلك.

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية ونشأتها

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية تساعده على مواجهتها.

أ. مفهوم المخاطر الائتمانية

توجد المخاطرة الائتمانية بسبب أن بعض الدفعات لن تحدث، ويمكن تعريفها على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين

بالكامل وفي الوقت المحدد، وفي حالة الائتمان التجاري يقوم المورد بتزويد المشتري بالسلع والخدمات الآن على أن يتم السداد مستقبلا، وفي حالة الإقراض المصرفي، يقوم المصرف بتقديم القرض مقابل الوعد بسداد الفائدة وأصل الدين في المستقبل، إذ أن الوعود بالدفع يمكن أن تخرق أو تسحب، أو يتم إعادة التفاوض حولها وتغييرها.[1]

ب. نشأة المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية التقليدية من خلال الإقراض والاستثمار وأنشطة منح الائتمان، وتعنى بعائد مال المقترضين أو الدفع مقابل البضاعة المباعة، كذلك تنشأ مخاطر الائتمان من خلال أداء الأطراف المقابلة في اتفاقات تعاقدية مثل المشتقات، وعندما يكون الالتزام المالي لم يتم الوفاء به كاملا سواء بسبب عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته فتنتج خسارة[2]، ويمكن حصر أهم أسباب نشوء المخاطر الائتمانية في:[3]

- ✓ عدم التطابق المعلوماتي بين البنك والعميل.
- ✓ عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك.
- ✓ اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرع والمنافسة غير الرشيدة.
- ✓ العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية.
- ✓ عدم توافر المؤسسات المالية الأخرى في بعض الدول مما أدى إلى عجز المؤسسات المصرفية القائمة عن استيعاب التمويلات المطلوبة ولجوئها إلى توظيف الأموال في مسارات غير اقتصادية.
- ✓ تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **إطار إدارة المخاطر الائتمانية**، السلسلة4، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2002، ص1.

[2] كارين أ.هورشر، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008، ص 116.

[3] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، دون ذكر دار نشر، مصر، 2001، ص62.

ثانيا: العوامل المحققة للمخاطر الائتمانية

هناك عوامل كثيرة تؤثر على البنك باعتباره جهاز حساس لمختلف التغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، وهو ما يساهم في تزايد المخاطر المصرفية[1]:

أ. العوامل الخارجية

- ✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- ✓ تغيرات في حركة السوق ترتب عنها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ب. العوامل الداخلية:

- ✓ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكاف.
- ✓ عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ✓ ضعف سياسات التسعير.
- ✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

وبصفة عامة تنشأ المخاطر الائتمانية من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف أخرى التزامات اتجاه البنك (التزامات نقدية أو غير نقدية، العمليات داخل وخارج بنود الميزانية).

ثالثا: أنواع المخاطر الائتمانية

يمكن حصر أنواع المخاطر الائتمانية وفقا لمصادرها على النحو التالي:

- ✓ مخاطر العميل (الشركة) Company Risk

أي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة، وادائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

- ✓ مخاطر الإدارة Management Risk

[1] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص ص 127-128.

وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، وطبيعة هذه السياسات من حيث كونها ليبرالية أم متحفظة.

✓ مخاطر الصناعة Industry Risk

ويقصد بهذا النوع من المخاطر الذي يصاحب الصناعة التي تعمل الشركة وذلك على اعتبار أن العمل في بعض الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثلا وصناعة الحاسبات يصاحبه عادة مخاطر اعلى من غيرها وذلك بسبب مخاطر التقادم التي تنتج عن خضوعها للتحديث المستمر.

✓ مخاطر الاقتصاد الكلي Macro Risk

وهي على علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها الشركة مثل: المخاطر السياسية، والتقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة وفي معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني، والتغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الأجنبية.

✓ مخاطر السيولة Liquidity Risk

وهذا النوع من المخاطر على خلاف الأنواع الأربعة السابقة، حيث يرتبط بالمقرض وليس بالمقترض، وتنشأ مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتنشأ حينئذ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة أو المواءمة Mismatching Risk بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض، كما قد ينشأ أيضا هذا النوع من المخاطر أي مخاطر الفشل في المطابقة عندما لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع. [1]

✓ مخاطر تبادل المعلومات:

أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 377.

بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.[1]

رابعا: نظم تصنيف المخاطر الائتمانية

إنّ وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف المخاطر الائتمانية يجب أن يكون هدفا استراتيجيا لكل بنك تجاري وذلك إذا ما أراد ان يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم اليوم، والذي تسوده المنافسة الشديدة وتتعاظم فيه المخاطر، وإنّ توفر مثل هذا النظام لإدارة الائتمان يحقق لها مجموعة من المزايا مثل[2]:

- ✓ يساعد هذا النظام إدارة الائتمان في تقييم نوعية الأصول لمحفظة القروض وبالتالي مستوى مخاطرتها.
- ✓ يوفر نظام كهذا للجنة القروض أداة هامة وفعالة لوضع سياستها في تسعير القروض Pricing Policy وذلك عن طريق ربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها.

كما أن تصنيف مخاطرة محفظة القروض جميعها كوحدة، يمكن إدارة البنك من تقدير المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة وقد جرت عدت مبادرات على مستوى مصارف العالم خصوصا في الدول المتقدمة، لتصميم نظم لتصنيف مخاطر الائتمان، وكانت الجهود المبذولة في هذا المضمار على صلة وثيقة بالاتفاقيات الدولية التي عقدت في الآونة الأخيرة بقصد توفير الحماية للمودعين بعد تزايد حوادث إفلاس المصارف. من هذه الاتفاقيات مثلا اتفاقية بازل التي تم الاتفاق فيها على تبني نظام دولي لتصنيف مخاطر الائتمان يطبق على المصارف وذلك في سياق تقويم عنصر كفاية رأس المال Capital Adequacy، كما قامت أكثر من مؤسسة متخصصة مثل (Fitch ,Moodys,Bank Watch,standard

[1] مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية (تحليلها-قياسها-ادارتها والحد منها)**، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، أيام 16-17-18 أفريل 2007، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ص6.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص ص 387-388.

poor &) وغيرها ، بوضع معاييرها الخاصة لتصنيف مخاطر الائتمان، وقد امتدت جهودها لتشمل بجانب المخاطر الائتمانية على مستوى المصارف المخاطر الائتمانية على مستوى الدول أيضا.

وهناك نموذجين من النظم لتصنيف المخاطر الائتمانية:

- **النظام الكمي (نموذج Sherrord)**

يبني معاييره على مؤشرات كمية Quantitative تتمثل في مجموعة النسب المالية التقليدية ويعرف باسم الباحث الذي قام بتصميمه وهو Sherrord، ويصلح هذا النموذج في اتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الاجل، ويهدف لتقييم او ترتيب مخاطر الائتمان.

- **النظام الوصفي (النوعي)**

يبني معاييره على مؤشرات ذات طبيعة نوعية Qualitative، لذا يصلح في اتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل.

المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية

من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول الائتمان، ألا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية، بل يجب عليه أن يولي اهتمامه وبدرجة أكبر لنوع آخر من التحليل هو ما يعرف بتحليل المخاطر Risk Analysis والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الاستراتيجي Strategic Analysis.

أولا: عملية التحليل للمخاطر الائتمانية

يتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي في أنه أكثر رحابة وشمولا، إذ يتم تناوله من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقا لحالة العميل، ذلك على اعتبار أن كثيرا من العناصر والمتغيرات الرئيسية التي يبنى عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات

المالية، وهكذا فإن التحليل التقليدي قد يصلح على ضعفه في اتخاذ قرار الائتمان قصير الأجل لكنه لا يصلح في أغلب الأحوال عند اتخاذ قرار الائتمان طويل الأجل[1].

ثانيا: الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي[2]:

- ✓ إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب ألاّ يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.
- ✓ في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة القرض، ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.
- ✓ كما يجب عليه أي على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا للمرحلة العمرية للشركة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الانسان تمر في أربع مراحل عمرية متتالية:

- مرحلة التكوين الأولى أي مرحلة النشوء والدخول إلى السوق The Introduction Phase
- مرحلة النمو وتوطيد المركز التنافسي وزيادة الربحية The Growth Phase
- مرحلة الاستحقاق وتقادم الأصول وزيادة المخاطر الائتمانيةMaturity Phase
- مرحلة الاضمحلال وتدهور الحصة السوقية The Decline Phase

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص 376.

[2] مرجع نفسه، ص ص 378-379.

ثالثا: خطوات تحليل مخاطر الائتمان

أيا كان المنهج الذي يختاره محلل الائتمان في تحليل مخاطر الائتمان أو التحليل الاستراتيجي للائتمان فإن انجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال أربع خطوات رئيسية تتمثل فيما يعرف بتحليل Swotعلى النحو الآتي[1]:

1-تحليل مواطن القوة في العميل Strengths

2-تشخيص نقاط الضعف Weaknesses.

3-استشراف أو استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المنشأة Opportunities وذلك بقصد تقييم قدرتها على النمو.

4-تحديد العقبات التي تهدد إستمراريتها Threats والتي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه مثلا، أو عن ظهور منتجات بديلة، أو عن صدور تشريعات أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالحها..الخ

بناء على ما تقدم يتم التحليل الاستراتيجي على ثلاث مستويات رئيسية ومتسلسلة يختلف في كل منها نطاق ومؤشرات التقييم وهذه المستويات هي كما يوضح الشكل رقم (2):

شكل رقم (5): نطاق التحليل الاستراتيجي للائتمان

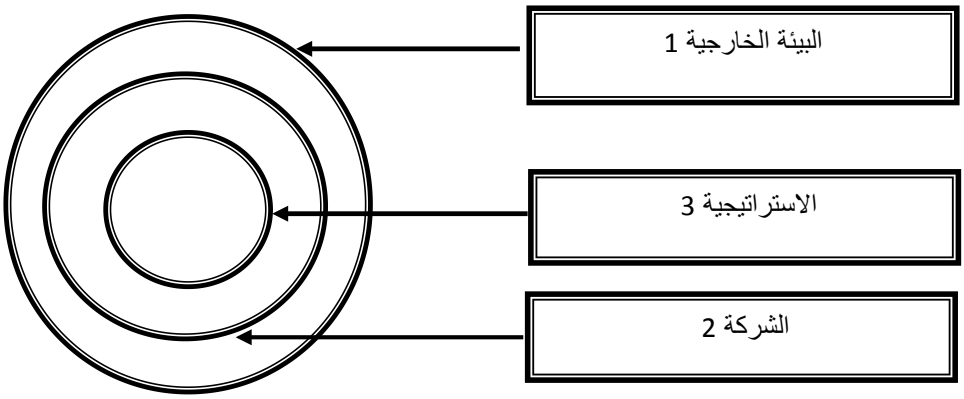

المصدر: محمد مطر، مرجع سابق، ص 382.

- تقييم كلي على مستوى البيئة المحيطة بالشركة طالبة القرض Macro Assessment
- تقييم جزئي على مستوى الشركة نفسها Micro Assessment

[1] مرجع نفسه، ص ص 381-382.

- تقييم الاستراتيجية التي تتبعها الشركة Strategy Assessment

التقييم على مستوى البيئة الخارجية يتم على المستوى الكلي، حيث يتم الأخذ بعين الإعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات الصناعة، أما التقييم على مستوى الشركة نفسها فتنصب عملية التقييم على عناصر تخص الشركة نفسها، وتقييم الاستراتيجية أين يلزم محلل الائتمان بمراعاة إعتبار الواقعية والمرونة، حيث يكون بمقدور الإدارة تكييف أو تعديل استراتيجيتها.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية

سيتم خلال هذا المطلب تقديم عرض مختصر حول إدارة المخاطر الائتمانية، من حيث المفهوم وطرق وأساليب التخفيف منها.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهدافها الرئيسية

تأخذ إدارة المخاطر الائتمانية أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد، وهو ما جعلها تحظى كعلم بقدر من الاهتمام والتفكير.

أ. مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

تلقت مخاطر السوق قدرا هائلا من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة، لكن إدارة المخاطر الائتمانية تعتبر "الخبز والزبدة" لمعظم البنوك التجارية، فكل بنك تجاري لديه محفظة قروض، وزيادة مخاطر الائتمان يرفع من التكلفة الحدية للديون، ومنه تزيد من تكلفة التمويل للبنك، وتقنيات إدارة المخاطر الائتمانية معروفة لتاريخ وخبرة القطاع المصرفي، إلا أن نوعية مشاكل القروض تعتبر سبب هام لفشل البنك.[1]

تغطي إدارة المخاطر الائتمانية كلا من عملية صنع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني ومتابعة الالتزامات الائتمانية بالإضافة إلى كل عمليات المراقبة ورفع التقارير، وتغطي عملية اتخاذ القرار كل الخطوات المتبعة بواسطة تطبيق ائتماني ما، من عرض مسؤول الحساب الأصلي، إلى جميع المسؤولين الائتمانيين الذين يفحصون تطبيق الائتمان أو إلى

[1] Shelagh Heffernan ; **Modern Banking** ; John Wiley & Sons Ltd ; London ;2005 ;P155.

لجنة ائتمانية تراجع العرض، ويقوم القرار على البيانات المالية المعتادة وتقييم إجتهادي للنظرة السوقية المستقبلية للمقترض وللإدارة وللمساهمين، وتتم المتابعة من خلال إجراء مراجعات دورية للالتزامات البنكية حسب العميل والصناعة والبلد، بالإضافة إلى ذلك، تشير أنظمة الإنذار إلى تدهور وضع المقترض قبل العجز عن السداد كلما كان ذلك ممكنا، ويمكن تفعيل عملية يتم فيها مراجعة واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بخفض الخسائر المحتملة إذا حدث العجز عن السداد.[1]

من بين أهم العوامل المؤثرة في هذه المخاطرة: تنويع القروض حسب شرائحها، وتنويعها قطاعيا وجغرافيا، أو وجود الضمانات (بما في ذلك هامش الضمانة الذي يجعل قيمتها تفوق قيمة القرض)، وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة.[2]

ب. الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر الائتمانية

من بين أهم الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها من خلال إدارة المخاطر الائتمانية نذكر ما يلي[3]:

- ✓ الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر الائتمانية هو تقليل المخاطر الائتمانية، ويجب أن تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك وقدرته على تحقيق الأرباح.
- ✓ يتعين أن يهدف البنك إلى إدارة كافة المخاطر الائتمانية والحد منها.
- ✓ يجب التقيد بكافة القوانين والتعليمات في كل الأحوال.
- ✓ يتعين ان يحاول البنك جاهدا تنويع محفظة الإقراض بشكل جيد.
- ✓ يجب أن تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.

[1] طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 250.

[2] خالد أمين عبد الله وإسماعيل الطراد، **إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص114.

[3] سمير الخطيب، مرجع سابق، ص 129.

ثانيا: خطوات عملية إدارة المخاطر الائتمانية

تتم عملية إدارة المخاطر الائتمانية وفق الخطوات التالية[1]:

أ. **التحضير** :يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل فهو الأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.

ب. **تحديد المخاطر** :في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية، فالمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها . عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها.

ج. **التقييم** :بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها .أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، وصعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة.

د. **وضع الخطة** :وتتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب وعلى الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.

هـ. **التنفيذ** :ويتم في هذه المرحلة إتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر، فيجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين، وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم التقليل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية.

---

[1] سهام حرفوش وصحراوي إيمان، **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص ص 6-7.

و. **مراجعة وتقييم الخطة** :تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة، ويجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها بشكل دوري.

ثالثا: مقاييس المخاطر الائتمانية

إنّ المخاطر الائتمانية مترافقة مع نوعية الموجودات المصرفية ومع احتمالية الفشل Likelihood of Default، وهناك صعوبة في تقييم نوعية الموجودات المصرفية بسبب محدودية المعلومات المتاحة.

والأنواع المختلفة للموجودات لها احتماليات فشل مختلفة، والقروض بالتحديد تظهر مخاطر ائتمانية كبيرة، وتقيم المصارف مخاطرتها الائتمانية عموما بالإجابة على ثلاث أسئلة جوهرية وهي[1]:

1. ما هو معدل الخسارة التاريخية على القروض؟
2. ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل؟
3. كيف يستعد المصرف لمواجهة هذه الخسائر؟

✓ معدل الخسارة التاريخية Historical Loss Rate:

يركز مديرو المصارف اهتمامهم على خسائر القروض التاريخية لمصرف لكون القروض تظهر معدلات الفشل العالية، مثل (نسبة القروض الكلية)، التي تفحص تجارب الخسائر التاريخية المرتبطة بالخسائر الإجمالية Gross Loans Losses، والإستردادات Recoveries، وصافي الخسائر Net Losses، وإجمالي خسائر القروض تشير إلى قيمة الدينار من القروض الحقيقية التي لم تحصل خلال المدة، والاستردادات تشير إلى قيمة الدينار من القروض التي تم تحصيلها الآن وصافي الخسائر تساوي الفرق بين إجمالي خسائر القروض والاستردادات.

✓ الخسائر المستقبلية المتوقعة Expected Future Losses:

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 89.

النسب التي تفحص معدلات خسائر المستقبل المتوقعة تستند إلى القروض الممنوحة سابقا Past Due Loans، والقروض غير المحصلة Nonaccrual Loans، والقروض غير المسددة الكلية Total Concurrent Loans، وتصنف القروض كجزء من القروض الكلية[1].

✓ الاستعداد للخسائر Preparation for Losses:

تستخدم إدارة المصرف بعض الأدوات والنسب والتقنيات للاستعداد لمواجهة خسائر الائتمان ومن هذه النسب التي تعتمد على قدرة المصرف لتغطية الخسائر الحالية للمدة هي نسبة تغطية الأرباح لصافي الخسائر Earnings Coverage of Net Losses وهي مقياس لصافي الدخل التشغيلي قبل الضرائب، أرباح (خسائر) الأوراق المالية، الاحتياطات لخسائر القروض مقسومة على صافي خسائر القروض[2].

والمؤشرات أو المقاييس التي تستخدم لقياس المخاطرة الائتمانية هي:

1. مؤشر إجمالي الخسائر إلى إجمالي الائتمان = إجمالي الخسائر / إجمالي الائتمان *100

2. مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الائتمان = صافي الخسارة / إجمالي الائتمان *100

3. مؤشر الاستردادات إلى اجمالي الائتمان = الاستردادات / إجمالي الائتمان *100

4. مؤشر تخصيصات الديون المعدومة إلى إجمالي الائتمان = تخصيصات الديون المعدومة / إجمالي الائتمان *100

[1] نفس المرجع، ص 90.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

5. مؤشر تخصيصات الديون المعدومة إلى إجمالي الائتمان = تخصيصات الديون المعدومة / إجمالي الائتمان *100

6. مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان = القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان *100

7. مؤشر تخصيصات الديون المعدومة إلى صافي الخسائر= تخصيصات الديون المعدومة / صافي الخسائر *100

8. مؤشر تغطية الربح لصافي الخسائر = صافي الارباح / صافي خسائر القروض *100

9. مؤشر معدل نمو صافي الائتمان: ويقاس كنسبة مئوية سنوية بالاعتماد على سنة الأساس.

10. مؤشر تركز الائتمان: ويقيس هذا المؤشر درجة تركز الائتمان الممنوح.

رابعا: طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان

القضية الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان هي السيطرة على المخاطر، فالنهج التقليدي لإدارة المخاطر الائتمانية يشمل تقييم قدرة المقترض على السداد، وهو ينطوي على فحص البيانات المالية التاريخية للعميل وتصميم القدرة المستقبلية على الدفع[1]، وفي كتاب (Bass1975) بعنوان إدارة الائتمان التجاري الدولي ركز على طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان المستخدمة في تقييم الائتمان، وهي: طريقة تقييم5Cs، وطريقة تقييمLAAP ،

[1] Ken Brown et Peter Moles ; **Credit Risk Management** ; Edinburgh Business School ; Heriot-Watt University ;Edinburgh;United Kingdom ;2012 ;P23.

وطريقة الانطباع والتجربة السابقة للمقترضين، وطريقة5Ps، وطريقة التحليل المالي .والشكل التالي يوضح هذه الطرق الخمسة وهي كما يلي: [1]

شكل رقم (6): طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان

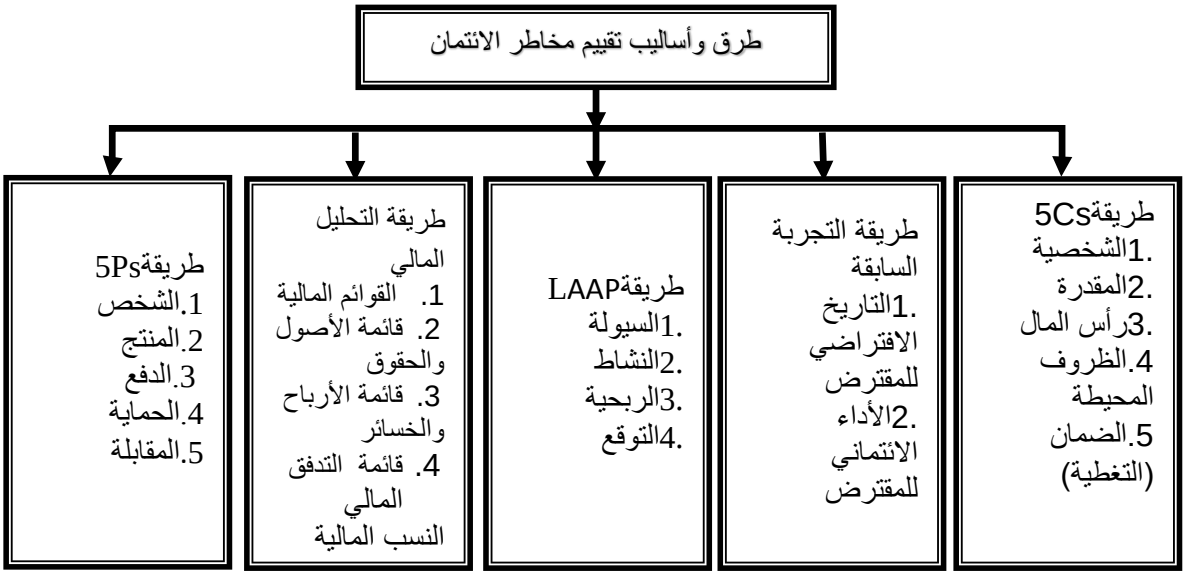

المصدر: شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة، قسم العلوم المالية، الجامعة الإسلامية، أيام 8-9 ماي 2005، ص 13.

تستعين حاليا البنوك العالمية بالحاسبات الآلية في تطبيق بعض أساليب التحليل الإحصائي مثل أسلوب تحليل التمايز المتعدد بغرض تقييم القوة المالية للعميل أو المنظمة طالبة الائتمان، ويتم ذلك من خلال وضع درجات أو نقاط لبعض العوامل التي تمثل معايير هامة في الحكم على الجدوى الائتمانية للعميل، والتي تشير إلى مقدار الاستفادة العائدة على البنك من منح الائتمان للعميل، ويطلق على هذه النظم التحليلية بنظم احتساب الدرجات الائتمانية المعايير الائتمانية التي تستخدم في التحليل الائتماني كما وضحه الشكل (6).

كما أن (Benz 1975) سلط الضوء على كل من هذه التقنيات الخمس كما يلي[2]:

[1] شريف مصباح أبو كرش، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة، قسم العلوم المالية، الجامعة الإسلامية، أيام 8-9 ماي 2005، ص ص 13-14.

[2] مرجع نفسه، ص ص 15-16.

- ✓ **التقييم على أساس ال5 Cs of Credit :**

حدة وقوة الزبون للدفع، قدرة الزبون على القيام بعملية الدفع بنجاح، حجم وشكل ثروة الزبون والتي يمكن اعتبارها كتأمين للدفع.

- ✓ **التقييم على أساس الLAAP Method : تقييم الصحة المالية**

سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ومبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر أما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية، والأرباح المناسبة، والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.

- ✓ **التقييم على أساس التحليل المالي Financial Analysis:**

الخبرة السابقة للباحثين عن الائتمان، التقييم على أساس التجربة والانطباع السابق للمقترض.

- ✓ **التقييم على أساس ال 5Ps of Credit:**

تقييم كفاءة العمل وقدرة الإدارة وفاعليتها، والرقابة على تقييم الأصول، ويشمل الهدف من المنتج، والمصدر والتوقيت والاحتمالية لتمويل الأصول.

وعند تقييم مخاطر الائتمان الكلي، ينبغي أن تؤخذ أربعة عوامل بعين الاعتبار في أي نموذج من مخاطر الائتمان وهم:[1]

1-حساب مستويات الخسارة المتوقعة على مدى فترة زمنية معينة، ولكل قرض وللمحفظة ككل.

2-حساب الخسارة غير المتوقعة لكل قرض، أي تقلب الخسارة.

3-تحديد تقلب الخسارة المتوقعة للمحفظة ككل.

4-حساب احتمال توزيع فقدان الائتمان للمحفظة، وتقييم العائد المطلوب، وذلك لإعطاء مستوى الثقة والوقت الأنسب، لاستيعاب أي خسائر غير متوقعة.

[1] Shelagh Heffernan ;OP-Cit ;P162.

خامسا: أساليب التخفيف من المخاطر الائتمانية

هناك أسلوبين تحاول البنوك من خلالهما التخفيف من المخاطر الائتمانية، وهما:

1-الأسلوب الوقائي:

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة، فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن، وهذا من خلال الإجراءات التالية:

- ✓ **الاستعلام الائتماني :**

يعرف الاستعلام الائتماني بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية، أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي، والاستهلاكي، مثل شركات البيع بالتقسيط وخلافها، ويعرض السجل بيانات ديمغرافية شخصية لتعريف العميل مثل الرقم القومي-السجل التجاري-سجل المصدرين والمستوردين، وبيانات ائتمانية[1].

تتمثل أهميته في الحد من ظاهرة الديون المتعثرة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض والتمويل، فضلا عن ذلك توسيع قاعدة العملاء الممولين، وتوجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الإنتاج والخدمات على مستوى الاقتصاد القومي.

هناك أنظمة استعلام ائتماني رسمية تنشأ من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف رقابية على المصارف والمؤسسات المالية، ومنح صلاحية الاستعلام لمسؤولين مفوضين مسموح لهم بالاستعلام عن العملاء حفاظا على سرية المعلومات وتداولها وفقا لضوابط معينة، و أنظمة استعلام ائتماني مملوكة للدائنين تنشأ من قبل المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات، بغرض تبادل المعلومات الائتمانية، بالإضافة إلى وجود أنظمة استعلام ائتماني مستقلة ينشئها أفراد ومؤسسات مستقلة يتم الترخيص لها من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط معينة.

---

[1] يوسف الطاهر ونور الهدى محمدين، "**الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان**"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013، عمادة البحث العلمي، ص ص 62-64.

ومنه فإن أنظمة الاستعلام الائتماني تقدم مجموعة من المزايا نذكر منها:

- ✓ توفير التقارير الائتمانية
- ✓ ترقية أداء المصارف من خلال استقطاب الموارد–عملاء جدد جيدين–للمصرف، بالإضافة لتوظيف الموارد، وزيادة ونمو محفظة التمويل والاستثمار المباشر.
- ✓ انخفاض نسبة الديون المتعثرة من خلال اتخاذ قرار التمويل والتسهيل الائتماني أو عدمه بحيادية وشفافية.
- ✓ وجودة المعلومات الائتمانية الإيجابية والسلبية لمختلف المقترضين التي ستقدمها أنظمة مركزية المخاطر، ستساهم في تحسين إيرادات المصارف المركزية لإدراك خلفية المخاطر الائتمانية واتجاهاتها في القطاع المالي والمصرفي، وسيساعد هذا المصارف المركزية على رسم سياساتها وإجراءاتها الإشرافية بما يتفق مع ذلك[1].
- ✓ وقد توصل صندوق النقد العربي مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي إلى إطلاق مبادرة مشتركة للإرتقاء بأنظمة الاستعلام الائتماني وتوفير البيئة القانونية والمؤسسة والفنية اللازمة لإنجاح أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية، وأهم أهداف المبادرة هو المساعدة في تعزيز قدرات المصارف المركزية العربية في الإشراف والرقابة على هذه الأنظمة لتحسين كفاءة تحليل المعلومات الائتمانية بهدف تحقيق هدف الاستقرار المصرفي والمالي في الدول العربية على وجه الخصوص والنظام المصرفي المالي العالمي على وجه العموم[2].

- ✓ **التنبؤ بمخاطر الائتمان:**

يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليها في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر الائتمان، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقبلا، الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه من اتخاذ القرار المناسب.

---

[1] منال منصور، مرجع سابق، ص 13.

[2] عبد الله الحسن محمد، " **دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف**"، مجلة المصرفي، العدد 62، ديسمبر 2011، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، السودان، ص 7.

✓ **المتابعة الائتمانية:**

مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل ومهما قلّت قيمة المبلغ الائتماني الذي يحصل عليه فإنه يظل دائما معرضا إلى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بديونه، مما يدفع بالبنوك إلى المتابعة الدقيقة والشاملة والمستمرة على طول فترة الائتمان بما يحفظ الأداء الائتماني للبنك ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.

✓ **تغطية مخاطر الائتمان :**

ينبغي على البنك أن يغطي المخاطر الائتمانية وذلك من خلال طلب الضمان من العميل، والذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمجابهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

وللتخفيف من آثار المخاطر الائتمانية فإن بإمكان المصرف طلب الضمانة الكافية التي يعمل عليها كوسيلة لاستعادة القرض عند عجز المقترض عن الوفاء بالتسديدات المتفق عليها.

- كما يمكن تقليل المخاطر الائتمانية من خلال التنويع حسب شرائح القروض وكذلك قطاعيا وجغرافيا، ذلك لأن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطرة Risk Congestion or Concentraction. فلو قام المصرف بتركيز قروضه في قطاع معين، فإن أي خلل في ذلك القطاع، (مرتبط بخصوصياته) يؤدي إلى آثار ملحوظة أو مهمة على أرباح المصرف.[1]
- بالإضافة إلى تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، فلكي يتمكن من أن يتجنب الأخطار المتعلقة بالجانب الإداري والمحاسبي يجب عليه أن يدعم ويطور أجهزة الرقابة الداخلية حتى يتمكن من اكتشاف الأخطاء في أوانها ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكنه من تجنب الوقوع فيها[2].

[1] خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية–المحلية والدولية–، مرجع سابق، ص114.

[2] – عبد الحق بوعتروس ، **الوجيز في البنوك**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 56.

- ويتطلب من البنوك التجارية أن يكون لها نظام فعال لتحديد وقياس، ورصد ومراقبة مخاطر الائتمان، كجزء من نهج شامل لمخاطر الإدارة، بالإضافة إلى إجراء تقييم شامل ومستقل لاستراتيجيات البنك والسياسات والممارسات المتعلقة بالائتمان.[1]

2-الأسلوب العلاجي:

رغم كل الاحتياطات لكن يمكن أن يقع العميل في حالة استحالة استرداد القرض، فيقوم البنك بمحاولة القضاء على أسباب ضعف العميل وتثبيت عوامل القوة والعمل على تجاوز الأزمة التي يمر بها العميل وتمكينه من سداد التزاماته في المستقبل، إلا في حالة استحالة الاسترداد يلجئ البنك إلى القضاء والطرق القانونية لاسترجاع أمواله[2].

[1] Roger Cole ;**Principles for theManagement of Credit Risk** ; – Federal Reserve Board, Washington, D.C ;2000 ;p19.

[2]كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ورقة عمل ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، النسخة الرابعة، أيام 5-6 أفريل 2012، ص ص 10-11.

خلاصة

لقد كان لتطور أعمال البنوك التجارية واتجاهها إلى تنويع مجال استخدامها وارتفاع التزاماتها، تأثير كبير على القطاع المصرفي على المستوى العالمي، حيث ارتفعت مخاطر البنوك بدرجة كبيرة وهو ما أدى إلى ضرورة وضع معايير رقابية وجب احترامها، ورغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني فتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

يعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة مواكبة التطورات الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية، وهو ما سنتأكد منه من خلال الفصل الثالث بعنوان: إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية في ظل التطورات المصرفية الإلكترونية.

الفصل الثالث

واقع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية في ظل التطورات المصرفية الإلكترونية

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول العولمة المصرفية وتداعياتها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي وآثاره الكبيرة على العمل المصرفي، وتطور التقنيات والإلكترونيات التي يستعملها البنك التجاري في معاملاته واستخداماته، اما في الفصل الثاني فقد قدمنا إدارة المخاطر الائتمانية بأنواعها وطرق تصنيفها ووسائل الحد منها وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، أما بالنسبة لهذا الفصل فسنعمل من خلاله على معرفة مدى مطابقة الواقع العملي لما تعرفنا عليه في الجانب النظري للدراسة مع الجانب العملي، من خلال معرفة واقع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية في ظل التطور التكنولوجي الإلكتروني، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل نتائج أداة الدراسة

المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري في الآونة الأخيرة تطورات ملحوظة لاسيما فيما يخص التقنيات والوسائل والآليات التي يستخدمها في مختلف عملياته المصرفية، وبناء على ذلك سنحاول تقديم مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية بولاية المسيلة متمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA، وبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، لدراستها في الدراسة الميدانية، باعتبارها تلعب دورا أساسيا في المساهمة المالية لتطوير وترقية القطاع الاقتصادي، كما انها البنوك الوحيدة التي أتيحت لنا الفرصة في الاتصال بها.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى الوطني بموجب المرسوم رقم: 106/82 بتاريخ 13 مارس 1982، وذلك بعد أن كان بنك الBNA متخصصا في تمويل القطاع التجاري والفلاحي وهذا لغاية 1982، أين تم التفكير في إنشاء بنك متخصص في تنمية القطاع الفلاحي، يهدف أساسا إلى ترقية النشاطات الفلاحية، الحرفية، الصناعية، وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية، وتطبيقا للقانون 88 المؤرخ في ديسمبر المتضمن توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، إضافة إلى المرسوم 101/88 المؤرخ في 16 ماي 1988 تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة إثر التحويلات والإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات، فهو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، أوكلت لها مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاتها، حيث أصبح عدد وكالاتها سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاتها 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

أولا: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أنشأت الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إنّ وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

إنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره مؤسسة اقتصادية عمومية فإن الدور الأساسي المنوط بها هو تقديم الخدمات العمومية وتسهيل التعامل بفتحها لحسابات جارية، وإجراء عمليات الإيداع والسحب، أي القيام بجميع عمليات الصرف إضافة إلى مهامه المتعلقة بسلك الموظفين حيث تتولى استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين، كما تتولى تلقي الودائع المالية بأنواعها سواء كان ذلك بالفائدة أو بدونها، كما تساهم في جلب الأموال عن طريق الادخار والتوفير وتشجيع المؤسسات على ذلك.

إلاّ أن المهمة الرئيسية للبنك تتجلى في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية بإعادة استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض تختلف باختلاف طبيعة القرض ومدته، والشخص الممنوح له.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

الشكل رقم (7): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

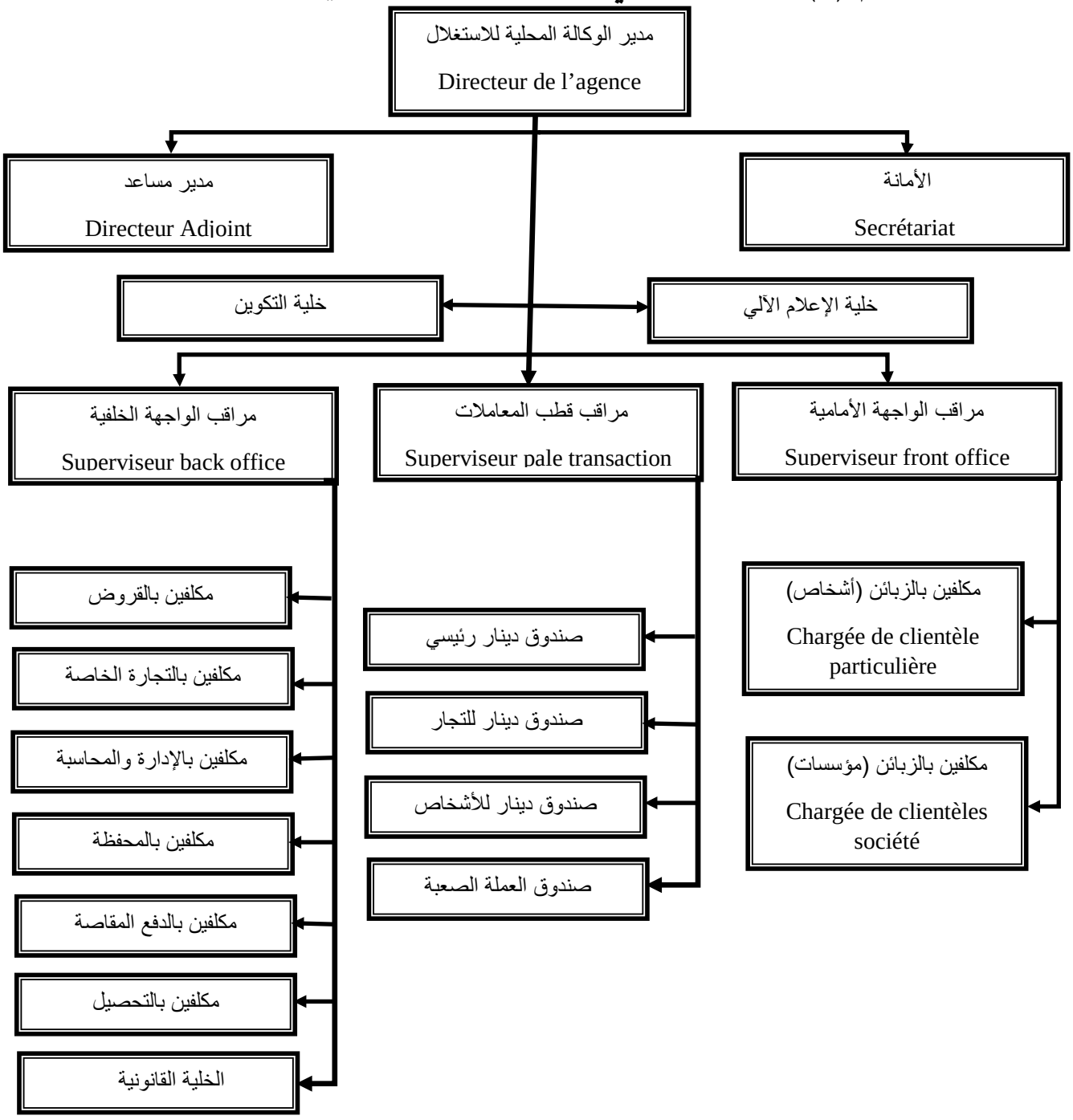

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة المسيلة 904"

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسئولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

- ✓ **المديرية:** يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسئول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.
- ✓ **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.
- ✓ **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من كباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر وارد.
- ✓ **وظيفة التجارة الخارجية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.
- ✓ **وظيفة الصندوق:** تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:
  - فرع الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب،
  - فرع التمويل: يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

- غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

✓ **وظيفة الحسابات:** تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

✓ **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض. بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

✓ **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم وظائفها:

- تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسيير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما للدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
- توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- الإشراف على دراسة وقسمة التركات.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.

✓ **وظيفة الاستغلال:** تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

✓ **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات. والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

بالرغم من شمول هذا الهيكل على وحدات مختلفة لتسهيل إجراء الوظائف إلا أنه يفتقر لأهم وحدة، وهي وحدة إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك في 1967/10/01 بموجب الأمر 204/67، وبهذا فهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تابعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية: القرض الليوني، والشراكة العامة، وقرض الشمال، والبنك الصناعي الجزائري وبنك باركليز.

أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة 047

وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمسيلة–047–هي مؤسسة مالية عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص وكذا باقي الجمهور، وقد أنشئت هذه الوكالة بتاريخ مارس 1988 بهدف تلبية متطلبات التجارة الخارجية ولإعطاء دور أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود بنوك متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ثانيا: مصالح الوكالة

تحتوي هذه الوكالة على خمسة مصالح بالإضافة إلى مركز المحاسبة والسكرتارية وهذه المصالح هي:

✓ مصلحة العمليات التجارية الخارجية.

✓ مصلحة الصندوق.

✓ مصلحة التسيير الإداري.

- ✓ مصلحة العلاقات مع الزبائن.
- ✓ مصلحة أمانة التعهدات.

يعلو هذه المصالح مدير الوكالة الذي يشرف على كل مهام الوكالة إضافة إلى 21 عاملا بنكيا موزعين على مختلف المصالح منهم عمال غير بنكيين، السكرتيرة والحراس والسائق، وعامل التنظيف. ويمكن توضيح الهيكل الإداري لوكالة المسيلة في المخطط التالي:

الشكل رقم (8): الهيكل الإداري للبنك الخارجي وكالة المسيلة 047

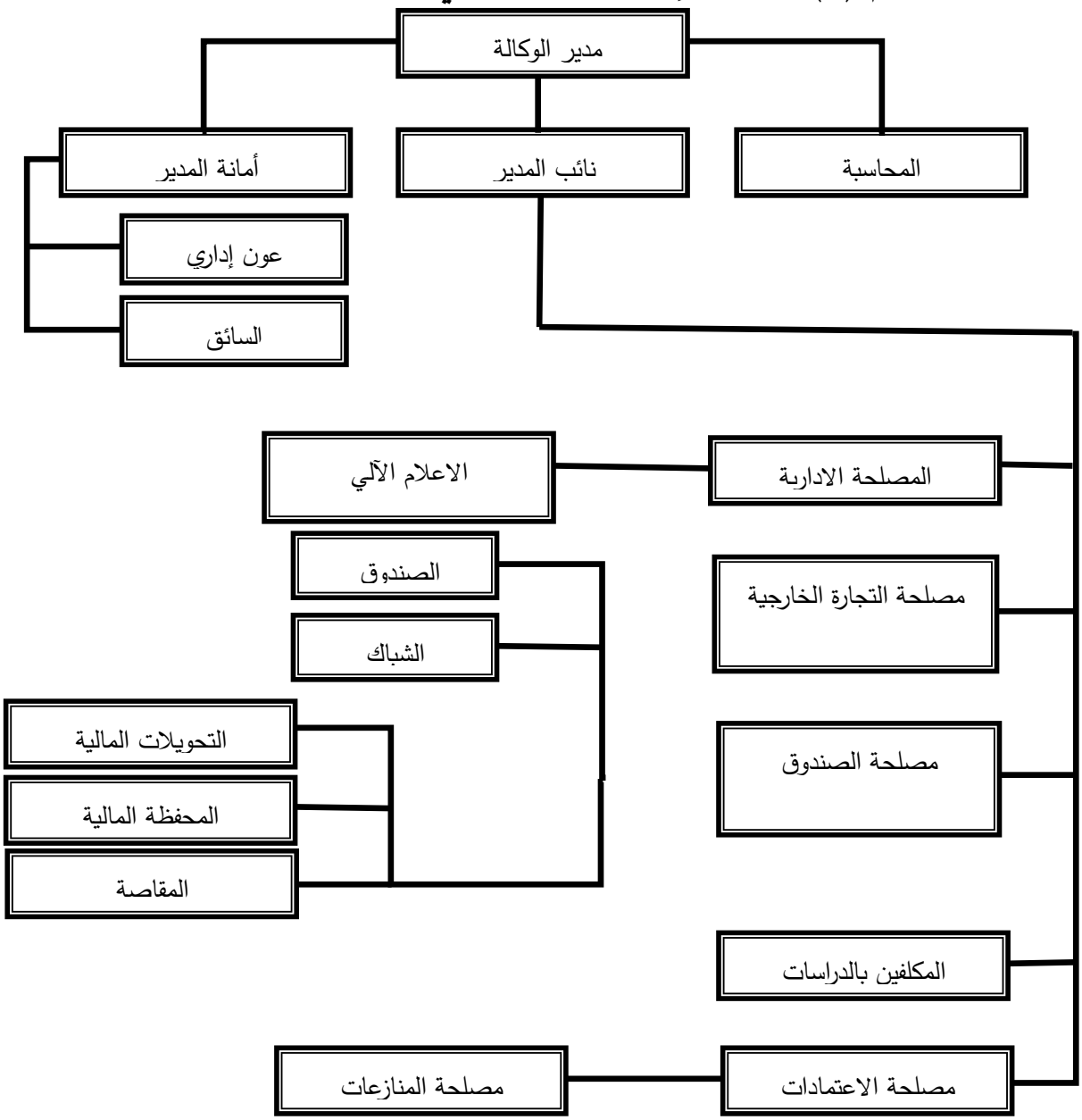

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة 047.

ثالثا: وظائف وكالة المسيلة للبنك الخارجي الجزائري047

تتعدد وظائف وكالة المسيلة 047 للبنك الخارجي الجزائري، فنذكر منها:

- ✓ تمويل القطاع العمومي والخاص والقيام بكل العمليات البنكية في إطار قانون وقواعد البنوك.
- ✓ تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأجنبية على أساس توازن الفوائد.
- ✓ تمويل ومراقبة التدفقات المالية للتجارة الخارجية.
- ✓ يضع تحت تصرف المؤسسات المهتمة مركز للمعلومات الخاص بالتجارة الخارجية.
- ✓ يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع، واستغلال المحلات العامة.
- ✓ توفير الادخار الوطني.

المطلب الثالث: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

أنشأ القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966، مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش، بالجزائر العاصمة، برأس مال قدره 150 مليون دينار جزائري ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة قبل عام 1966، وفي نهاية 2000/12/31 أصبحت شبكته تمتد حول جميع أنحاء الوطن والذي يتضمن 121 وكالة مجهزة إعلاميا و15 مديرية جهوية، وفي اطار تحديث الهيكل البنكي تم تحويل البنوك الجهوية للقرض الشعبي الجزائري إلى مجموعات استغلال من عدة وكالات وعدد الموظفين بلغ 4293 عامل وفيهم 1290 إطار، ويتبع البنك سياسة التكوين المستمر وترقية الموظفين الذين يعملون على مستوى الشبكات إلى موظفين على مستوى الهيكل المركزي للبنك، لرفع عدد إطارات البنك.

أولا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

أنشأت وكالة المسيلة للقرض الشعبي الجزائري في سنة 1973، مقرها في المركز التجاري بالمسيلة، يشغل القرض العبي الجزائري حوالي 24 عامل دائم والباقي هم عبارة عن

عمال متكونين مرسلين من المعاهد المتخصصة في الولاية، وتجدر الإشارة إلى أن تقريبا معظم الموظفين مستهم برامج التكوين بالإضافة إلى حصول بعضهم على شهادات عليا، ويعتبر المدير العام للوكالة أن الرقابة الداخلية للبنك دور كبير في رفع فعالية الوكالة من ناحية الهيكلة أو نظام العمل، بالإضافة إلى الإجراءات والوسائل المستخدمة ومن بين وسائل المراقبة الاعلام الآلي الذي هو متواجد في كل مصالح الوكالة، كذلك الأجهزة الحديثة لحاسبات النقود.

ثانيا: وظائف الوكالة وأهميتها

تعمل الوكالة البنكية وفق ما يخططه البنك من سياسة عامة، وذلك في إطار تخفيف الأعباء وزيادة الموارد بالنسبة للبنك، كما يمكن اعتبار الوكالة مركز للدراسات لأن بموجب موقعها القريب من الزبائن يمكن إحصاء عدد ونوع الخدمات التي يطلبها المتعامل.

وهذه الوظائف لا يمكن القيام بها إلا بتوفير مسؤولين ذوي كفاءة على مستوى الوكالة وهم:

- ✓ المدير: يعتبر مدير البنك المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات، يمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص، ويمثل الوكالة على المستوى المحلي وتسيير الخزينة والتوقيع على الوثائق والصكوك
- ✓ نائب المدير: تأتي مسؤولية نائب المدير مباشرة بعد المدير والذي يعمل من أجل نيابته في كل الأعمال في حالة غيابه ومساعدته على إتمام وظائفه.
- ✓ سكرتيرة المدير: تساعد المدير في أشغال الآلة الراقنة واستعمال المكالمات الهاتفية وتثبيت المواعيد واستقبال البريد وتوزيعه على جميع مصالح البنك.
- ✓ مسؤول المصلحة: إن المسؤول على المصلحة يعمل على مستوى تقني وتنفيذي وهو المسؤول الأول عن نشاط مصلحته، كمصلحة الإدارة ومصلحة المراقبة، مصلحة الإقراض والمصلحة الخارجية.

ومنه يمكن إجمال مختلف وظائف القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة فيما يلي:

- ✓ إقراض الحرفيين والفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية وعموما المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذا المهام الحرة.

- ✓ دور الوسيط في العمليات المالية للإدارات الحكومية (سندات عامة)، من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الجماعات المحلية والشركات الوطنية.
- ✓ البناء والتشييد وهي قروض متوسطة وطويلة الأجل، وهو يقبل الودائع كذلك.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

الشكل رقم (9): الهيكل الإداري لوكالة القرض الشعبي بالمسيلة

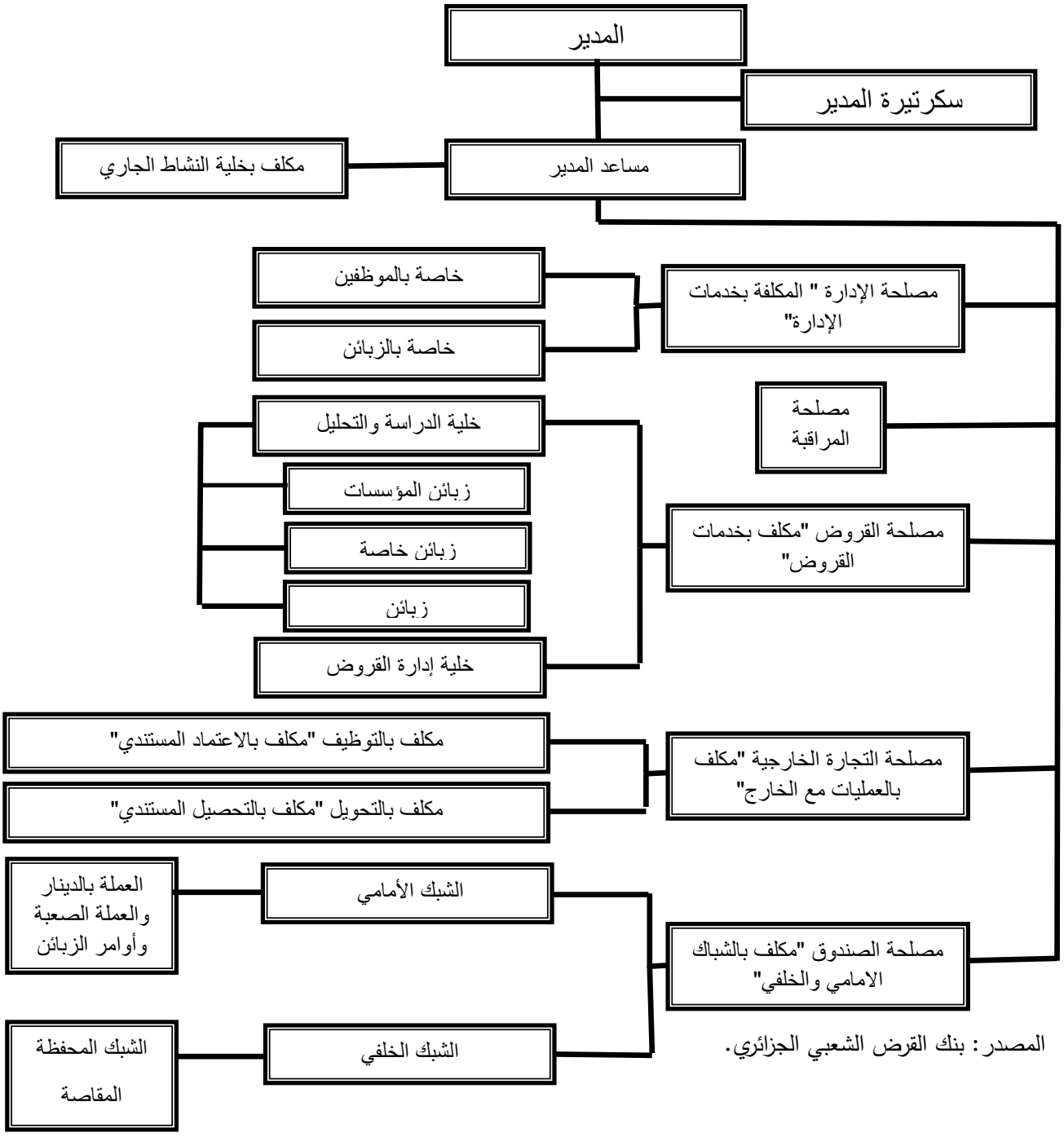

المصدر: بنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسات الميدانية

من أجل دراسة موضوع البحث بطريقة تتميز بدرجة كبيرة من الصحة والمصداقية والحداثة، اقتربنا أكثر من الواقع من خلال النزول إلى ميدان الدراسة، محاولة منا للتعرف على واقع استخدام تكنلوجيا المعلومات ومختلف التكنولوجيات الإلكترونية من طرف البنوك محل الدراسة في إدارتها لمخاطرها الائتمانية.

المطلب الأول: مجال ومجتمع الدراسة الميدانية

إنّ تحديد مجال الدراسة الميدانية يعتبر خطوة مهمة جدا في البحث، وذلك بغية مطابقة الجانب النظري بالجانب التطبيقي، ويختلف باختلاف خصائص كل دراسة، ومنه فقد راعينا في بحثنا هذا اختيار البنوك التجارية الجزائرية التي تعد من المنشآت المالية والنقدية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا فعالا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف والسياسات المالية للدولة، وعليه فإنها تساهم وبشكل جوهري في التأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وباعتبار أن البحث يناقش واقع إدارة المخاطر الائتمانية وأساليب تطورها في المصارف العاملة في الجزائر، فقد شمل مجتمع البحث مجموعة من المصارف التجارية الجزائرية متمثلة في: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الخارجي الجزائري BEA، القرض الشعبي الجزائري CPA، والتي كانت أكثر تعاونا معنا، وأبدت تقديرا للبحث العلمي والباحثين، مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى، حيث واجهتنا صعوبة في التعامل معها، وقد اقتصر مجتمع البحث تحديدا على العاملين في إدارة المخاطر الائتمانية.

المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية

إنّ الأداة المستخدمة في الدراسة الميدانية هي المقابلة الفردية المفتوحة، وذلك بإجراء مقابلات شخصية مع الإطارات المسؤولة عن إدارة المخاطر الائتمانية العاملة في البنوك التي شملتها الدراسة الميدانية، من خلال توجيه الأسئلة المرغوب فيها إليهم، وتسجيل

الإجابات التي يتم الحصول عليها باعتبارها معلومات تثري الدراسة، وتجعلنا نتعرف أكثر على مدى تكيف أساليب وطرق إدارة المخاطر الائتمانية مع استخدام تكنلوجيا المعلومات، وقد تم بناءها وتطورها بالاعتماد على الإطار النظري للدراسة وعلى ضوء المراجعة الشاملة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع نظم المعلومات، كما تم الاستعانة برأي الأستاذ المشرف.

فالمقابلة في عصرنا الحالي من الأدوات المهمة في البحث العلمي، ورغم أن العديد من الباحثين يعتقدون بسهولة المقابلة إلا أنها على عكس ذلك لأنها تحتاج إلى تحضير وتخطيط مسبق وحذر كبير في دقة اختيار المصطلحات والكلمات والاسئلة، حتى تفي بالغرض الذي قامت من أجله، ولا بد من التنويه إلى أن المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي ليست مجرد مقابلة عرضية تتم بصورة عفوية، بل هي علمية في منهجها وأدائها بكل ما تحمل الكلمة من معنى، سواء على مستوى الإعداد والتخطيط أو على مستوى التنفيذ والتقويم.

المطلب الثالث: مزايا أداة الدراسة

من خلال إفرازات الواقع التجريبي في مجال البحث العلمي تبين أنّ المقابلة أداة هامة وناجحة من أدوات البحث العلمي، وقد تكون في بعض الأحيان هي من بين الأفضل والأنسب والأنجح من أي أداة أخرى، وهي بذلك تتمتع بمزايا وخصائص متميزة[1]:

- ✓ يمكن استخدامها في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبانة كأن تكون العينة تستلزم إطارات معينة ومحددة.
- ✓ توفر عمقاً في الإجابة لإمكانية توضيح إعادة طرح الأسئلة.
- ✓ تستدعي معلومات من المستجيب من الصعب الحصول عليها بأي طريقة أخرى لأن الناس بشكل عام يحبون الكلام أكثر من الكتابة.
- ✓ توفر إمكانية الحصول على إجابات من معظم من تتم مقابلتهم 95% وربما يزيد إذا ما قورنت بالاستبانة 40% تقريبا بدون متابعة.

[1] المقابلة كإحدى أدوات البحث العلمي، مقال متاح على الموقع:

https://www.facebook.com/EtudiantsDroitArabe?fref=nf, consulteé le : 11/05/2015 ; 20h08.

- ✓ توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات وتوضح المشاعر كنغمة الصوت وملامح الوجه وحركة العينين والرأس.
- ✓ المرونة وقابلية شرح وتوضيح الأسئلة للمستجوب في حالة صعوبتها أو عدم فهمه لها.
- ✓ وسيلة مناسبة لجمع المعلومات عن القضايا الشخصية والانفعالية والنفسية الخاصة بالمبحوث، وهي أمور من الصعب جمعها بطرق أخرى كالوثائق والاستبانات.
- ✓ مراقبة السلوك حيث يستطيع الباحث مراقبة سلوك وردود أفعال المستجيب وتخمين أقواله ومدى تعبيرها حقيقة عن الذات.
- ✓ التحكم بالبيئة المحيطة بالمقابلة من حيث الهدوء والسرية والظروف الأخرى.
- ✓ تسلسل الأسئلة حيث يضمن الباحث اجابة المستجيب بتسلسل منطقي دون القفز من سؤال إلى آخر ذلك أن الباحث يتحكم في طرح الأسئلة.
- ✓ التلقائية: وتعني قدرة الباحث على تسجيل الإجابة والعفوية للمستجيب.
- ✓ توقيت المقابلة: حيث يستطيع الباحث تسجيل زمان ومكان اجراء المقابلة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج أداة الدراسة

سنحاول في هذا المبحث تناول تحليل لكل فرضية على حدى على حسب الأسئلة المتعلقة بها من جهة، والأجوبة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، والبنك الخارجي الجزائري BEA، وبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، من جهة ثانية.

المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر للتطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية.

الجدول رقم (2): الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الرئيسية

الأسئلة	الأجوبة		
	إجابة ال BADR	إجابة ال BEA	إجابة ال CPA
هل يستخدم المصرف التجاري الجزائري دليلا واضحا ومكتوبا يوضح القوانين والإجراءات الإدارية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات؟	لا، فلا يوجد دليل واحد بل متعدد وغير واضح بشكل يبين القوانين والإجراءات الإدارية في ظل التطور التكنولوجي.	نعم، هناك دليل واضح وذلك ضمن القوانين المعمول بها في المصرف.	نعم، وذلك لضمان السير الفعال للعمليات المصرفية وفق القوانين الموضوعة.
ما هي المؤشرات القياسية والمعيارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر؟	المؤشر القياسي والمعياري الوحيد للتنبؤ بالمخاطر التحليل المالي وخصوصا عن طريق تحليل النسب المالية.	أهم المؤشرات هو استخدام التحليل المالي ودراسة التغيرات الاقتصادية.	لدينا مؤشرات قياسية تتمثل بالاستعانة بالنسب المالية التي تقدم تقييم دقيق للوضعية المالية ونسب الربحية، بالإضافة إلى دراسات الجدوى ودراسة السوق
هل هناك دورات تكوينية وتدريبية في تسيير المخاطر الائتمانية؟	نعم، يوجد ولكن جد قليلة.	نعم، هناك دورات تكوينية باستمرار.	نعم، توجد دورات تكوينية تقدم في تسيير المخاطر الائتمانية.
هل يوجد لدى المصرف قسم خاص بتقديم الدراسات والأبحاث؟	لا يوجد مثل هذا القسم.	لا يوجد.	لا يوجد.
هل تشجع الإدارة استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات المستخدمة التي تتلاءم مع تطور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر الائتمانية؟	لا يوجد تشجيع فعلي وإنما عند اقتناء نظام معلومات من طرف الإدارة تلزم العمال عل استخدامه.	نعم، ولكن بشكل نسبي فقط، لأنها أكثر شيء تعتمد على البرامج التقليدية.	نعم، وذلك من خلال الدورات التكوينية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية باستخدام طرق حديثة كاستخدام الاعلام الآلي.
هل يهتم مجلس الإدارة بمراجعة سياسات الائتمان وإجراء التعديلات الملائمة حتى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف؟	نعم، ونظرا لأهمية سياسات الائتمان فإن مجلس الإدارة يسعى جاهدا لتعديلها لمسايرة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.	نعم، تعتبر السياسة الائتمانية من الصلاحيات الرئيسية لمجلس الإدارة على مستوى المديرية العامة.	نعم، يوليها اهتماما كبيرا.
هل يتم الاختيار بين امتلاك برامج جاهزة أو تطويرها داخل البنك؟	يتم اقتناء برامج جاهزة.	يتم تطوير البرامج السابقة بما يتلاءم مع التطورات الراهنة.	تستخدم في البنك برامج جاهزة.

هل وجود شبكة انترنت في ظل التطور الهائل لتقنيات الحاسوب والاتصال يضمن الانسياب السريع للبيانات والمعلومات أكثر منه خطر اختراقها؟	لا يوجد اتصال بين النظام المعلوماتي الداخلي للبنك والأنترنت.	لا يتم استعمال شبكة الأنترنت على مستوى الوكالات البنكية.	لا يتم استخدام الأنترنت رغم أنها تضمن انسياب المعلومات وتدفقها في وقت وجيز.
هل استخدام المصارف التجارية الجزائرية أنظمة الكترونية متطورة لتسجيل العمليات يؤدي إلى الحصول على نتائج لها تأثير على قياس المخاطر الائتمانية؟	نعم، وذلك من خلال المساعدة على التنبؤ بالخطر قبل حدوثه.	نعم، ولكن يتم استخدام أنظمة الكترونية تقليدية جدا وذات فعالية محدودة اتجاه قياس مخاطر الائتمان.	نعم، له أهمية كبيرة من ناحية الدقة والوقت المناسب للحصول على المعلومات التي تساعد على التنبؤ بالخطر.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (2) مختلف إجابات البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة على الأسئلة المتعلقة بالفرضية الرئيسية، حيث تبين لنا أن البنوك تستخدم أنظمة إلكترونية تقليدية جدا، وذات فعالية محدودة في إدارتها للمخاطر الائتمانية، بالرغم من أن هناك دليل واضح يبين القوانين والإجراءات الإدارية في ظل التطور التكنولوجي للمعلومات يضمن السير الفعال للعمليات المصرفية، وتركز هذه المصارف في التنبؤ بالمخاطر الائتمانية على الأداة القياسية "التحليل المالي"، دون مراعاة العناصر الإلكترونية التي قد تقدم مساهمات جيدة، بالإضافة إلى أنه توجد دورات تكوينية وتدريبية في تسيير المخاطر الائتمانية، فالبنك يحتاج إلى تدريب مستمر لتطوير القدرات والمهارات البشرية خاصة في نواحي أنظمة قياس مخاطر الائتمان وتخفيفها، إلا أنه لا يوجد قسم لدى البنوك خاص بتقديم الدراسات والأبحاث. وتبين لنا أن البنوك لا تقوم بتخصيص دائرة مستقلة لإدارة المخاطر الائتمانية، بل تجمع بين مهام قياس ومراقبة مخاطر الائتمان من جانب مع متابعتها والسيطرة عليها من جانب آخر، كما أنه لا يوجد تشجيع فعلي من طرف الإدارة على استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات المستخدمة في إدارة الائتمان والتي تتلاءم مع تطور تكنولوجيا المعلومات.

لاحظنا أن نظام الاعلام الآلي معمم على كل المصالح، والبنك مزود بشبكة أنترانت تربط بين الوكالة وباقي الوكالات التابعة للبنوك محل الدراسة، وكذا بينها وبين مديرية وسائل الدفع، إلا أنه لايزال غير مزود بشبكة الأنترنت بالرغم من وجود مواقع إلكترونية لهذه البنوك، ما يفقدها الكثير من المزايا.

كما توضح أن استخدام البنوك التجارية لأنظمة إلكترونية متطورة لتسجيل العمليات المصرفية يؤدي إلى الحصول على نتائج لها تأثير على قياس المخاطر الائتمانية.

وعليه فإن لتطوير ثقافة إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك تحتاج إدارة البنوك أن تهيئ بيئة ملائمة لذلك، وذلك من خلال تحديدها الواضح لأهداف وخطط إدارة مخاطر الائتمان، ومن خلال قيام نظم قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض لها، والسيطرة عليها.

ومنه نستنتج صدق الفرضية الرئيسية ويوجد أثر للتطورات المصرفية الإلكترونية على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر في تحسين مستوى أداء عمليات إدارة المخاطر الائتمانية ناتج عن التطوير التنظيمي الإداري والأعمال الإلكترونية.

الجدول رقم (3): الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

الأسئلة	الأجوبة		
	إجابة ال BADR	إجابة ال BEA	إجابة ال cpa
هل يميل مدير الخطر في المصرف التجاري إلى استعمال الإجراءات اليدوية لإدارة المخاطر الائتمانية أم إلى استعمال الحاسوب وبرامج التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة؟	استخدام الطرق اليدوية يطغى على عمله بنسبة 80%، والحاسوب يستعمل عادة لاستخراج المعلومات أكثر منه تحليلها.	يميل إلى استخدام الإثنين معا.	نعم، يميل إلى استخدام الحاسوب وبرامج المعلوماتية الحديثة.
هل يراعي مدير الخطر في المصرف التجاري مخاطر تشغيل (عدم تطور البرامج الحاسوبية المستخدمة، عدم ملائمة تصميم الأنظمة الحاسوبية، إساءة الاستخدام لبرامج تكنولوجيا المعلومات)؟	لا، فهو فقط يطبق ما تمليه الإدارة العليا.	ليس بالضرورة، ويرجع ذلك لنقص تكوين هذا النوع من الموظفين في كثير من الأحيان.	لا يراعي مخاطر التشغيل.
هل تعمل الإدارة على وضع التعليمات التي تساعد في استقطاب الكوادر المؤهلة القادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات؟	لا، فعملية الترقية والتوظيف ترتكز على استعمال الحاسوب	نعم، يكون هذا صحيح عادة في المديريات العامة ونادر الحدوث في	نعم، وتبذل مجهودا في ذلك.

	والبرمجيات الأساسية فقط.	الوكالات.	
هل يلتزم مجلس الإدارة بمراجعة النتائج المالية للمصرف بصورة دورية ومراجعة التقنيات التي تستخدم لقياس المخاطر؟	نعم، وذلك ضمن عملية المراقبة	نعم، ويكون ذلك في كل سنة.	نعم، فعملية المراجعة مهمة جدا.
هل يعكس المؤهل العلمي فن الإدارة العملي في صقل معرفة المدير بآخر التطورات الإدارية والتكنولوجية الحديثة التي يشهدها العالم والقطاع المصرفي خاصة؟	ليس بالضرورة، بل التكوين المستمر والعمل الفردي هو الجدير بذلك.	نعم، المؤهل العلمي مهم جدا في هذه الحالات.	ليس إلى حد بعيد.
هل كثرة الفواصل بين مستويات الإدارة في البنك يؤدي إلى غياب التطوير الإداري؟	نعم، فكثرة البيروقراطية تؤدي إلى غياب التطوير الإداري.	نعم، كلما كانت المستويات متنوعة في الهيكل العام للبنك كان من الصعب التوجيه.	لا يؤثر اطلاقا.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (3) الإجابات المختلفة للبنوك محل الدارسة حول الفرضية الفرعية الأولى، حيث توضح أن مديري الخطر يميلون إلى استعمال الإجراءات اليدوية التقليدية لإدارة المخاطر الائتمانية رغم وجود الحاسوب وبرامج التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة، كما أنهم لا يبالون بمخاطر التشغيل عند ممارستهم للعمليات الإدارية، وأرجعوا ذلك لنقص تطوير هذا النوع من الموظفين، كما أن الإدارة لا تعمل على وضع تعليمات تساعد في استقطاب الكوادر المؤهلة والقادرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتلتزم بإدارة أنشطة الائتمان وفق استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر الائتمانية الموافق عليها من قبل مجلس إدارة المصرف وتعمل على تطوير السياسات الائتمانية للمصرف، واعتبرت البنوك محل الدراسة أنّ المؤهل العلمي لا يعكس فن الإدارة العلمي في صقل معرفة المدير بآخر التطورات الإدارية والتكنولوجية الحديثة التي يشهدها العالم والقطاع المصرفي خاصة، بل التكوين المستمر والعمل الفردي، وأقرو بأن كثرة الفواصل بين مستويات الإدارة في البنك يؤدي إلى غياب التطوير الإداري والبيروقراطية وصعوبة التوجيه.

ومنه فقوة المصارف تعتمد على قوة الهيكل التنظيمي الإداري الذي يحدد بوضوح مسؤوليات الأشخاص التي تبنى قرارات أعمالها على المخاطر، والتأكد من إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها باستخدام التقنيات المناسبة.

نستنتج صدق الفرضية الفرعية الأولى أي يوجد أثر في تحسين مستوى أداء عمليات إدارة المخاطر الائتمانية ناتج عن التطوير التنظيمي الإداري والأعمال الإلكترونية.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر لتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على استراتيجيات وأساليب وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية السليمة.

الجدول رقم (4): الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

الأسئلة	الأجوبة		
	إجابة ال BADR	إجابة ال BEA	إجابة ال CPA
هل تتطور أنظمة الحاسوب المستخدمة لتوفير المعلومات اللازمة لعملية إدارة المخاطر الائتمانية مع تطور تكنولوجيا المعلومات؟	لا، فالنظام الحاسوبي الحالي لم يتم استبداله منذ سنة 2000.	لا، لا تتطور بتطور تكنلوجيا المعلومات.	لا تتطور، وإن تطورت فهي متأخرة جدا.
هل تشجع القوانين المعمول بها في المصرف على زيادة الاعتماد على معلومات الأنظمة الخاصة بالاتصالات التي تؤدي مهمة توصيل تلك المعلومات إلى مديري الخطر؟	نعم، لأنها تساهم في تسهيل وتسريع انسياب المعلومات.	نعم، ولكن بشكل نسبي	نعم، تساهم في التشجيع.
هل المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات الحالي صحيحة وخالية من الأخطاء ومنسقة ومرتبة يسهل فهمها؟	نعم، معلومات صحيحة لكن نسبة الخطأ واردة.	نعم، لكن غالبا ما توجد أخطاء.	لا، فقد يحتوي على أخطاء بالإضافة إلى صعوبات.
هل يوفر النظام المستخدم السرعة الكافية للحصول على المعلومات المطلوبة التي تتناسب وطبيعة الأنشطة والعمليات التي يمارسها الموظف؟	نعم، فالمعلومات يتم توفيرها آنيا.	النظام المستخدم هو نظام ملائم للعمل لكنه ليس متطور بالشكل اللازم.	ليس إلى حد بعيد فقد توجد هناك عراقيل.
هل يمكن لنظام المعلومات الحالي اكتشاف	لا، فاكتشاف الأخطاء	نعم، يمكنه ذلك.	في بعض الحالات

الأخطاء وإصدار الرسائل الخاصة بهذه الأخطاء؟	تكون من قبل الموظفين.		فقط.
هل تتوافر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام داخل المصرف؟	نعم، شبكة اتصالات جد حديثة وفعالة، لكن هي موجهة نحو نظام محاسبي أكثر منه تسيير المخاطر.	نعم، هناك شبكة اتصالات حديثة نوعا ما.	نعم، هناك شبكة اتصالات فعالة لخدمة النظام داخل المصرف.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (4) مختلف إجابات البنوك محل الدراسة حول الفرضية الفرعية الثالثة، حيث تبين أن نظام المعلومات المصرفي الحالي في البنوك محل الدراسة له القدرة على احتواء المخاطر الناتجة عن فشل الائتمان، إلا أن هذا لا يمنع البنوك من توفير الإمكانيات الفنية والتقنية للدفع من فعالية نظم المعلومات بهدف إنتاج معلومات عالية الجودة، مع أن القوانين المعمول بها في المصارف تشجع على زيادة الاعتماد على معلومات الأنظمة الخاصة بالاتصالات التي تؤدي إلى مهمة توصيل تلك المعلومات إلى مديري الخطر، وأن المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات صحيحة ومنسقة ويسهل فهمها رغم ورود أخطاء، وتسّرع في الحصول على المعلومات المطلوبة.

وعليه فإن أهم العناصر التي تساهم في تطوير أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية هو جودة المعلومات الائتمانية، والتي يمكن الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان واتخاذ القرار الائتماني، ومن أهم الاستثمارات التي توظف الأموال فيها لتطوير أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية هي تحسين البيئة التنظيمية ونظم المعلومات للبنك لإعداد التقارير الإدارية والمالية ذات الجدارة عن مخاطر الائتمان.

ومنه نستنتج صدق الفرضية الفرعية الثانية أي يوجد أثر لتطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان على استراتيجيات وأساليب وإجراءات إدارة المخاطر الائتمانية السليمة.

المطلب الرابع: تحليل نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة:

تساعد إدارة المعرفة على وضع معايير متعددة المستويات تفيد في إدراك المخاطر من أجل دعم قرارات الائتمان في المصارف.

الجدول رقم (5): الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

الأسئلة	الأجوبة		
	إجابة ال BADR	إجابة ال BEA	إجابة ال CPA
هل يراعى استعداد العاملين في المصرف من عدمه لمواكبة التغير الحاصل في العمل المصرفي للتكنولوجيا المتجددة؟	لا، فالقرارات مركزية ولا تراعي ذلك.	لا يتم مراعاة ذلك الجانب، وهو من صلاحيات البنك فقط.	لا، اطلاقا.
هل تشكل توجهات الإدارة في المصرف عقبة تحول دون التكيف ومواكبة تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر الائتمانية؟	لا.	نعم، عادة ما تتصادم أهداف البنك مع مواكبة التطورات البرمجية.	لا، فتوجهات الإدارة يجب أن تتماشى مع أهدافها، أي إدارة المخاطر الائتمانية بكل حداثة.
هل غياب المستندات الورقية في بعض الأعمال التي يتم القيام بها الكترونيا يثير مشكلة معينة؟	لا، بل يوفر الوقت، ويكون أكثر كفاءة، ويخفض من خطر ضياع المستندات الورقية.	لا تؤثر لكن مازالت تطلب في عملية الرقابة الإدارية على أعمال البنوك.	لا، بالعكس فكل ما استغنينا على المستندات الورقية سهل العمل وخف.
هل تهتم الإدارة الائتمانية في المصرف بالتحليل المالي الكافي للائتمان ومتابعة المقترض لإدراك الدلائل المبتكرة لتدهور الائتمان والعمل مع المقترضين على معالجة التدهور؟	نعم، غير أنها تعتمد الطرق اليدوية دائما.	نعم، تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي في عملية متابعة الائتمان ومخاطره وبشكل كبير.	نعم، بشكل مطلق.
هل يشارك العاملون في المصرف في تصميم وبناء وتطوير نظم إدارة المعرفة؟	لا، لا يشاركون اطلاقا.	لا لعمال الوكالات، لكن نعم لعمال الإدارة العليا.	نعم، في بعض الأحيان فقط.
هل يهتم مطوري المعرفة بالإشراف على	لا يوجد أي اهتمام	نعم، يعمل مطور النظام	نعم، ولكن بشكل

توجيه وتخطيط الموارد الفكرية والمعرفية، وما يتصل بها من أنشطة داخل وخارج المصارف العاملة بمسيلة؟	بخصوص هذا الجانب.	على تكييف برامج العمل بما يتلاءم مع كل ولاية المسيلة.	كبير.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (5) إجابات البنوك محل الدراسة على الأسئلة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة، حيث اتضح أنه في المصارف التجارية الجزائرية لا يراعى استعداد العاملين فيها من عدمه لمواكبة التغير الحاصل في العمل المصرفي للتكنولوجيا المتجددة، باعتبار القرارات مركزية، مما يدل على أن العاملين في إدارة الائتمان يجدون صعوبات في اختيار بدائل الحلول، ويرجع ذلك لكونهم بعيدون على مراكز اتخاذ القرار، فمن المفروض إشراكهم وإدخال بعض التحسينات وإدخال بعض التحسينات على نظام المعلومات الحالي للرفع من فعاليته بالاستعانة بالنظم الخبيرة ونظم دعم القرار.

كما تبين أن غياب المستندات الورقية في بعض الأعمال التي يتم القيام بها إلكترونيا لا يثير مشكلة إطلاقا بل يوفر الوقت ويكون العمل أكثر كفاءة.

وعليه فالمصارف التجارية الجزائرية تعي ضرورة تطبيق نظام تكنولوجيا إدارة المعرفة في جميع الوحدات والأقسام وضرورة الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكنها تتغاضى عن الدور المهم للاستفادة من المهارات والخبرات المتوفرة لديها، واستثمار الكوادر البشرية ومعارفهم في مجال التنمية والنهضة ومواكبة التطورات المتلاحقة.

ومنه نستنتج صدق الفرضية الفرعية الثالثة أي تساعد إدارة المعرفة على وضع معايير متعددة المستويات تفيد في إدراك المخاطر من أجل دعم قرارات الائتمان في المصارف.

المطلب الخامس: تحليل نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة:

يؤدي تكيف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك إلى تخفيف المخاطر.

الجدول رقم (6): الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة

الأسئلة	الأجوبة		
	إجابة ال BDAR	إجابة ال BEA	إجابة ال CPA
كيف يتم اختيار التكنولوجيا المناسبة والملائمة التي تستعمل في عمليات إدارة المخاطر الائتمانية بالمصرف التجاري الجزائري؟ على أي أساس؟	يتم تحديث الحواسيب، لكن البرامج لا تحدث، خصوصا البرامج الداخلية.	يتم الاختيار على أساس تقني ومالي، وعلى أساس قرارات بنك الجزائر، ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.	يتم الاختيار على أساس الدقة والسرعة بحيث تقدم نتائج أفضل وملائمة للأهداف المخططة.
هل تتوفر الموارد المناسبة للمصرف من اجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات؟	نعم، أظن ذلك.	نعم، هذا ممكن جدا.	يمكن القول نعم، خاصة في بعض المراحل.
هل تعتبر تكنولوجيا المعلومات عاملا مساعدا وفعالا في ابتكار حلول كثير من المشاكل المالية في المصرف؟	نعم، غير أن مصرفنا يعتمد أكثر على الطرق الكلاسيكية في ذلك.	نعم، خصوصا من ناحية الجهد والوقت مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي، لكن مشكلتها في محدودية استعمالها في الجزائر.	نعم، وذلك أكيد.
هل تعمل تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعرفة المستخدمة في المصارف على زيادة كفاءة عمليات إدارة المخاطر الائتمانية؟	نعم، ولكن اعتماد البنك على الطرق اليدوية من شأنه تقليص مخاطر استخدام التكنولوجيا.	نعم، إلى حد كبير.	نعم، تزيد الكفاءة والفعالية بشكل ملحوظ.

هل يتوفر المصرف على الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية؟	نعم، يتوفر المصرف على عمال ذوي كفاءة خصوصا في التحليل المالي.	نعم، هناك كوادر عديدة ولها القدرة على التحليل السليم.	نعم، يتوفر المصرف على كوادر قادرة على خلق الاختلاف وإنتاج معلومات واضحة تستخدم في التحليل المالي الائتماني.

المصدر: من إعداد الباحثة

تحليل النتائج:

يوضح الجدول رقم (6) إجابات البنوك محل الدراسة على الأسئلة المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة، حيث تبين أن البنوك التجارية الجزائرية تعمل على اختيار التكنولوجيا المناسبة والملائمة لعمليات إدارة المخاطر الائتمانية، على أساس تقني كالسرعة والدقة، وأساس مالي، بالإضافة إلى مراعاة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك في ظل إمكانية توفر الموارد المناسبة للمصرف من أجل تلبية احتياجات الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة وأنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات، فأهم مميزات تكنولوجيا المعلومات المصرفية الجيدة تلك التي تضمن كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الهدف من استعمالها والوصول إلى القرار الصائب.

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية الجزائرية عاملا مساعدا وفعالا في ابتكار الحلول لكثير من المشاكل المالية في المصرف، وتزيد من كفاءة عمليات إدارة المخاطر الائتمانية، بناء على توفر المصارف على الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات المهمة فيما يخص إدارة المخاطر الائتمانية.

ومنه نستنتج صدق الفرضية الفرعية الرابعة أي يؤدي تكيف عمليات إدارة المخاطر الائتمانية مع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك إلى تخفيف المخاطر.

خلاصة

في ضوء الدراسة التطبيقية التي تمت على أساس الاستعانة بالمقابلة لجمع المعلومات على البنوك التجارية العاملة في ولاية المسيلة محل الدراسة فقد توصلنا إلى أنه وبالرغم من جهود الإصلاح المبذولة في سبيل مواكبة التطورات الجديدة، إلا أن مستوى أداء المصارف لم يرقى إلى مستوى التحديات المنتظرة والآمال المرجوة، خاصة من ناحية إدارته للمخاطر الائتمانية.

والبنوك محل الدراسة BADR، BEA، CPA، تسعى جاهدة لاستغلال كل التطورات المصرفية الإلكترونية وتسهيل عملياتها الإدارية، فرغم غياب عنصر التطور التكنولوجي الآني، إلا أنها تولي أهمية كبرى لتطوير وسائل وأساليب عملياتها المصرفية، لكن بوتيرة متباطئة.

الخاتمة

هذا العصر يسمى بعصر التكنولوجيا واقتصاد المعرفة، وعليه لم تعد العمليات المالية للبنوك تمارس بالطريقة التقليدية، بل أصبحت في كثير من المواطن تتم بصورة آلية وتقتضي الفعالية، السرعة، الدقة والأمان.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية الجزائرية في ظل التطورات المصرفية الإلكترونية التي تعرفها الساحة المصرفية، وقادتنا هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

1. نتائج الجانب النظري

- ✓ العولمة المصرفية أحدثت تطورا هائلا في نظم المعلوماتية، ونظم الاتصال، حيث أدت الى تخفيض تكاليف العمليات عبر الحدود في جميع جوانب الأنشطة المصرفية.
- ✓ تكنولوجيا المعلومات المصرفية زادت ازديادا ملموسا في السهولة والإتاحة الفورية للعمليات خاصة بعد استخدام الكمبيوتر والتطور الذي حدث في الشبكات الدولية للمعلومات.
- ✓ الحوكمة في المصارف تقوم على أساس واضح وهو دعم آليات الإصلاح المالي والإداري بالبنوك مع توفير سبل وأدوات ومتطلبات تعزيز النمو والاستمرار، وفق معايير دقيقة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد.
- ✓ نظام المعلومات في المصارف له القدرة على تقديم أنواع كثيرة من التقارير، والقدرة على الفرز والتلخيص وهو ما تحتاجه البنوك في مختلف عملياتها المصرفية.
- ✓ الائتمان مهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية الوطنية، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد، ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني.
- ✓ تعد استراتيجية إدارة المخاطر الائتمانية المحرك والمؤشر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لإدارة المصرف، لذلك لابد من المحافظة على فعالية إدارة المخاطر الائتمانية.

- ✓ التفكير الاستراتيجي لإدارة المخاطر الائتمانية أحد المجالات الحيوية التي بدأت تسيطر على إدارات المصارف لأهميته في البيئة المصرفية الحديثة.
- ✓ إن الإدارة السليمة للمخاطر الائتمانية المصرفية تستلزم وجود إطار جيد للحوكمة من جهة، وقياسها بصورة دقيقة وتطبيق الارشادات الخاصة بها من جهة ثانية.

2. نتائج الجانب التطبيقي

- ✓ افتقار أغلب المصارف التجارية الجزائرية ومنها عينة البحث لوحدات إدارة المخاطر ضمن هياكلها التنظيمية والتي تتولى مهام وضع استراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ ضعف الآليات والأدوات المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف وعدم استناد مختلف عملياتها المصرفية الى المداخل الحديثة.
- ✓ عدم وجود الوعي الكامل لدى المصارف التجارية الجزائرية بضرورة الاهتمام بثقافة إدارة مخاطر الائتمان، إذ لايزال الموضوع حديثا ويفتقر الى الرؤية والرسالة التي ينبغي أن تتجسد في الإدارات المصرفية لمقابلة التغيرات الحديثة.
- ✓ رغم الجهود المبذولة من طرف البنوك التجارية الجزائرية لمواكبة التطورات التكنولوجية إلا أنه ما يزال الكثير مما يجب عمله في هذا المجال للوصول الى المستويات العالمية في ميدان استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.
- ✓ يمكن القول أنّ البنوك التجارية الجزائرية خاصة في إدارتها لمخاطرها الائتمانية مجرد تابعة تكنولوجيا ولا تعتبر قائدة وهو ما يحسب كنقطة ضعف لها.
- ✓ تساهم الإلكترونيات في إحداث الاختلافات الكبيرة في إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك، وتعتبر عاملا فعالا في حل الكثير من المشاكل الإدارية.
- ✓ وعي وإدراك البنوك التجارية الجزائرية بأن إنجاز العمليات المصرفية بكفاءة وفعالية يستلزم استخدام آليات ووسائل تكنولوجية حديثة.

3. الاقتراحات

- ✓ ضرورة متابعة البنوك واطّلاعها المستمر على أحدث التطورات الحاصلة في ميدان الإلكترونيات والتكنولوجيات المستخدمة في العمليات الإدارية المصرفية.

- ✓ على إدارة المصارف أن تقوم بتدعيم نظم إدارة المخاطر الائتمانية وإظهارها ضمن أهدافها الرئيسية، وصياغة استراتيجية خاصة بها.
- ✓ عمل إدارة المصارف على تطوير الأنظمة المعلوماتية المختلفة التي تستخدم في عملياتها الإدارية من خلال تحديث وتطوير الإدارات الداخلية وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية.
- ✓ تضمين الهياكل التنظيمية للمصارف التجارية الجزائرية وحدات إدارية جديدة يطلق عليها وحدة إدارة المخاطر، وتكلف بواجبات تتعلق بتحديد استراتيجية شمولية تكاملية لإدارة المخاطر في كل مصرف.
- ✓ ضرورة أن يولي المسؤولين والمدراء في المصارف اهتماما زائد بإدارة المعرفة والعمل على انشاء قسم أو إدارة متخصصة في إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، والقيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بذلك.
- ✓ التأكيد على أهمية العنصر البشري في العمليات الإدارية وضرورة إشراكهم في اتخاذ القرارات، خاصة ذو الكفاءة والمؤهلات العالية.

4. آفاق الدراسة

إثر تناولنا لهذا الموضوع، فقد لفتت انتباهنا مجموعة من النقاط التي تستحق الدراسة، فأردنا اقتراحها كدراسات مستقبلية نذكر منها:

- ✓ أثر تكنولوجيا المعلومات على إدارة مخاطر التشغيل بالبنوك التجارية.
- ✓ واقع إدارة العمليات المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة.
- ✓ تقييم فاعلية نظم المعلومات في أداء العمليات المصرفية.

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم (1)	مكونات تكنلوجيا المعلومات	29
رقم (2)	مكونات النظام المعلوماتي المصرفي	37
رقم (3)	المعاملات المصرفية الالكترونية	63
رقم (4)	أقسام إدارة المخاطر المصرفية	78
رقم (5)	نطاق التحليل الاستراتيجي للائتمان	97
رقم (6)	طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان	104
رقم (7)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة المسيلة 904	116
رقم (8)	الهيكل الإداري للبنك الخارجي الجزائري BEA وكالة المسيلة 047	120
رقم (9)	الهيكل الإداري لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم (1)	اللاعبون الأساسيون في حوكمة المصارف	24
رقم (2)	الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الرئيسية	128-127
رقم (3)	الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى	130-129
رقم (4)	الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية	132-131
رقم (5)	الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة	134-133
رقم (6)	الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة	136-135

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب

1.إبراهيم قاسم وزياد يحيى، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.

2.الزبيدي حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

3.السكارنة بلال خلف، التطوير التنظيمي والإداري، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

4.الشماع خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الجزء3، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية في العلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2007.

5.الشمري صادق راشد، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2013.

6.الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، (منهج علمي وتطبيق عملي)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

7.بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

8.هورشر كارين، أساسيات إدارة المخاطر المالية، ترجمة عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2008.

9.مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

10.نوري ناظم محمد وعبد الفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية، ط1، دائر وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

11.سلمان جمال داود، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

12.عبد الله خالد أمين، إطار إدارة المخاطر الائتمانية، السلسلة 4، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2002.

13.عبد الله خالد أمين وإسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

14.عبد المعطي رضا وأحمد محفوظ، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.

15.عبد العال طارق، إدارة المخاطر، (أفراد –إدارات–شركات–بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

16.عبد الرحيم عاطف، تنظيم وإدارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

17.شاكر حيدر ومحمود حسن، تكنلوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، منظور إداري (إداري تكنلوجي)،2013.

18.شفيق أحمد، مدخل في إدارة البنوك، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، كلية التجارة، جامعة بنها، 2008.

19.غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

20.غنيم أحمد، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دون ذكر دار نشر، مصر، 2001، ص62.

ب: الرسائل

1.المطيري علي شرار، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، (دراسة ميدانية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، مذكرة منشورة.

2.الشريف حرية شعبان، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، مذكرة غير منشورة.

3.حمو محمد، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، مذكرة غير منشورة.

4.ذيب حسين، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، (دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، مذكرة غير منشورة.

5.ناصر سالم كاسر، التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم إدارة اعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009، مذكرة منشورة.

ج: المجلات والدوريات

1.الجزراوي إبراهيم ونادية النعيمي، "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة"، دراسة (نظرية–تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة 2005–2007 المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010/7/20، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.

2.الهندي عدنان،" إنجازات القطاع المصرفي وتحديات المستقبل"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 229، لبنان، 2000.

3.الطاهر يوسف ونور الهدى محمدين، "الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان"، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013، عمادة البحث العلمي.

4.الياسري أكرم محسن وإيناس ناصر عكلة الموسوي،" أثر الخصائص التكنولوجية للمعلومات المصرفية وحوكمة المصارف في تحقيق الرقابة السلوكية"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد5، العدد9، العراق، نوفمبر 2012.

5.العمري غسان عيسى، "دور الروافد الفكرية والجذور الإدارية لإدارة المعرفة في بناء تكنلوجيا المعرفة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، ديسمبر 2009، جامعة عمان العربية، الأردن.

6.الخضري محسن أحمد،" مفهوم العولمة المصرفية"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، لبنان، 1999.

7.إسماعيل سيد، "الاستثمار المصرفي التكنولوجي، التكنولوجيا المصرفية تكلفة وعائد وليست وجاهة"، مجلة البنوك، القاهرة، العدد 41، أوت2004 .

8.أركان غيث، "أثر العولمة على الجهاز المصرفي العراقي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، 2014، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق.

9.بلعزوز بن علي،" مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، بدون ذكر التاريخ.

10.داسي وهيبة، "دور إدارة المعرفة في تحقيق ميزة تنافسية "،دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية السورية ،مجلة الباحث ،العدد11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

11.دهمش نعيم وإسحق أبو زر عفاف،" تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد10، المجلد 22، ديسمبر2003.

12.حمدونه طلال وعلام حمدان، "مدى استخدام تكنلوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد1، جانفي 2008، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، فلسطين.

13.محمد عبد الله الحسن، " دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف"، مجلة المصرفي، العدد 62، ديسمبر 2011، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء بنك السودان المركزي، السودان.

14.عبد اللطيف آسار فخري،" العولمة المصرفية"، مجلة الجندول، العدد 24، سبتمبر 2005، العراق.

15.عبد المنعم محمد،"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف "،نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد3، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان.

16.عرابة رابح، "دور تكنلوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، جامعة الشلف، الجزائر.

17.قويدري محمد، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، العدد1، جانفي 2002، الجزائر.

د: التقارير

1.متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطرة الائتمان، "ورقة للمناقشة"، البنك المركزي المصري، وحدة تطبيق قرارات بازل 2، قطاع الرقابة والاشراف، مصر.

2.دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ط1، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين، 2009.

هـ: الملتقيات

1.أبو كرش مصباح شريف، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة، قسم العلوم المالية، الجامعة الإسلامية، أيام 8-9 ماي 2005.

2.الرفاعي غالب عوض وسعد غالب ياسين، دور إدارة المعرفـة في تقليل مخاطر الائتمان (دراسة ميدانية)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي السنوي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، أيام 26-27-28 افريل2004.

3.بن طلحة صليحة وبوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، واقع

وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، أيام 14-15 ديسمبر، 2004.

4.هلالي حسين مصطفى، نظم المعلومات البنكية ودعم اتخاذ القرار، ندوة الخدمات البنكية الالكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)، القاهرة، أيام 25-26-27-28-29نوفمبر 2007.

5.حريري عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر،2009.

6.حرفوش سهام وصحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

7.منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية والقطرية والإقليمية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، أيام 20-21 أكتوبر 2009، الجزائر.

8.صالح مفتاح ومعارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحليلها-قياسها-ادارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول" إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، أيام 16-17-18 أفريل 2007، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن.

9.رزيق كمال، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، النسخة الرابعة، أيام 5-6 أفريل 2012.

10.شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، يومي20-21 اكتوبر2009.

11.خير الدين معطي الله وبوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي، (حتمية تطوير الخدمات المصرفية)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول" المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"، واقع وتحديات، جامعة الشلف، 2004.

و: المواقع الالكترونية

1.العولمــة المصرفيــة، متاح على الموقع:

https://www.google.dz/?gws_rd=cr&ei=aDEYVf6cH4LXaqHegfgD#q=b6d7a951171944f9a12d2812cd058251-original; page consulteé le 01/04/2015 ;19h59.

2.الحوكمة في المصارف، مقال متاح على الموقع:
http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc ; page consulteé le20/03/2015;15h45.

3.هالة السعيد، تطبيق الحوكمة في البنوك العامة، مقال متاح على الموقع:
http://islamfin.go-forum.net/montada-f43/topic-t1780.htm ;page consulteè le12/03/2015;13h.

4.احترام ضوابط الحوكمة في المصارف، مقال متاح على الموقع:
http://iefpedia.com/arab;consulteé le20/03/2015 ;15h58.

5.مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، مقال متاح على الموقع:
https://docs.google.com/folderview?id=0B3_Fb0wNmAV8eFlBZFExVTJ2Mm8 ;consulteé le 31/03/2015 ;17h55.

CREDIT INFORMATION SYSTEMS ; sur le site:
http://www.iadb.org/res/publications/pubfiles/pubs-804 ; consulteé le 31/03/2015 ; 21h42 .

6.نظم المعلومات الإدارية، مقال متاح على الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/ ;consulteé le 31/03/2015 ;16h54.

7.دياب عابدين، نظم المعلومات الإدارية، ص15، مقال متاح على الموقع:
http://files.books.elebda3.net/elebda3.net-3200.ppt ; consulteé le 01/04/2015 ;15h18.

8.البنوك الالكترونية، مقال متاح على الموقع:
http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm ;consulteé le 02/04/2015 ;21h20.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A : The Articles

1.Shelagh Heffernan ; Modern Banking ; John Wiley & Sons Ltd ; London ;2005 .
2.Ken Brown et Peter Moles ; Credit Risk Management ; Edinburgh Business School ; Heriot-Watt University ;Edinburgh;United Kingdom ;2012.
3.Roger Cole ;Principles for theManagement of Credit Risk ; – Federal Reserve Board, Washington, D.C ;2000.

B : The Forums

Tijana Radojevic& Dalibor Radovanovic ; MANAGING RISKS OF ELECTRONIC BANKING ; INTERNATIONAL SCIENTIFIC CONFERENCE ; 19 – 20 November 2010.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: التطورات المصرفية الإلكترونية	
تمهيد	2
المبحث الأول: المستجدات العالمية في مجال العمل المصرفي	
المطلب الأول: العولمة المصرفية وتداعياتها	3
أولا: مفهوم العولمة المصرفية وأسبابها	4
ثانيا: متطلبات العولمة المصرفية ومسؤولية البنك	6
ثالثا: أهداف العولمة المصرفية	8
رابعا: التطورات المصرفية المالية المعاصرة	9
المطلب الثاني: التحرير المالي والمصرفي	12
أولا: مفهوم التحرير المالي	12
ثانيا: مبادئ التحرير المالي والمصرفي وأهدافه	13
ثالثا: إجراءات التحرير المالي والمصرفي وشروط إنجاحه	14
رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي	15
خامسا: مزايا التحرير المصرفي	16
المطلب الثالث: الحوكمة المصرفية	17
أولا: تعريف الحوكمة في الجهاز المصرفي	17
ثانيا: الأركان التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات والمصارف	19
ثالثا: الغرض من الحوكمة أو حاكمية المصارف	20
رابعا: لجنة إدارة المخاطر ضمن متطلبات الحوكمة المصرفية	21
خامسا: اللاعبون الأساسيون في حوكمة المصارف	22
المبحث الثاني: التطورات التكنولوجية المصرفية	
المطلب الأول: تكنولوجيا المعلومات المصرفية	24
أولا: مدخل لتكنلوجيا المعلومات المصرفية	24
ثانيا: مراحل التطور التكنلوجي في العمل المصرفي	26
ثالثا: مكونات تكنولوجيا المعلومات وعناصرها	28
رابعا: أسباب التسارع في التوجه نحو تكنلوجيا المعلومات	30
خامسا: آليات الإدارة الاستراتيجية للتكنلوجيا في البنوك	31
سادسا: أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء البنوك	32
المطلب الثاني: نظام المعلومات المصرفي	34
أولا: مفهوم نظام المعلومات المصرفي	35
ثانيا: خصائص نظام المعلومات المصرفي ومكوناته	35
ثالثا: نظم المعلومات المصرفية التي تخدم المستويات الإدارية	38
رابعا: نظام المعلومات الائتماني	40
خامسا: أهمية نظم المعلومات في البنوك والتحديات التي تواجهها	42

المطلب الثالث: إدارة المعرفة المصرفية	43
أولا: تحليل مفهوم إدارة المعرفة	44
ثانيا: إدارة المعرفة في المصارف	45
ثالثا: عوامل نجاح تكنولوجيا المعرفة	46
رابعا: إدارة المعرفة ومخاطر الائتمان	47
خامسا: تطور المخاطر المصرفية في إطار بيئة العمل الحديثة	48
المبحث الثالث: التطوير التنظيمي الإداري والتطور الالكتروني	
المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	49
أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	50
ثانيا: الوظائف والأهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	50
ثالثا: خصائص وشروط نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	51
رابعا: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	53
خامسا: أمن نظم المعلومات	53
المطلب الثاني: التطوير التنظيمي الإداري والاعمال الالكترونية	54
أولا: المفاهيم المعاصرة في التطوير التنظيمي الإداري	54
ثانيا: الاعمال الالكترونية	55
ثالثا: الانترنت والاعمال الالكترونية	58
رابعا: مشاكل ومعوقات تطبيق الاعمال الالكترونية	59
المطلب الثالث: الصيرفة الالكترونية كأحد تطبيقات التطور الالكتروني	60
أولا: ظهور البنوك الالكترونية	60
ثانيا: مفهوم البنوك الالكترونية	61
ثالثا: مزايا الصيرفة الالكترونية	64
خلاصة	66
الفصل الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية المصرفية	
تمهيد	68
المبحث الأول: البيئة المصرفية وتطور المخاطر	
المطلب الأول: ماهية المخاطر المصرفية	69
أولا: خلفية عن أنشطة المصارف	69
ثانيا: نشأة وتطور المخاطر المصرفية	70
ثالثا: الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية	71
رابعا: ادارة المخاطر المصرفية	73
خامسا: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية	76
المطلب الثاني: الائتمان المصرفي	79
أولا: طبيعة الائتمان المصرفي	80
ثانيا: أنواع الائتمان المصرفي	82
ثالثا: تصنيف الائتمان المصرفي وشروط منحه	83

رابعا: دور الائتمان وأهميته في العمل المصرفي	84
خامسا: التحليل المالي الائتماني	85
المبحث الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية وإدارتها	
المطلب الأول: المخاطر الائتمانية المصرفية	87
أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية ونشأتها	87
ثانيا: العوامل المحققة للمخاطر الائتمانية	89
ثالثا: أنواع المخاطر الائتمانية	89
رابعا: نظم تصنيف المخاطر الائتمانية	91
المطلب الثاني: تحليل المخاطر الائتمانية	92
أولا: عملية التحليل للمخاطر الائتمانية	92
ثانيا: الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان	93
ثالثا: خطوات تحليل مخاطر الائتمان	94
المطلب الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية	95
أولا: مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية وأهدافها الرئيسية	95
ثانيا: خطوات عملية إدارة المخاطر الائتمانية	97
ثالثا: مقاييس المخاطر الائتمانية	98
رابعا: طرق ومعايير تقييم مخاطر الائتمان	100
خامسا: أساليب التخفيف من المخاطر الائتمانية	103
خلاصة	107
الفصل الثالث: واقع إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك التجارية في ظل التطورات المصرفية الالكترونية	
تمهيد	109
المبحث الأول: التعريف بميدان الدراسة	
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	110
أولا: تعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	111
ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	111
ثالثا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	112
المطلب الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري BEA	115
أولا: تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة 047	115
ثانيا: مصالح الوكالة	115
ثالثا: وظائف وكالة المسيلة للبنك الخارجي الجزائري047	117
المطلب الثالث: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	117
أولا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة	117
ثانيا: وظائف الوكالة وأهميتها	118
ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة	119
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
المطلب الأول: مجال ومجتمع الدراسة الميدانية	120

المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية	120
المطلب الثالث: مزايا أداة الدراسة	121
المبحث الثالث: تحليل نتائج أداة الدراسة	
المطلب الأول: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية	122
المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى	125
المطلب الثالث: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية	127
المطلب الرابع: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة	129
المطلب الخامس: تحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة	131
خلاصة	133
الخاتمة	135
قائمة الأشكال والجداول	139
قائمة المراجع	141
الفهرس	143